

رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح

لابن الطراوة النحوي
(المتوفى سنة ٥٢٨ هـ)



تحقيق
الدكتور رسالة الإفصاح

عالم الكتب

415.1

ابن ر

69504

رِسَالَةُ الْإِفْصَاحِ
بِبَعْضِ مَا جَاءَ مِنْ الْخَطَأِ
فِي الْإِيفْصَاحِ

٤١٥١

١٢



عالم الكتب

للطباعة والنشر والتوزيع

ص. ب. ٨٧٢٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨١٩٦٨٤ - ٣٠٦٦٦٦ - ٣١٥١٤٢ - ٦٠٣٢٠٣

عبر نيويورك ٠٠١٢١٢٤٧٨١٨٣١

برقياً: نابعلبيكي - تليكس: ALAMKO 23390LE

فاكس: ٠٠/٩٦١/١/٦٠٣٢٠٣

WORLD OF BOOKS

FOR PRINTING, PUBLISHING AND DISTRIBUTION

P.O. BOX: 11 - 8723, BEIRUT, LEBANON

TEL: 819684, 306166, 315142, 603203

VIA NEW YORK 0012124781831

CABLE: NABAALBAKY, TELEX: ALAMKO 23390LE

FAX: 00/961/1/603203

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر

الطبعة الثانية

(مُنَقَّحَة)

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

يمنع طبع هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع،
كما يمنع الاقتباس منه أو التمثيل أو الترجمة لأية لغة أخرى،
أو نقله على أي نحو، وبأية طريقة، سواء كانت إلكترونية
أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك،
إلا بموافقة خطية مسبقة من الناشر على ذلك.

رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح

لابن الطراوة النحوي
(المتوفى سنة ٥٢٨ هـ)

تحقيق
الدكتور حاتم صالح الضامن

عالم الكتب

69504
~~161252~~



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

هذا الكتاب الذي نقوم بنشره اول مرة اثر نادر من اثار ابن الطراوة النحوي الاندلسي ، الذي احتل مكانة عالية في علم العربية ، شهد له بها معاصروه وتلامذته ومن جاء بعده من العلماء .

والكتاب بعد هو الأثر الوحيد الباقي من آثاره ، ومنه وقفنا على آرائه النحوية وطرائق اسلوبه .

ومخطوطة الكتاب فريدة لا أخت لها تحتفظ بها مكتبة الاسكوريال باسبانيا . وتحقيق كتاب ما على نسخة واحدة ليس بالأمر السهل ، فثمة مشكلات اعتورت المخطوطة تمثلت في طمس قسم من الكلمات وسقوط أخرى ، ولكننا ، والحمد لله ، تغلبنا على هذه المشكلات فجاء الكتاب أقرب الى الكمال ، ولست اغالي فأدعي العصمة من الزلل ، فالعصمة لله تعالى وحده ، ورحم الله الإمام المُرَني صاحب الامام الشافعي ، الذي قال :

(لو عُورِضَ كتابٌ سبعين مرةً لَوُجِدَ فيه خطأٌ ، أبى الله أن يكونَ كتابٌ صحيحاً غيرَ كتابِهِ) .

والغيرة على تراثنا العربي الاسلامي هي التي دفعتني الى بعث هذا التراث ونفص غبار الزمن عنه .

وما من شك في ان عشاق التراث العربي وأنصاره والحريصين على نشره سيفرحون بهذا الكتاب ، اما اعداء هذا التراث والحاقدون فما أظنهم إلا مغتمين وبائسين . والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله .

مؤلف الكتاب

أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبدالله بن الحسين السبئي المالقي المالكي النحوي ، يُعرف بابن الطراوة .

لم تذكر المصادر سنة ولادته ولا شيئاً عن نشأته . وكل ما وصل إلينا من أخباره أنه أخذ نصيباً من العلم ، إذ رحل إلى قرطبة وأخذ عن علمائها ، ثم رحل إلى أشبيلية فالتقى فيها بالأعلم الشتمري وأخذ عنه كتاب سيبويه . وقصد دانية فالتقى فيها بأبي الحسن الحصري ثم انتقل إلى المربة فاتصل بأمرها المعتصم بن صمادح التجيبي ومدحه بقصائد ، ومكث فيها مدة يُقرأء النحو حتى قيل فيه : (نحوي المربة) ، ثم رجع إلى مالقة وقضى أواخر حياته فيها ، وكانت وفاته سنة ٥٢٨ هـ .

* * *

شيوخه

- تلقى ابن الطراوة العلم على علماء ، ذكرت المصادر منهم ثمانية ، وهم :
- ١ - أبو بكر بن عياش المرشاني .
 - ٢ - أبو الوليد الباجي : سليمان بن خلف .
 - ٣ - أبو مروان الطُّبني : عبد الملك بن زيادة .
 - ٤ - أبو مروان بن سراج : عبد الملك بن سراج .
 - ٥ - أبو بكر بن أبي الدوس : محمد بن أغلب .
 - ٦ - أبو بكر المصحفي : محمد بن هشام .
 - ٧ - هابيل بن محمد الألبيري .
 - ٨ - الأعلم الشتمري : يوسف بن سليمان .

* * *

تلاميذه :

- تردد على ابن الطراوة طلبة كثيرون فأخذوا عنه واستفادوا منه ، منهم :
- ١ - إبراهيم بن عبد القادر المعروف بابن شنيع .
 - ٢ - أبو بكر بن سليمان بن سمحون القرطبي .
 - ٣ - أحمد بن حسن الجراوي .

- ٤ - أحمد بن علي التجيبي .
- ٥ - حنون بن عبدالعزيز بن حكم .
- ٦ - زنبور بن يعسوب الحضرمي .
- ٧ - صالح بن خلف الأنصاري .
- ٨ - صالح بن عبد الملك الأوسي .
- ٩ - صالح بن علي الهمداني .
- ١٠ - طارق بن موسى المعافري .
- ١١ - عبد الرحمن بن عبدالله أبو القاسم السهيلي .
- ١٢ - عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الرماك .
- ١٣ - عبدالله بن حسن اليابسي .
- ١٤ - عبدالله بن عبد الرحمن بن فائز العكي .
- ١٥ - عبدالله بن محمد البياسي .
- ١٦ - عبدالله بن محمد العبدي .
- ١٧ - عبد الملك بن مجبر البكري .
- ١٨ - عبد الوهاب بن علي القيسي .
- ١٩ - علي بن اسماعيل الخزرجي .
- ٢٠ - علي بن جامع الأوسي .
- ٢١ - القاضي عياض اليحصبي .
- ٢٢ - عيسى بن يحيى المعروف بابن الليطاني .
- ٢٣ - القاسم بن دحمان .
- ٢٤ - محمد بن سليمان بن محمد (ابن المؤلف) .
- ٢٥ - محمد بن صالح الأنصاري .
- ٢٦ - محمد بن عبدالله القيسي .
- ٢٧ - محمد بن عبيدالله الخثني المعروف بابن العويص .
- ٢٨ - محمد بن مسعود بن خليفة .
- ٢٩ - محمد بن موسى الأصبحي .
- ٣٠ - محمد بن يزيد الطائي .



آراء العلماء فيه :

- أجمعت المصادر التي ترجمت لابن الطراوة على أنه كان أديباً ، وأنه كان يلقب بـ (الاستاذ) ، ولا يلقب أحد بـ بيلد الاندلس بالاستاذ إلا النحوي الأديب .
- قال العماد الأصفهاني في خريدة القصر :
(وكان من الشعراء المجيدين) .
- وقال الضبي في بغية الملتبس :
(وكان رحمه الله إماماً في النحو لم يكن أحد احفظ لكتاب سيبويه ولا أعلم به ولا أوقف منه عليه) .

- وقال القفطي في إنباه الرواة :

- (وله شعر كرفة النسيم ، يلوح عليه رواء النعيم) .
- وقال ابن سعيد المغربي في كتاب المغرب :
(نحوي المريّة الذي لم يكن بها في هذه الصناعة مثله) .
- وقال ابن عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة :
(وكان نحويّاً ماهراً أديباً بارعاً يقرض الشعر وينشئ الرسائل) .
- وقال أيضاً : (وعلى الجملة فقد كان مبرزاً في علوم اللسان نحواً ولغة وأدباً) .



آثاره :

- ١ - الافصح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح ، وسيأتي الحديث عنه .
- ٢ - ترشيح المقتدي .
- ٣ - رد الشارد الى عقال الناشد .
- ٤ - رسالة في منع استثناء الكثير من القليل .
- ٥ - رسالة فيها جرى بينه وبين أبي الحسن بن الباذش .
- ٦ - مقالة في الاسم والمسمى .
- ٧ - المقدمات الى علم الكتاب وشرح المشكلات على توالي الأبواب .



كتاب الإفصاح

هو رسالة انتقد فيها ابن الطراوة كتاب الإفصاح لأبي علي النحوي المتوفى سنة

٣٧٧ هـ .

وقد أشار ابن الطراوة الى سبب تأليف الإفصاح ، قال : (وكان الذي حدا الى النظر في هذا الكتاب تهافت في تفضيله على غيره من المختصرات المروية . . حتى درست آثار المتقدمين ، وامتحت سبيل المؤلفين فطمسوا أعين الناظرين وخلصوا الى قلوب الناشئين) .

فكتاب الإفصاح ، كما يرى ابن الطراوة ، ليس جديراً بما أحيط به من عناية ، فهو وإن أعد للناشئين إلا أنه (خلا من الترتيب والاحكام الذي يناسب المبتدئين) . وكتاب سيبويه عند ابن الطراوة أنفع وأيسر من كتاب الإفصاح ، وكذلك كتاب الجمل للزجاجي وكتاب الكافي للنحاس .

وقد ذكر ابن الطراوة منهجه في رسالته هذه بقوله : (وإنما قصدنا الى الإفصاح ببعض ما وقع في هذا الكتاب من التقصير عما تفرد به وخرج عن قصد سيبويه ، فأما ما سوى ذلك مما تاه فيه مع غيره فأكثر من أن أحصيه ، وأبعد مشقة من أن استوفيه) . فابن الطراوة اذن لا يعنى في نقده للإفصاح إلا بما تفرد به أبو علي النحوي أو خالف فيه سيبويه ، وقد أكد ابن الطراوة ذلك في غير موضع .

وقد تعقب ابن الطراوة أبا علي في إيضاحه ونبه على مواطن زلله ، كما يراها ، في عباراته أو أمثلته أو أحكامه أو أعاريبه أو استخدامه لقسم من المصطلحات . والرسالة بعد على قدر كبير من الأهمية لأنها الأثر الوحيد الذي وصل إلينا من آثار ابن الطراوة(*) .

(*) لم اتحدث بالتفصيل عن ابن الطراوة وكتابه الإفصاح إذ فصل فيها القول الاستاذان الفاضلان : الدكتور محمد ابراهيم البنا في كتابه : (أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو) ، تونس ١٩٨٠ . والدكتور عياد عبد النبي في كتابه : (ابن الطراوة النحوي) ، السعودية ١٩٨٢ ، وقد أفدت منها كثيراً إذ لها فضل السبق في الحديث عن ابن الطراوة .

مخطوطة الكتاب :

لا يعرف لرسالة (الافصح) غير نسخة واحدة محفوظة في خزانة الاسكوريال تحت الرقم (١٨٣٠) ، ويحتفظ المجمع العلمي العراقي بنسخة مصورة عنها . تقع هذه النسخة في سبع وثلاثين ورقة ، وقياسها ٢٢ × ١٥ سم . وعدد أسطر كل صفحة ثلاثة وعشرون سطراً . وقد كتبت النسخة بخط مغربي واضح لكنه غير مشكول ، وهي نسخة كاملة ، عليها تعليقات كثيرة يُردُّ فيها على ابن الطراوة في تخطئه لأبي علي النحوي ، وهي تعليقات لشخص واحد ، أشير اليه أحيانا بالحرف (ش) ، وأخرى بالحرفين (ع ش) ، وأنا أميل الى أنه أبو علي الشلوين المتوفى سنة ٦٤٥ هـ .

كتب في صفحة العنوان اسم هذه الرسالة ، وهي (كتاب رسالة الافصح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح ، تأليف أبي الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي المالقي - رحمه الله وغفر له بمنه) ، وبعد هذا كتب الناسخ : كذا وجدت اسمه بخطه ، وفي صفحة العنوان ذكر لناسخ هذا الكتاب وهو الاستاذ القاسم بن محمد بن ابراهيم .

منهج التحقيق :

- ١ - حصرتُ كلام أبي علي النحوي الذي ورد في هذه الرسالة بين قوسين ، وذكرتُ موضعه في كتابي أبي علي : الايضاح ، والتكملة .
- ٢ - عرّفتُ بالأعلام تعريفاً موجزاً .
- ٣ - خرّجتُ الشواهد الشعرية عدا أبيات لم أعتد الى قائلها ، وأخص بالذكر منها الأبيات التي استشهد بها ابن الطراوة على سبيل الأمثال .
- ٤ - كتبتُ الآيات القرآنية مثلما وردت في المصحف الشريف ، إلّا إذا كانت إحدى القراءات القرآنية ، فكتبتها مثلما أراد المصنف ، وخرّجتُ القراءات من كتب القراءات المشهورة .
- ٥ - خرّجتُ الأحاديث الشريفة من كتب الحديث .
- ٦ - خرّجتُ الأمثال من كتب الأمثال ، وذكرتُ مناسباتها .
- ٧ - وثّقتُ أقوال علماء النحو واللغة بالرجوع الى كتبهم او المصادر التي ذكرت أقوالهم .
- ٨ - وضعتُ الزيادات التي يقتضيها السياق بين قوسين مكسورين < > من غير

اشارة الى ذلك .
وقد أرفقت صوراً من المخطوطة لصفحة العنوان وللصفحتين الأولى والثانية
وللصفحة الأخيرة .
وأخيراً أقدم خالص شكري الى تلميذي النجيب زهير عبدالمحسن لمساعدته لي في
نسخ مخطوطة الكتاب .
والحمد لله أولاً وآخراً إنه نعم المولى ونعم النصير .

المجلد الثاني

كتاب رسالة زرافصا
بمغصها حاتم العلوي

تأليف: الحسن بن علي بن فضال
مجلد: ١٠٠٠
شماره: ١٠٠٠

صفحة العنوان

عمر بن الخطاب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضر بن معد بن عدنان

- 18 -

من ينجو فبما كنهه جيل عر انعم من نراذ غلام معرا نثر كلامه واما
 انو صمد ونم بعن المويوب في صرا انساب جرفنا حيث ونفولنا نبع لغز
 في بابنا يلقمهم وما يليه الى اخر الكتاب تسليما له وما نراذ غلاما
 لتشاركه فيه ولونك لغنا انوفا بكل فاجي منه من حكام وتفهم وهو
 وبقرنا ويل انكر كل الكلام وخرجت الرسالة عن مقيسها من الجبار
 سكر وكلنا ذر لنزوب البطار السليقة والنفس من الحكمة النماجنا
 مسيلة من التنبية واعقبنا ذليله على التنبية والعقوب وبالله نستعين
 وعليه نتوكل ونوحيك ونتم انوكل

مع يسيرها نفعهم الله ملكا ملكا في انك شكاه انوفا بكل ما جري في كلامه
 من خفا وتفسيره وسو عتار ونفرا واول ما كان في الله انوفا بنعم من انكره كلين
 الا كلامه انوفا من انوفا الى انوفا المقصود من تقيده انظار له وما افتاح والله
 تعلق نكح بهما في عمله انوفا من انظار منه ونماجها انوفا في انظار انظارها وما
 كل من من ترة من انوفا العلم والعب الله بنعمها انوفا من انوفا من انوفا
 وما ولاه الله حيا لنا انوفا من انوفا انوفا من انوفا من انوفا من انوفا
 وقون منوفا ومن انوفا منوفا منوفا ما عليه من مهيلا وحسنا الله ونعم انوفا

الصفحة الأخيرة

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

رسالة الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الايضاح .
تأليف أصحاب من جملة الكتاب ، خصهم الاستاذ الأوحد ابن الطراوة بمكنون
بحثه ، وآثرهم على الجملة من أعيان وقته ، إذ لم يكن فيهم أحد يُسندُ اليه ، ولا بُشْرُيعُول
عليه ، ولا مَنْ يلوذُ به فيذب عنه ، ولا يسكن اليه فيتعلم منه ، واشتدَّ كَلْبُ الزمان ،
والتقت حلقتا البطان ، حتى بُذِلَ الدرُّ المصُونُ بالتافِه الدون ، واستُهِينَت فرائد العلوم
للعامة بالنزَرِ الذمِيمِ ، فكيف يُشْرَح لهم صدرٌ ، أو يبقى لهم في الصالحات ذِكْرٌ .
وَقَدْ سَرَّني مِنْ قيس عَيْلانَ أَنني

رَأَيْتُ بني عَيْلانَ سادوا بني بَكْرٍ ^(١)
وكان الذي حدا الى النَظَرِ في هذا الكتاب تَهافتٌ في تفضيله على غيره من
المُخَصَّصاتِ المَرْوِيَةِ ، وتَظَاهَرُ المُصَحِّفِينَ لتَقْدِمِهِ على التواليف المَسْنَدَةِ خروجاً من شرط
النقل عن أهل الثقة والاسناد الى الأئمة ، حتى دَرَسَتْ آثار المتقدمين ، واعْتَمَّ سَبِيلُ
المؤلفين ، فَطَمَسُوا أَعْيُنَ الناظرين ، وضربوا على آذانِ السامعين ، وَخَلَصُوا الى قلوب
الناشئين .

لَمْ تَرَ إِلَّا كَارهاً مُصْنِئاً
خافِضَ سِنَّ وَمُشَيْلاً سِنّاً ^(٢)
كُلَّ ثَقِيلٍ طَوْلُهُ
وَأَنْفَهُ خَمْسَةُ أَشْبَارٍ

(١) البيت للأخطل في شعره : ١٨٣ ، وفيه : بني العجلان .

(٢) من رجز لمدرِّك بن حصن الأسدي في النوادر في اللغة ٢٤٤ والمشوف المعلم ٥١٩ وروايتها : أبلي ناكلها
مُصْنِئاً . وفي الاصل : فلا ترى ..

ونحن الآن بادئون بما عزمنا من ذلك عليه ، واقتربنا حِسْبَةَ اليه ، إن شاء الله تعالى .

قال الامام أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي المعروف بسيبويه^(٣) - رحمه الله - : (الكلمُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ) . وقال مؤلف كتاب الإيضاح^(٤) : (الكلمُ يأتلف من ثلاثة أشياء : اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ) .

فما زعمه سيبويه منقسماً الى ثلاثة زعمه المؤلفُ ملتئماً من ثلاثة ، وهذا نقض الأول ضرورة ، إلا أن ما زعمه سيبويه معقول مقولٌ ، وما زعمه المؤلف لا مقولٌ / ٢ و / ولا معقولٌ ، تقول : ما الشيء الذي ينقسمُ اليه الكلمُ ؟ فيقول : الاسمُ والفعلُ والحرفُ ، ثم تقول : ما الشيء الذي ينقسمُ منه الاسمُ والفعلُ والحرفُ ؟ فيقول : الكلمُ ، فيدورُ كل واحدٍ منها على صاحبه ، فهذا معقولٌ مقولٌ .

وإذا قلت : ما الشيء الذي يأتلفُ من الاسمِ والفعلِ والحرفِ ؟ فيقول : الكلامُ ولا يقول : الكلمُ ، لأن الكلم منقسمٌ الى غيره لا مؤتلفٌ من غيره ، فلا يكونُ الشيءُ الواحدُ في الحالِ الواحدةٍ منقسماً مؤتلفاً ، ولهذا لا تقول : ما الشيء الذي يأتلفُ منه الكلمُ ؟ لأنه جامعُ هذه الثلاثة لا مجموعها ، فهذا لا معقولٌ ولا مقولٌ .

فإن ائتلفت هذه الثلاثة على نظامٍ نحو قولك : قد قامَ زيدٌ ، كان كلاماً مفيداً مقولاً لا كلياً ، وإن ائتلفت على غير نظامٍ نحو قولك : قامَ قد زيدٌ ، كان كلياً غير مفيدٍ لا كلاماً ، فالصوابُ ما قاله سيبويه^(٥) - رحمه الله - .

فإن زعمَ زاعمٌ أن الروايةَ في الكتابِ إنما هي الكلامُ يأتلفُ من ثلاثة أشياء فالحملُ بإذنه ، لأن من الكلامِ ما يفضل هذا الحصرُ عنه ، ومنه ما يقعُ دونه ، فمن ذلك : زيدٌ قائمٌ ، كلامٌ مفيدٌ خالٍ من فعلٍ وحرفٍ ، وهو أكثرُ الكلامِ لأنه الأولُ بالقوة ، ويليه في

(٣) الكتاب : ١ / ٢ ، وتوفي سيبويه سنة ١٨٠ هـ . (مراتب النحويين ٦٥ ، إنباه الرواة ٢ / ٣٤٦) .

(٤) الإيضاح ٦ . وفيه : الكلام .

(٥) وقد اعترض السهيلي أيضاً على الزجاجي في عبارته في كتابه : نتائج الفكر ٦١ - ٦٢ .

الرُتْبَةُ : زيد يَقُومُ ، اسمٌ وفعلٌ خالٍ من حرفٍ ، وأقلُّ منه : لم يَقَمْ زيدٌ ، لأنَّ ما قبله كالْبَسِيطِ له ، ولأنَّه نَفْيٌ لا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ إِيْجَابٍ ، وقد يسلم الموجب رأيه فلا ينفي قوله ، وهذا خاصة تقليلُ شَرْطِهِ إذا كان على نظام .

فَأَمَّا مَا يَقَعُ ذَلِكَ الْحَضَرُ دُونَهُ فَقَوْلُكَ : لَمْ يَضْرِبْ زَيْدٌ عَمْرًا ، وما زَادَ عَلَيْهِ مِمَّا لَا يَتِمُّ دُونَهُ الْمَعْنَى فِي بَعْضِ مَوَاطِنِ الْقَوْلِ ، وَتِمُّ الْكَلَامِ مِنْ فِعْلٍ وَاسْمَيْنِ ، وَلَا يَكُونُ مِنْ اسْمَيْنِ وَفِعْلٍ نَحْوُ : (زَيْدٌ عَمْرًا قَصِدَ) ، وَلَا (عَمْرًا زَيْدٌ قَصِدَ) ، وَقَدْ أَلَمَّ سَيُوبِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا فِي قَوْلِهِ : (زَيْدًا مُنْطَلَقًا ظَنَنْتُ)^(٦) ، وَهَذَا مِنَ الْوَهْمِ الَّذِي لَا يَخْلُو مِنْهُ الْبَشَرُ ، وَمَا كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ وَجَدَ فِيهِ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ ، وَلَا تَثْرِيْبٌ عَلَيْنَا فِيمَا نُلِمُّ بِهِ مِنَ الْخِلَافِ عَلَى سَيُوبِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْيَسِيرِ مِنْ نَظَرِهِ لَا بِشَيْءٍ مِنْ نَقْلِهِ ، لِأَنَّ تَقْلِيدَ الصَّادِقِ فِي نَقْلِهِ وَاجِبٌ ، وَالْإِعْتِرَاضُ / ٢ ظ / عَلَيْهِ فِي نَظَرِهِ جَائِزٌ ، فَمَنْ تَمَّتْ لَهُ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ عُوفِيَ مِنْ إِنْزَالِ الظَّنِّ بِنَا ، وَأَرَاخَ الْحَفِیْظَيْنِ مِمَّا نَخُوضُ فِيهِ مِنْ أَمْرِنَا . وَلَعَلَّ مَنْ يَنْظُرُ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ يَظُنُّ عَلَيْنَا أَنَّ بَعْضَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْجَمَلِ مُعَادٌ ، بَلْ مَا مِنْهَا جَمَلَةٌ إِلَّا مَخَالِفَةٌ غَيْرُهَا فِي مَعْنَاهَا كَمَا خَالَفَتْهَا فِي وَضْعِهَا ، وَهَذَا مُبَيَّنٌّ فِي (الْمَقْدِمَاتِ إِلَى عِلْمِ الْكِتَابِ وَشَرْحِ الْمَشْكَلَاتِ عَلَى تَوَالِي الْأَبْوَابِ)^(٧) إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَكَذَا يُتَقَدَّمُ بِالْعَذْرِ إِلَى بَعْضِ مَنْ يُحَوِّرُ الْأَلْفَاظَ مِنْ قَوْلِنَا : (قَصِدَ) وَنَحْوِهِ فِعْلٌ ، وَقَوْلِنَا : فِعْلٌ مَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٌ ، وَنَحْوِهِ مِمَّا تَسَامَحُ فِيهِ أَهْلُ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ ، فَلَوْ عَدَلْنَا عَنْ ذَلِكَ خَرَجْنَا عَنْ سَنَنِ النُّحُوِّ وَأَهْلِهِ فِيمَا انْعَقَدَ عَلَيْهِ إِجْمَاعُهُمْ ، وَانْقَادَتْ لَهُ طِبَاعُهُمْ ، وَارْتَضَتْ بِهِ أَلْسِنَتُهُمْ ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ التَّسَامُحَ لَا يَحْمِلُ مَا قَصَدُوا إِلَيْهِ ، وَالتَّحَرُّزُ لَا يَزِيدُهُمْ مَنَفْعَةً فِيهِ ، وَإِذَا بَلَغَتْ حَاجَتَكَ فَلَا تَتَكَلَّفُ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : الْكَلَامُ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةٍ : اسْمٍ وَفِعْلٍ وَحَرْفٍ ، إِنَّمَا يَنْقَسِمُ الْكَلَامُ

(٦) فِي الْكِتَابِ ١ / ٦١ : (وَكَلِمَا طَالَ الْكَلَامُ ضَعُفَ التَّأخِيرُ إِذَا أَعْمَلْتَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدًا أَخَاكَ أَظُنُّ ، فَهَذَا ضَعِيفٌ كَمَا يَضَعُفُ : زَيْدًا قَائِمًا ضَرِبْتُ ، لِأَنَّ الْحَدَّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُبْتَدَأً إِذَا أَعْمِلَ) .

(٧) الْمَقْدِمَاتُ : أَحَدُ كُتُبِ ابْنِ الطَّرَاوَةِ ، وَسَيَذْكُرُهُ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ كَثِيرًا .

الى ثلاثة : الدعاء ، والسؤال ، والخبر ، وكل واحد من هذه الثلاثة إذا وصفته كلاماً^(٨) ، ولو انقسم الكلام الى اسم وفعل وحرف وجب أن يكون قولنا : رجل ، على جذته كلاماً ، وكذلك قصد ، ولم ، والباء الزائدة ونحوها ، وهذا خلف ، إنما كل واحد من هذه كلمة لا كلام .

وتقول : الحيوان ثلاثة : دارج وطائر وسابح ، فمن الدارج إنسان وهو حيوان ، ومن الطائر عقاب وهي حيوان ، ومن السابح حوت وهو حيوان ، فينبغي على هذا أن يكون رجل ، وضرب ، ومن ، كل واحدة منها على انفرادها كلام ، وهذا خلف لا يلتفت اليه .

والصواب ما قاله سيبويه^(٩) ، رحمه الله ، أن يكمل هذا الفصل بما يحيط به حتى لا يشذ منه شيء ، وهو (النطق) ، والنطق إفصاح العاقل بما يقوم في ذهنه من المعاني لفظاً أو إشارة ، وهذا ناطق ، ويليهِ (القول) وهو إفصاح الالفاظ بما يقوم في ذهنه من معنى أو حكاية ، ثم يليهِ (الإخبار) ، وهو إفصاح القائل بما يقوم في ذهنه من المعاني خطاباً ٣ / و أو مناجاة ، وبالأول يُسمى مكلماً ، وبالثاني يُسمى متكلماً ، لأن الكلام بإضافته الى المخاطب عبارة تحمل المُخبر محل المخبر فيما يقوم في ذهنه من المعاني ، وفي اضافته الى الالفاظ صوت تنوعه ألفاظ موضوعه باتفاق الدلالة على جميع المعقولات حساً أو تخيلاً ، وهو في هذا الباب أشياء كثيرة فيها لم يعرض لها بما تفرد به ، أو قلد غيره فيه ، أو حاوله على خلاف جهته ، لأننا إنما نبسط القول فيها عرضنا له ليكون عياراً على ما عرضنا عنه فما يمكننا

(٨) وقد أخذ السهيلي على الزجاجي في تقسيم الكلام ، وصحح العبارة فقال : (فالجواب أن يقال : تصحيحها أن يقال : ثلاثة أقسام : خير ، واستخبار ، وطلب ، فكل واحد من هذه كلام ، وليس كذلك الاسم والفعل والحرف) . نتائج الفكر : ٦٢ .

(٩) قال سيبويه ١ / ٦٢ : (واعلم أن قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً ، نحو قلت : زيد منطلق ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق) . وعلق ابن جني في الخصائص ١ / ١٩ فقال : (ففرق بين الكلام والقول كما ترى ، نعم وأخرج الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك) .

مع احتلال الحال وتقسيم البال وسوء العشرة ، هذا العذر يَقْرُبُ عنه الخبر إن شاء الله تعالى وهو المستعان .

فصل

قال المؤلف : (الاسم في باب الاسناد اليه والحديث عنه أعم من الفعل)^(١٠) ، ففاضل بين الاسم والفعل في الاخبار عن كُلِّ واحدٍ منها ، والفعل لا يُخْبَرُ عنه ولا يُسْنَدُ اليه البتة ، وإنما يفاضل بين الشيئين إذا اجتمعا في وصفٍ وكان أحدهما أفضل من الآخر في ذلك الوصف وهما جميعاً محلّاته نحو قولك : زيد أطول من عمرو ، فكلاهما طويل ، ولزيد على عمرو فضل في الطول .

وقوله : أعم من الفعل ، ليس للعموم والخصوص هنا متعلق يليق بالمخبر عنه ولا المخبر به ، ولو كان هذا الكلام صحيحاً فَوَضَعَ مكان (أعم) : (أمكن) ، أو : (أعرف) كان صواباً .

فإن قال قائل : « وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ »^(١١) ، « أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا »^(١٢) ، وقول العرب : (العسل أحلى من العلقم) ، فإن هذا كله من التبصير لا من باب التفضيل عليه ، كما تقول العرب : (السعادة أحب اليك أم الشقاء ؟) وقد عَلِمَ أنه يقول : الشقاء ، ولكنه بَصَرَهُ بأن جعل له الشيء الى جنب ضده لفظاً فيتخيّل ذلك في ذهنه جسماً ، فيثور للنفس من الطبع كامنٌ . يزجرها عن المكروه منها ، لأن أخلاق النفس تابعة لمزاج البدن ، وللعرب وغيرهم من الأمم في النحو حكّم وأقاصيصُ أغنت شهرتها عن إعادتها ، وبالله التوفيق .

(١٠) الايضاح ٧ .

(١١) البقرة ٢٢١ .

(١٢) الفرقان : ٢٤ .

فصل

قال المؤلف في هذا الكتاب : (والفعل ينقسم بانقسام الزمان)^(١٣) ، ولو / ٣ ظ /
 قال : والفعل ينقسم بانقسام الحدث كان مصيباً^(١٤) .
 قال سيبويه^(١٥) ، رحمه الله : (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء
 وبُيِّنَت لما مَضَى ، ولما يكون ولم يَقَعْ ، و [ما] هو كائن لم ينقطع) ، يعني لما مَضَى من
 الحدث ، وما يُنتَظَر ، وما هو كائن في حال الخبر ، ولم يَجِرْ للزمان هنا ذَكَرٌ ، فقُولُكَ :
 (قَعْد) دليل على قُعود انقضى بعد وجود ، و (سَيَقَعْد) دليل على قُعود يأتي وهو الآن في
 العَدَمِ ، و (يَقَعْد) دليل على قُعود في حال حديثك ، ولم يَجِرْ للزمان ذَكَرٌ في شيء من هذا
 النص ، فللحدث ثلاثة أحوال : عَدَمٌ ووجود ، وأمس وعَدٌ واليوم منجزة مع هذه
 الأحوال الثلاثة انجرار الشكل والصورة مع اللون في قولك : (رأيتُ الحائط) ونحوه
 من الأجسام ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مُحسوسَ البصرِ اللونُ ، وهو ما يَقْبَلُهُ الجسمُ من نورِ الشمسِ
 والكواكب والنيران ، فالنورُ إذاً موضوعُ الألوانِ ، فلا تَرَى إِلَّا مُلَوَّنًا^(١٦) ، ونحن نَدْرِكُ
 المثلث والمرئع وغيرهما من الأشكال بانجرارهما مع اللونِ حَتَّى يُحْزَرُ ذلك حَزْراً بالعيان
 فينصب أولاً يكاد كثيرُ خطأ^(١٧) .

وقال سيبويه في موضع آخر : (فالأسماءُ المحدثُ عنها ، والأمثلة ، دليلاً على ما
 مَضَى وما لَمْ يَمُضَ مِنَ المحدثِ به عن الأسماءِ ، وهو الذهابُ والجلوسُ والضربُ ،

(١٣) الإيضاح ٧ .

(١٤) ينظر أيضاً : نتائج الفكر : ٦٦ .

(١٥) الكتاب ١ / ٢ ، والزيادة منه .

(١٦) في الأصل : ملون .

(١٧) كذا في الأصل .

وليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداث وهي الأسماء^(١٨) ، فهذا جلاء واضح وبيان قاطع على أن هذه الأمثلة إنما اختلفت صيغها لاختلاف أحوال المحدث في وجوده وعذمه .

وأما قوله : (ويتعدى الى الزمان نحو قولك : « ذهب » ، لأنه بُني لما مضى منه وما لم يَمْضِ)^(١٩) ، وإنما ذلك بانجراره مع الحدث في الأحوال الثلاثة المذكورة ، كما يَنْجُرُ الشكل والصورة مع اللون في قولك : (رأيتُ الحائطَ والجبلَ) وغيرهما من المُلَوَّناتِ ، فجعل انجراره معه نحواً من بقائه له كما تُطْلَقُ الرؤيةُ على الشكل والصورة لانجرارهما مع اللون .

وهذا رأيي قد استهوى جماعة من النحويين وغيرهم / ٤ و / ، فلم يفهموا ما الزمان والمكان كنه فهمه ، ولا وقفوا على حقيقة من علمه ، والزمان والمكان يقع البحث عليهما من أربعة أوجه ، أحدها : ما الزمان والمكان مُرْسَلَيْنِ ؟ ، وما هما مضافين ؟ وما هما ظرفين ؟ والصواب : وَضْعَيْنِ ، وما هما جارِينِ ؟ وليس هذا موضع الكلام على هذه الأنواع الأربعة ، لأننا لم نعرض لهذا وإنما قصدنا الى الإفصاح ببعض ما وقع^(٢٠) في هذا الكتاب من الخطأ والتقصير بما تفرَّدَ به < به > وخرجَ عن قصدِ سيبويه ، فأما ما سوى ذلك بما تاه فيه مع غيره فأكثَرُ من أن أحصيه ، وأبعدُ مشقةً من أن استوفيه ، وقد بينا العذر فيما تقدّم ، وأطلنا البحث لمن أنكر أو سلّم .

فصل

قال المؤلفُ في (باب ما إذا اختلفت من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقيلاً) : وذكر (زيدٌ أخوك)^(٢١) ، وقرَنَ به (زيدٌ في الدار)^(٢٢) ، ولا بُدُّ في هذا من اعتقادِ فعلٍ

(١٨) الكتاب ١ / ١٤ .

(١٩) الكتاب ١ / ١٥ .

(٢٠) في الأصل : من .

(٢١) الايضاح ٩ . وفيه : (عمرو أخوك) .

(٢٢) ذكر هذه الجملة مثلاً لانتلاب الفعل مع الاسم ، وقرنها بـ (كتب عبدالله ، وسُرَّ بكرٌ) .

يُنْصَافُ إِلَى الدَّارِ ، فَهَذَا أَكْثَرُ مِنْ قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَخَوُكَ ، وَلَوْ كَانَ مَكَانَ (أَخَوُكَ) (أَبُو فَلَانٍ) كَنَاءَةً لَا بُدَّ أَنْ أَضْبَطَ بِمَا قَصَدَ إِلَيْهِ مِنْ اثْتِلَافِ الْجُمْلَةِ مِنْ أَسْمَاءٍ .

وَبَعْدَ هَذَا تَخْلِيطٌ لَا يُمْكِنُ تَتَبُّعُهُ بِالنَّقْدِ ، وَلَا تَقْيِ بِمُضْمَنِهِ مَحَاوِلَةَ الرَّدِّ ، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَشْفَى النَّدَاءَ مِنْ قَوْلِكَ : (يَا زَيْدٌ)^(٢٣) ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّ (يَا) حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ (مِنْ) وَ (هَلِ) وَ (لَمْ) وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ بِمَا لَهُ مَعْنَى فِي غَيْرِهِ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى مَا تَوَهَّمُ ، وَلَكِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْوَاتِ ، قَالَ سِيبَوِيه : (جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْوَاتِ نَحْوَ حَوْبٍ)^(٢٤) زَجَرَ لِلخَيْلِ لِمُضِيِّ ، وَلَوْ مَثَلَ سِيبَوِيه - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِ (يَا) كَانَ أَشْبَهَ ، لِأَنَّ حَوْبَ فِيهَا مَعْنَى زَجَرَ ، وَلَيْسَ فِي (يَا زَيْدٌ) مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى شَيْءٌ ، فَأَمَّا (يَا) فَصَوْتُ يُنَبِّهُ بِهِ النَّاطِقُ عَلَى مَوْضِعِهِ مَنْ يَسْمَعُهُ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : هَا أَتَدَا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي تَسْمَعُ الصَّوْتَ مِنْهُ ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ^(٢٥) يُشَبِّهُ صَوْتَ الرَّاعِي بِصَوْتِ الْبُومِ :

تَلَوَّمَ يَنْيَاهُ بِيَاهٍ وَقَدْ مَضَى

مِنْ اللَّيْلِ جَوْزٌ وَاسْبَطَرْتُ كَوَاجِبُهُ

فَإِنْ خَصَّ شَيْئًا بِعَيْنِهِ وَضَعَ مَكَانَ الْهَاءِ مِنْ (يَا) اللَّفْظَ الَّذِي يَعْمَهُ مِنْ جَنْسِهِ ، / ٤ ظ / أَوْ يَخْصَهُ فِي نَفْسِهِ ، فَقَالَ : يَا رَجُلٌ وَيَا حَكَمٌ ، فَوَجَبَ بِنَاؤُهُ لِاتِّبَاسِهِ بِالصَّوْتِ الَّذِي قَبْلَهُ كَمَا وَجَبَ بِنَاءُ (عَمْرُوئِهِ) لِاتِّبَاسِهِ بِالصَّوْتِ الَّذِي بَعْدَهُ^(٢٦) ، ثُمَّ يُتَسَّعُ فِيهِ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ وَالنَّقْصِ مِنْهُ لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ .

وَيَزِيدُكَ بَيَانًا أَنَّ قَوْلَكَ : (يَا زَيْدٌ) خَارِجٌ مِنَ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ الدَّعَاءُ وَالسُّؤَالُ وَالخَبَرُ ، فَلَا يَكُونُ (يَا زَيْدٌ) رَغْبَةً لِأَنَّ (يَا فَاسِقُ) وَنَحْوَهُ يَقَعُ بَعْدَهُ ، وَلَا يَكُونُ

(٢٣) الإيضاح ٩ .

(٢٤) الكتاب ١ / ٣٠٤ .

(٢٥) ديوانه ٨٥١ .

(٢٦) وافق ابن الطراوة البصريين في بناء المنادى المفرد العلم ، وخالفهم في العلة ، وينظر في اختلاف

البصريين والكوفيين في المنادى المفرد العلم : الكتاب ١ / ٣٠٣ والمقتضب ٤ / ٢٠٤ - ٢٠٥

والانصاف ٣٢٣ وشرح جمل الزجاجي ٢ / ٨٦ - ٨٧ .

أمراً ؛ لأنَّ الله تعالى يستقبلُ به ، وَلَفْظُ الأمرِ والنَّهي يقرنُ به في أكثرِ أحواله ، ولا يكونُ سؤالاً ؛ لأنَّكَ لا تستعملُ^(٢٧) شيئاً تجهله أنتَ وتعلمه ، ولا يكونُ خبراً لأنَّ المخبر يأتي بالقوَّة الى إخراجِ المخبرِ من جملةِ شيءٍ الى إيجابه أو نفيه ، والمنادى غيرُ ملتبسٍ بشيءٍ مما أنتَ بسبيله ، فلم يبقَ إلَّا أن يكونَ بمنزلةِ (غاق) ونحوه من غيرِ الناطقِ دليلاً على اللفظِ المتصلِ به كدلالةِ (غاق) ونحوه على الجنسِ المعهودِ منه .

فصل

قال المؤلفُ في بابِ حَدِّ الإعرابِ : (وكلا إذا أُضيفَ الى المضمَرِ نحو قولك^(٢٨) : جاءني الرَّجُلانِ كلاهما ، ورأيتُ الرَّجلينِ كليهما ، ومررتُ بالرَّجلينِ كليهما)^(٢٩) ، زَعَمَ أنَّ أَلْفَ (كلا) بمنزلةِ الألفِ في (مسلمانِ) تغيُّرها العواملُ من حالٍ الى حالٍ ، وهذا لا يُعذرُ فيه مَنْ لَه أدنى حَظٌّ من صناعةِ الإعرابِ لُبعدهِ من الصوابِ ومفارقةِ نصِّ الكتابِ .

قال سيويه^(٣٠) ، رحمه الله ، : (وسألتُ الخليلَ - رحمه الله - عَمَّن قال : [رأيتُ] كلا أخويك ، ومررتُ بكلا أخويك ، ثُمَّ قالَ : مررتُ بكليهما ، قال^(٣١) : جَعَلوه بمنزلةِ لَدَيْكَ وَعَلَيْكَ^(٣٢) في الجَرِّ والنصبِ ، لأنَّهما ظرفانِ يُستعملانِ في الكلامِ مجرورينِ ومنصوبينِ ، فَجُعِلَ (كلا) بمنزلةِما حينَ كان^(٣٣) في موضعِ الجَرِّ والنصبِ) .

(٢٧) في الأصل : تستعمله .

(٢٨) في الايضاح : قولهم .

(٢٩) الايضاح ١٢ .

(٣٠) الكتاب ٢ / ١٠٤ - ١٠٥ والزيادة منه .

(٣١) في الكتاب : فقال .

(٣٢) في الكتاب : عليك ولديك .

(٣٣) في الكتاب : صار .

ونَعُدُّ ، فَإِنَّ أَلْفَ (مُسْلِمَانِ) زَائِدَةٌ فِي الْكَلِمَةِ بِمَعْنَى التَّنْبِيَةِ عَوَضاً مِنَ الْوَاوِ الْجَامِعَةِ فِي الْأَسْمَيْنِ الْمُخْتَلَفَيْنِ ، يَتَوَجَّهُ الْإِعْرَابُ عَلَيْهِمَا ، وَيَتَنَقَّلُ مِنَ لَامِ الْفِعْلِ إِلَيْهَا بِمَنْزِلَةِ هَاءِ ضَارِبَةٍ وَمِيمٍ زُرْقَمٍ .

وَأَلْفُ (كِلَا)^(٣٤) بِمَنْزِلَةِ أَلْفٍ مَعِيٍّ وَرَحاً وَنَحْوَهُ لَا يَتَوَجَّهُ التَّغْيِيرُ عَلَيْهِمَا ، وَلَا يُمَكِّنُ فِيهِمَا إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي شُبِّهَتْ فِيهِ بِـ (عَلَى) ، / ٥ / وَ / فَكَيْفَ اسْتَقَامَ لِهَذَا الرَّجُلِ تَوَجُّهُ الشَّبْهِ عَلَيْهِمَا ، وَالْقَطْعُ عَلَى الْأَعْرَابِ لِلتَّغْيِيرِ الْمَوْجُودِ بَيْنَهُمَا ؟ وَمَا انْتِفَاعُ أَخِي الدُّنْيَا بِنَظَرِهِ إِذَا اسْتَوَتْ عِنْدَهُ الْأَنْوَارُ وَالظُّلُمُ ؟^(٣٥)

وَقَالَ سَيَبَوِيه : (وَأَمَّا كُلُّ وَكِلا فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ لَفْظٍ ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ : [رَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ ، فَيَكُونُ مِثْلُ مَعِيٍّ وَلَا يَكُونُ فِيهِ تَضْعِيفٌ]^(٣٦) ، وَفِي كُلِّ نَظَرٍ يَفْضُلُ عَنْ هَذَا الْقَدْرِ الَّذِي نَحْنُ بِسَبِيلِهِ مِنَ الْخَوْصِ الَّذِي فِي هَذَا الْكِتَابِ الْمَرْسُومِ بَكْتَابِ (الْإِيضَاحِ) ، وَمَعَ هَذَا فَيَنْبَغِي أَنْ نُشِيرَ إِلَى الْيَسِيرِ مِنْهُ ، إِذْ هُوَ مُسْتَوْفٍ فِي (الْمَقَدَّمَاتِ إِلَى عِلْمِ الْكِتَابِ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَمِنْهُ أَنَّ لـ (كِلَا) فِي التَّوَكِيدِ حَالاً لَا يَكُونُ لـ (كُلِّ) ، تَقُولُ : (جَاءَنِي كِلَا أَخَوَيْكَ) ، وَلَا تَقُولُ : (كُلُّ أَخَوَيْكَ) ، لِأَنَّ الْمُثَنَّى لَا يُوَكِّدُ بِتَوَكِيدِ الْإِحَاطَةِ^(٣٧) ، وَإِنَّمَا يَلِي الْمَنْكُورَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :

أُولَآءِكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كِلَيْهِمَا

-
- (٣٤) مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الطَّرَاوَةِ بِوَأَفَقِ مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ فِي أَنَّ كِلَا وَكِلْتَا مُثْنِيَّانِ مَعْنَى مُفْرَدَانِ لَفْظاً ، فِي سَبِيلِ ذَهَبِ الْبَصَرِيِّينَ إِلَى أَنَّهُمَا مُثْنِيَّانِ لَفْظاً وَمَعْنَى . يَنْظُرُ الْإِنْصَافُ : ٤٣٩ .
- (٣٥) الْبَيْتُ لِلْمُثَنِّيِّ فِي التَّبْيَانِ فِي شَرْحِ الدِّيَوَانِ ٨٣ / ٤ .
- (٣٦) الْكِتَابُ ٢ / ٤٠١ . وَفِيهِ : (فَأَمَّا . . . وَاحِدَةٌ) وَالزِّيَادَةُ مِنْهُ .
- (٣٧) فِي الْأَصْلِ : فَتَوَكِيدُ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

ولا يكونُ هذا في بابِ (أجمعين) ونحوه ، إلا^(٣٨) ما كان اسماً منكوراً لعددٍ معلومٍ .
فإنه يجوزُ توكيدهُ بكُلِّ وأجمعين^(٣٩) ، قال^(٤٠) :

نَكْتُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ
لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنَهِجٍ

وقال فتى عن الأعراب^(٤١) :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ الصَّبِيِّ الْمَرْضَعَا
تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَنَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتْنِي أَرْبَعَا
إِذَا أَظْلُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

وَمِنَ الْعَجَبِ أَنَّهُ جَعَلَ نَوْنٌ (يَفْعَلَانِ)^(٤٢) وَنَحْوَهَا بِمَنْزِلَةِ أَلْفِ الثَّنِيَةِ لَوْجُودِ التَّغْيِيرِ
فِيهَا بِالْخَدِفِ وَالْإِثْبَاتِ ، أَوْ زَيْدِ الْأَلْفِ فِي (يَفْعَلَانِ) ، وَالْوَاوِ فِي (يَفْعَلُونَ) ، وَالْيَاءُ فِي
(تَفْعَلِينَ) .

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ لِلْأَعْرَابِ فَقَدْ بَاءَ بِإِفْكِ عَظِيمٍ ، وَوَقَعَ مِنَ الْخَطَا فِي أَمْرِ
جَسِيمٍ .

قال سيبويه - رحمه الله - : (وَاعْلَمْ أَنَّ الثَّنِيَةَ إِذَا لَحِقَتْ الْأَفْعَالُ الْمُضَارَعَةُ [عِلَامَةً]
لِلْفَاعِلَيْنِ لَحِقَتْهَا أَلْفٌ وَنَوْنٌ ، وَلَمْ تَكُنِ الْأَلْفُ حَرْفَ الْأَعْرَابِ ، لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تُثْنِيَ
(يَفْعَلُ) هَذَا الْبِنَاءَ ، فَتَضَمَّ إِلَيْهِ يَفْعَلًا آخَرَ ، لَكِنَّهُ إِنَّمَا لَحِقَتْهُ هُنَا عِلَامَةُ الْفَاعِلَيْنِ)^(٤٣) ، ثُمَّ

(٣٨) في الأصل : لَأَنَّ مَا كَانَ .

(٣٩) ذهب الكوفيون إلى أَنَّ توكيد النكرة بغير لفظها جائزٌ ، إِذَا كَانَتْ مُؤَقَّتَةً ، وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ تَأْكِيدَ

النكرة بغير لفظها غيرُ جائزٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ . يَنْظُرُ : الْإِنْصَافُ ٤٥١ .

(٤٠) الْبَيْتُ لِلْعَرَجِيِّ فِي دِيْوَانِهِ ٢٠ ، وَيَنْظُرُ : مَغْنِي اللَّيْلِبِ ٢١٢ .

(٤١) الْآيَاتُ بِلَا عَزْوٍ فِي : شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ٢ / ٢١٠ ، الْخَزَانَةُ ٥ / ١٦٨ .

(٤٢) الْإِيضَاحُ ١٢ :

(٤٣) الْكِتَابُ ١ / ٥ ، وَفِيهِ : (وَلَكِنَّكَ إِنَّمَا لَحِقْتَهُ هَذَا) ، وَالزِّيَادَةُ مِنْهُ .

قَالَ : (وَلَمْ يَكُونُوا لِيحْذِفُوا الْأَلْفَ لِأَنَّهَا عِلَامَةُ الْإِضْمَارِ وَالتَّشْيِيعِ^(١١)) فِيمَنْ قَالَ : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ^(١٢) ، وَكَذَلِكَ الْوَاوُ فِي (يَفْعَلُونَ) ، وَالْيَاءُ فِي (تَفْعَلِينَ) ، فَالْأَلْفُ فِي قَوْلِكَ : (يُسْلِمَانِ) ضَمِيرُ / ه ظ / الْفَاعِلَيْنِ لَا يَتَوَجَّهُ التَّغْيِيرُ عَلَيْهَا وَلَا يَلْتَبَسُ بِهَا ، وَالنُّونُ عِوَضُ مِنَ الْحَرَكَةِ الذَّاهِبَةِ مِنْ آخِرِ الْفِعْلِ تَحْدُفُ فِي الْجَزْمِ كَمَا تُحْدَفُ الْحَرَكَةُ إِذَا صَارَتْ عِوَضًا مِنْهَا ، وَالْأَلْفُ فِي (مُسْلِمَانِ) حُرْفُ الْإِعْرَابِ بِمَنْزِلَةِ الدَّالِّ مِنْ (زَيْدٍ) ، يَتَوَجَّهُ الْإِعْرَابُ عَلَيْهَا بِمَا يُجَدِّثُ الْعَامِلُ فِيهَا ، فَجَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ تَعَاقُبَ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي آخِرِ الْفِعْلِ لِمَا يُوجِبُهُ بِنَاءُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ كَالْتَّغْيِيرِ الْلاحِقِ فِي آخِرِ الْأِسْمِ لِمَا يُوجِبُهُ الْإِعْرَابُ فِيهِ .

فتاه ما يشاء في تضلل

وَأُذِمَّنَ الْحَزُّ وَأَخْطَا الْمَفْصَلُ^(١٣)

نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى عَوْنًا عَلَى مَا يُرْضِيهِ ، وَتَوْفِيقًا لِمَا يَزِلْفُ عِنْدَهُ ، إِنَّهُ نَمِيعٌ كَرِيمٌ . وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ^(١٤) الْمُضَارَعَةَ الْوَاقِعَةَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، وَأَنَّهَا أَوْجَبَتْ الْإِعْرَابَ لِمَا كَانَ مِنْهَا بِمَعْنَى الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ، وَأَمْضَى مَا ذَكَرَ فِي (يَفْعَلُ) مِنَ الْإِحْتِمَالِ ، وَلَا بُدَّ مِنَ التَّجَافِي فِي هَذَا الْفَصْلِ عَنْهُ ، لَوْ قُوعِ كَأَقَةِ مِنَ النَّحْوِيِّينَ^(١٥) وَغَيْرِهِمْ فِيهِ حَتَّى اسْتَعْمَلَهُ الشُّعْرَاءُ تَبْجُحًا بِهِ ، وَامْتَثَلَتْهُ الْخُطَبَاءُ تَسْلِيًا لَهُ ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ : إِذَا كَانَ مَا تَنْوِيهِ فِعْلًا مُضَارِعًا

مَضَى قَبْلَ أَنْ تُلْقَى عَلَيْهِ الْجَوَازِمُ

وَعِنْدَنَا أَلَّا نَرُدَّ مِنْ قَوْلِهِ إِلَّا مَا تَفَرَّدَ بِهِ ، أَوْ خَالَفَ سَبِيوَهُ فِيهِ ، وَنَكِلُ غَيْرَ ذَلِكَ إِلَى (الْمَقْدَمَاتِ) ، فَمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَى التَّشْفِي مِنْ هَذَا الْفَصْلِ وَالْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَةِ إِعْرَابِ الْفِعْلِ التَّمَسُّهِ مِنْ ذَلِكَ الْكِتَابِ ، أَوْ بَاخِثْنَا عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

(٤٤) فِي الْكِتَابِ : (فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ) .

(٤٥) الْكِتَابُ ١ / ٥ .

(٤٦) فِي الْأَصْلِ : شَاءَ .

(٤٧) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّحْوِيُّ : (وَالْأَفْعَالُ الْمُضَارَعَةُ مَا لَحِقَتْ أَوَائِلُهَا زِيَادَةٌ . . . فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ أُعْرِبَتْ لِمُضَارَعَتِهَا

الْأَسْمَاءُ . .) ، يَنْظُرُ : الْإِبْصَاحُ ١٣ .

(٤٨) يَنْظُرُ أَيْضًا : نَتَائِجُ الْفِكْرِ ١٤٤ .

بَابُ مِنْ أَحْكَامِ أَوَاخِرِ الْأَسْمَاءِ الْمَعْرَبَةِ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْبَاءَ وَالْوَاوَ يَصْحَانِ بَعْدَ السَّاكِنِ نَحْوَ رَمِيٍّ وَغَزَوٍ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُدْغَمًا نَحْوَ عَدُوٍّ وَمَرْمِيٍّ^(٥٠) ، ثُمَّ قَالَ : (وَيَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى رِدَاءً وَكِسَاءً)^(٥١) .
وَهَذَا وَهَمٌّ لَا يُسْتَقَالُ ، كَيْفَ يَجْرِي مَجْرَى غَزَوٍ وَقَدْ انْقَلَبَتِ الْوَاوُ مِنْ كَسَوْتُ أَلْفًا لَوْ قَوَعَهَا بَعْدَ الْأَلِفِ ، وَهِيَ وَالْبَاءُ لَا تَسْلَمُ بَعْدَ الْفَتْحَةِ ، وَالْأَلِفُ فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْفَتْحَةِ .
قَالَ سِيبَوَيْهٍ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي (بَابِ مَا يَخْرُجُ عَنْ)^(٥٢) الْأَصْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَرْفَ إِعْرَابٍ : (وَإِذَا كَانَ قَبْلَ الْبَاءِ وَالْوَاوِ / ٦ و / حَرْفٌ مُفْتَوِّحٌ وَكَانَتِ الْهَاءُ لَازِمَةً لَمْ تَكُنْ إِلَّا بِمَنْزِلَتِهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ هَاءً ، وَذَلِكَ نَحْوَ الْعَلَاةِ)^(٥٣) وَمَنْقَلِبًا ، تَقُولُ : تُقَلِّبُ أَلْفًا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ طَرَفًا لِمَكَانِ الْفَتْحَةِ ، فَضْلًا عَنْ أَنْ تَكُونَ طَرَفًا بِمَنْزِلَةِ رِدَاءٍ وَكِسَاءٍ ، وَتَسْلَمُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ أَوْ كَسْرَةٌ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ طَرَفًا نَحْوُ : قَمَحْدَوَةٍ وَمَرْهِيَةٍ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ طَرَفًا نَحْوُ : رَضِيٍّ وَسَرَوٍ ، وَلَا يَثْبُتُ أَبَدًا فِي : رَمَى وَغَزَا لِمَكَانِ الْفَتْحَةِ .
ثُمَّ قَالَ : (وَإِذَا كَانَ قَبْلَهَا أَوْ قَبْلَ الْبَاءِ فَتَحَةُ فِي الْفِعْلِ أَوْ غَيْرِهِ لَزِمَهَا الْأَلِفُ وَالْأَلِفُ تُغَيَّرُ)^(٥٤) .

وَأَضَافَ إِلَى هَذَا الْوَهْمِ الْبَعِيدِ مِنَ الصَّوَابِ إِلْحَاقَ رَايٍ وَأَيٍّ^(٥٥) بِهَذَا الْبَابِ ، وَكَسَى وَنَحْوَهُ عَلَى الْقِيَاسِ فِي سَلَامَةِ الْعَيْنِ لِاعْتِلَالِ اللَّامِ مِنْ بَابِ رَحَى وَعَصَا وَرَمَى وَدَعَا ، وَرَايٍ وَأَيٍّ بِمَا شَذَّ فَلَمْ يَقَعْ إِلَّا فِي أَحْرَفٍ يَسِيرَةٍ ، لِاعْتِلَالِ الْعَيْنِ وَسَلَامَةِ اللَّامِ ،

(٤٩) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ النُّحْوِيُّ فِي الْإِيضَاحِ ١٧ : (وَالْمَعْلُ مَا كَانَ آخِرُهُ يَاءً أَوْ أَلْفًا أَوْ وَاوًا ، وَلَا يَخْلُو مَا قَبْلَ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْمَعْلَةُ مِنْ أَنْ يَكُونَ سَاكِنًا أَوْ مُتَحَرِّكًا ، فَإِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْبَاءِ جَرِيًا يَجْرِي الصَّحِيحُ فِي تَعَاقُبِ الْحُرُوفَاتِ عَلَيْهَا اعْتِقَابُهَا عَلَى الصَّحِيحِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ظَمِيٌّ وَنَحِيٌّ وَغَزَوٌ وَحَقُوٌّ ، وَالْمُدْغَمُ فِيهَا كَذَلِكَ نَحْوُ : كَرَسِيٍّ ...) .

(٥٠) الْإِيضَاحُ ١٨ .

(٥١) فِي الْكِتَابِ : عَلَى الْأَصْلِ .

(٥٢) الْكِتَابُ ٢ / ٣٨٣ .

(٥٣) الْكِتَابُ ٢ / ٣٨٣ .

(٥٤) الْإِيضَاحُ ١٨ .

ومثل هذا لا يكون في بناء الأفعال .

قال سيبويه - رحمه الله - : (هذا باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بعث وإن كان لم يُسمع^(٥٥) في الكلام) ، ثم قال : (وهذا ليس بمطرد ، لأن فعله يكون بمنزلة خشييت ورمييت ، ويجري^(٥٦) عنه على الأصل ، وهذا شاذ كما شذ قود وروع وحول في باب (قلت) ، ولم يشذ هذا في باب (فعلت)^(٥٧) ، يريد أن آيا وبابه شذ في اعتلال العين وأصله السلامة كما شذ (روع) في سلامة العين وأصله العلة ، فانظر وفقنا الله وإياك إلى موقع هذا التخليط من العناء وموقع هذا التأويل في وهي البناء ، مع أن هذا كله لا يحتاج المبتدئ إليه ، ولا يقتصر ، الشادي عليه .

(٥٥) في الكتاب ٢ / ٣٨٨ : يُستعمل .

(٥٦) في الكتاب : ونجري .

(٥٧) الكتاب ٢ / ٣٨٨ .

بَابُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ الْمُسَلَّمِ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْأِسْمَ الْعَلَمَ الَّذِي هُوَ (زَيْدٌ) وَنَحْوُهُ يَجْرِي فِي تَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ مُسَلِّمًا نَكْرَةً وَمَعْرِفَةً مَجْرًى وَاحِدًا بِمَنْزِلَتِهِ صَفَةً^(٥٨) ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِيهِمَا عَلَى مَا ذَكَرَ ، لِأَنَّ الْعَلَمَ لَا يَشْرَكُهُ غَيْرُهُ فِي وَضْعٍ فَيَدْخُلُ مَعَهُ تَحْتَ عَهْدٍ وَاحِدٍ ، وَلَأَمَّ التَّعْرِيفُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْطِيَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ عَهْدَيْنِ ، كَمَا أَنَّ (مِنْ) مِنْ قَوْلِكَ : (جِئْتُ مِنَ الدَّارِ) لَا يُعْطَى / ٦ ظ / ابتداءً بَيْنَ ، وَلَا الْبَاءُ مِنْ (مَرَرْتُ بِالْجَبَلِ) لَا تُعْطَى إِضَافَتَيْنِ ، وَكَذَلِكَ التَّسْمِيَةُ الْعَلَمِيَّةُ لَا تَوْجَدُ فِي الْمُسَمَّى مَعْنًى فَيَشْرَكُ مُسَمًى آخَرَ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى ، فَقَدْ اسْتَحَالَتْ تَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ مَعْرِفَةً .

قَالَ سِيبَوَيْهِ فِيمَا يَكُونُ فِيهِ الشَّيْءُ غَالِبًا عَلَيْهِ اسْمٌ يَكُونُ لِكُلِّ مَنْ كَانَ لِأَمِّيَّةٍ : (فَإِنْ قُلْتَ : هَذَانِ زَيْدَانِ مُنْطَلِقَانِ وَهَذَانِ عَمْرَانِ مُنْطَلِقَانِ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْكَلَامُ إِلَّا نَكْرَةً)^(٥٩) ، وَقَالَ فِي فَصْلِ آخَرَ مِنْ أَبْوَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ : لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْأِسْمُ مَعْرِفَةً ثُمَّ يُثْنَى^(٦٠) ، وَحَكَى أَبُو عُبَيْدٍ^(٦١) فِي (الْمَصْنُفِ) عَنْ أَبِي زَيْدٍ^(٦٢) سَوَاءٌ أَبْرَصٌ^(٦٣) ، وَلَا يُجْمَعُ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى اسْمٍ مَعْرُوفٍ .

(٥٨) الأيضاح ٢١ .

(٥٩) الكتاب ١ / ٢٦٨ .

(٦٠) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٩٤ : (لَأَنَّ النُّونَ لَا تَعَاثُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ ، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْأِسْمِ بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامَ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَاحِدًا مَعْرُوفًا ثُمَّ يُثْنَى ، فَالْتَّنُونُ قَبْلَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ بَعْدَ النُّونِ) .

(٦١) الغريب المصنف ١ / ٣٢٩ . وأبو عبيد هو القاسم بن سلام ، أحد كبار العلماء باللغة والحديث ، ت ٢٢٤ هـ . (طبقات النحويين واللغويين ١٩٩ ، نزهة الألباء ١٣٦) . وفي الأصل : أبو عبيدة ، وهو خطأ .

(٦٢) هو سعيد بن أوس الأنصاري ، أحد أئمة النحو واللغة ، ت ٢١٥ هـ ، (طبقات النحويين واللغويين ١٦٥ ، نزهة الألباء ١٢٥ ، انباه الرواة ٢ / ٣٠) .

(٦٣) التواذر في اللغة ٥٦٠ .

والصوابُ لِأَنَّهُ اسْمٌ مَعْرُفَةٌ ، فَإِذَا أَذَّتْ حَاجَةً إِلَى تَشْنِيتِهِ أَدَخَلَتْ الْوَاوَ الْجَامِعَةَ عَلَيْهِ ، قَالَ الْحَجَّاجُ ، وَقَدْ وَرَدَ عَلَيْهِ الْخَبَرُ بِمَوْتِ أَخِيهِ مُحَمَّدٍ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ : إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ، مُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدٌ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ^(٦٤) ، وَلَمْ يَقُلْ : الْمُحَمَّدَانِ ، وَلَوْ قَالَهُ مَنكُورًا جَازًا ، وَكَذَلِكَ قَالَ الْفَرَزْدَقُ^(٦٥) فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ :

إِنَّ الرِّزْيَةَ لَارْزِيَّةَ مِثْلُهَا

فِنَقْدَانٍ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : الْقَرِيتَيْنِ < فِي > الْأَنْبَارِ وَالْكُوفَةِ ، وَالْجَبَلَانِ فِي أَجَا وَسَلَمَى ، وَالنَّسْرَانِ فِي الْوَقْعِ وَالطَّائِرِ وَنَحْوِهَا ، فَإِنَّهَا وَقَعَتْ تَحْتَ وَضْعٍ وَاحِدٍ فَدَخَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ الْآخَرِ فِي عَهْدٍ وَاحِدٍ ، وَأَذَّتْ لَأَمْ التَّعْرِيفِ فِيهَا مَا تُوْذِيهِ فِي الْوَاحِدِ ، وَكَذَلِكَ أَذْرَعَاتٌ وَعُرْفَاتٌ وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَمَاكِنِ .

وَلَا يَكُونُ هَذَا فِي الْإِنْسَانِيِّ وَغَيْرِهِمْ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِذَاتِهِ وَلَا يَلْزَمُ غَيْرَهُ ، وَقَدْ جَاءَ الشَّيْءُ مِنْ هَذَا فِي غَيْرِ الْأَمَاكِنِ لِاشْتِرَاكِ يَقَعُ لَهَا فِي الْحَالِ فَيَسْتَوِي فِيهِ مَا رَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ الْآخَرِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : مَا أَكْثَرَ الْمُقْسِرَاتِ ، وَطَلْحَةَ الْطَّلَحَاتِ^(٦٦) ، وَمَعَ مَا اخْتَلَفَ نَحْوَ : الْعُمَرَانِ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : الْعَدْلَانِ ، وَالْقَمَرَانِ كَأَنَّهُ قَالَ : النِّيرَانِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٦٧) :

جَزَانِي الزَّهْدَمَانِ جَزَاءَ سَوْءٍ

وَكُنْتُ الْمَرَّةَ يَحْجِزِي بِالْكَرَامَةِ

(٦٤) تَنْظُرُ هَذِهِ الْقِصَّةُ فِي الْكَامِلِ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ ٦٣٢ .

(٦٥) دِيَوَانُهُ ١٩٠ ، وَرَوَايَةُ الْعَجْزِيَّةِ : لِلنَّاسِ فَقَدْ مُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدٌ .

(٦٦) هَذَا جُزْءٌ مِنْ بَيْتٍ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرُّقَيَاتِ فِي دِيَوَانِهِ : ٢٠ وَتَمَامُهُ :

نَضْرُ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا

بِجِسْتَانِ طَلْحَةَ الْطَّلَحَاتِ

(٦٧) الْبَيْتُ لِقَيْسِ بْنِ زَهْرٍ فِي : عَجَازِ الْقُرْآنِ ٢ / ١٧٣ ، الْمَخْصَصِ ١٣ / ٢٢٧ ، وَبِلَا عَزْوِي : الْمُقْتَضَبِ

٤ / ٣٢٦ ، مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢ / ٣٩٢ .

وهما زَهْدَمَ وقيسُ ابنا حزن بن وهب ، وقال أبو عبيدة^(٦٨) : هما زَهْدَمَ / ٧ و / وَكَرَدَمَ^(٦٩) ، وَالْأَقْرَعَانِ : ابْنُ حَابِسٍ وَأَخُوهُ مَرْثِدٌ ، وَالْحُرَّانُ : الْحُرُّ وَأَخُوهُ أَبِي ، وَقَالُوا : الْأَبْوَانُ^(٧٠) لِلْأَبِ وَالْأُمِّ لاشتراكهما في الولادة .

وهكذا كُلُّ مائِثِيٍّ أَوْ جُمُعٍ مِنْ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِالِاشْتِرَاكِ الَّذِي يَقَعُ بَيْنَهُمَا حَالٌ يَجْمَعُهُمَا ، فَيَكُونُ الْأِسْمُ الْعَلَمُ كَالْتَرَجِمَةِ عَنْ تِلْكَ الْحَالِ ، فَأَمَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ النَّظَرُ وَيَطْرَدُ فِيهِ الْقِيَاسُ فَلَا .

فَإِنْ قَالَ : فَإِنَّ سَبِيوِيَهْ قَدْ أَجْرَى ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ مِرَاراً ، قِيلَ لَهُ : هَذَا لَا يُفْرَجُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَدْ وَضَعَ الْحَقُّ وَأَصْلُهُ ، وَبَيَّنَّ الْوَاجِبُ فِي الْعَلَمِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَعَارِفِ وَأَثْبَتَهُ ، ثُمَّ حَاوَلَ فِي التَّمثِيلِ مَا يَكُونُ يَكْثُرُ ذَوْرُهُ وَيَقْرُبُ مَاخِذُهُ ، غَيْرُ نَاقِضٍ لِمَا أَصْلٌ ، وَلَا رَاجِعٌ عَمَّا قَدْ مَ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ وَجْهًا يُخْرَجُ عَلَيْهِ ، وَمَذْهَبُنَا يَنْحَوْنَحُوهُ عَمَّا قَدْ مَنَّا الْاِحْتِجَاجَ فِيهِ ، وَلَوْ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَمْ يَنْسِقِ الْأِسْمَ عَلَى الصِّفَةِ نَطْقاً وَيَقْرِبُ بِهَا لَفْظاً لَأَرْجَيْنَا لَهُ الْحُجَّةَ وَاعْتَلَلْنَا لَهُ بِتِلْكَ الْعِلَّةِ لَا سَبِيّاً وَقَدْ أَفْضَحَ بِمَا لَا عُذْرَ فِيهِ لِمَنْ شَدَا شَيْئاً مِنَ الْمَعْرِفَةِ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا إِنْزَالُ الظَّنِّ بِهِ عَمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الْقَوْلِ فِيهِ .

بَابُ إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ

جَمِيعُ مَا يَأْتِي بَعْدَ هَذَا الْبَابِ إِلَى بَابِ الْفَاعِلِ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْإِصْلَاحِ ، خَارِجٌ عَنْ سَنَنِ الصَّوَابِ ، فَمَنْهُ مَا لَا يُعْهَدُ فِي اللَّسَانِ ، وَمِنْهُ مَا يُخَالِفُ نَصَّ الْقُرْآنِ ، وَمِنْهُ مُضْمَرٌ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ، وَلَا يَسُوغُ فِي الْعُقُولِ اخْتِيَارُهُ ، وَتَنَاوَلَهُ مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الْجِهَةِ أَقْرَبُ ، وَمُحَاوَلَتُهُ لِمَا أَصْلَنَاهُ فِي (الْمَقْدِمَاتِ) أَذْهَبَ فِي الْحَقِيقَةِ وَأَهْذَبَ ، غَيْرَ أَنَّ تِلْكَ الْقَوَانِينَ الَّتِي صَنَعُوهَا

(٦٨) هُوَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى التِّيمِيُّ ، عَالِمٌ بِاللُّغَةِ وَالشَّعْرِ وَخَبِيرُ الْعَرَبِ ، تَ نَحْوُ ٢٠٩ هـ . (طَبَقَاتُ النُّحَوِينِ وَاللُّغَوِينِ ١٧٥ ، أَنْبَاءُ الرِّوَاةِ ٣ / ٢٧٦) .

(٦٩) جِازُ الْقُرْآنِ ٢ / ١٧٣ .

(٧٠) يَنْظُرُ فِي كِتَابِ الْمُثَنَّى : الْعَمْرَانُ ٤ ، الْقَمْرَانُ ١٠ ، النَّيْرَانُ ١٣ ، الزَّهْدَمَانُ ٥ ، الْحَرَّانُ ٩ ، الْأَبْوَانُ ٧ .

والقواعد التي أثبتوها تجري من أهل هذا الشأن على أصفاق ، وكيف بمناقضة جماع ،
(ومن العناية رياضة الهرم) (٣١) .

ومع هذا فلا بُد من الالمام بما لا محيد عنه ، ولا سبيل الى الغض منه ، كالإجماع
على رفع « الزانية والزاني » (٣٢) ، « والسارق والسارقة » (٣٣) ، والنصب على رأيهم وما
يوجبُه اليه قيامهم أحسنُ كالنصب في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ / ٧ ظ / خَلَقْنَاهُ
بِقَدَرٍ » (٣٤) ، لم يرفعه أحد (٣٥) ، ورفعه على تأويلهم أقيس ، وسنشير الى بعض ما تمكن
الإشارة اليه على غير عقب على مؤلف هذا الكتاب ، لأنه في ذلك متبع لا متبوع ، إلا في
أشياء يسيرة تفرّد بالقول فيها دون إتيان ما فيها ، ومقاصد ما في اللسان ومعانيها ، فمنها
ما قصد فيه ولم يبعد عن الصواب ، ومنها ما لا يفهمه ذوو الألباب وأهل التقدم في
الخطاب ، كامتناع ظروف الزمان من أن تكون خبراً عن الأجسام ، لأنها تتضمن
الجثث (٣٦) ، وإنما امتناعها لأنها لا تخلو من الجثث ، فلم يقع للمخاطب فائدة كان بها
جاهلاً (٣٧) .

ومنها قوله : (زيدٌ الخبز آكله) (٣٨) ، فلو اجتمعت الجن والإنس وكان بعضهم
لبعض ظهيراً ما فهموا هذا الكلام ، ولعلّ مظاهراً علينا جامعاً في الباطل على إضائه

(٧١) مثل سائر ، وهو عجز بيت ، وصدره :

اتروض عرسك بعدما هومت

ينظر : الأمثال لأبي عبيد ٢١ ، فصل المقال ١٨٢ .

(٧٢) النور ٢ ، وينظر : التبيان في اعراب القرآن ٩٦٣ .

(٧٣) المائدة ٣٨ ، وينظر : مشكل اعراب القرآن ٢٢٥ .

(٧٤) القمر ٤٩ .

(٧٥) قرأه بالرفع أبو السمال . (مختصر في شواذ القرآن ١٤٨) .

(٧٦) ينظر : الايضاح ٤٨ - ٤٩ .

(٧٧) وقد نسب الى ابن الطراوة أنه أجاز أن تكون ظروف الزمان اخباراً عن الجثث إذا أفادت . ينظر : شرح
التصريح ١ / ١٦٨ . وينظر : الأشباه والنظائر ٣ / ١٠٢ .

(٧٨) الايضاح ٤١ .

يَزْعُمُ أَنَّ مَا أَلْفَيْنَاهُ مَنْصُوباً فِي النَّسْخِ مَرْفُوعٌ^(٧٩) ، يَرَى أَنَّ ذَلِكَ يَشْتَلِيهِ^(٨٠) مِنَ الْوَرْطَةِ ، وَيُنْفَسُ مَا حَاقَ بِهِ مِنَ الضَّغْطَةِ ، فَلَعَمْرُ اللَّهِ هُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ مِنَ الْخَطَا أَسْوَأُ مَصْرَعاً ، وَمِنَ الصَّوَابِ أَبْعَدُ مَنْزَعاً لِمَا سَوَّغَهُ مِنْ حَذْفِ الْعَائِدِ ، وَتَكَلَّفَهُ مِنَ التَّرْتِيبِ الْفَاسِدِ ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى هَذَا فِي صَدْرِ الرِّسَالَةِ عِنْدَ قَوْلِنَا : (زَيْدٌ عَمْرَأً قَصْدٌ)^(٨١) ، وَالْبُرْهَانُ الْجَلِيُّ فِي مَنْعِ هَذَا وَنَحْوِهِ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) ، مَعَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ تَمَجُّهُ الْأَذَانُ وَلَا تَقْبَلُهُ الْأَذْهَانُ .

بَابُ الْإِبْتِدَاءِ بِالْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَكُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ فَمُكْرَمٌ وَمَحْمُودٌ)^(٨٢) ، وَالْفَاءُ لَا يَجُوزُ فِي (مُكْرَمٍ) الْبَتَّةَ ، لِأَنَّ (فِي الدَّارِ) أَمْرٌ ثَابِتٌ وَاسْتِقْرَارٌ حَاضِرٌ ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ الْفَاءُ مَعَ تَوَجُّهِ الْإِمَّاكِينِ وَوُقُوعِ مَا بَعْدَهَا لَكُونِ مَا قَبْلَهَا ، لِأَنَّهُ مُشْتَرِطٌ فِيهِ ، فَإِنْ وُجِدَ الْأَوَّلُ وَجِدَ الثَّانِي لَوْجُودِهِ ، وَإِنْ عُدِمَ عُدِمَ ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ التَّصْرِيحِ بِلَفْظِ الْفِعْلِ مِثْلَ قَوْلِهِ : (الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ) ، فَإِنَّهُ يَجِبُ الدَّرْهَمُ بِوُجُوبِ الْإِيتْيَانِ ، وَإِنْ تَرَكَ الْفَاءَ كَانَ لَهُ دِرْهَمٌ أَوْ لَمْ يَأْتِ ، وَالْفَاءُ هُنَا رَابِطَةٌ لْجَوَابِ الشَّرْطِ ، لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : (الَّذِي) أَوْ (كُلُّ) فَكَانَتْهَ قَالَ : (مَنْ) / ٨ و / أَوْ (مَا) ، فَحُمِلَ عَلَى مَا لَوْ تَكَلَّمَ بِهِ لَمْ يَنْقُصَ .

وَقَالَ فِي بَابِ الْإِخْبَارِ : (الَّذِي يَطِيرُ الذِّبَابُ فَيَغْضِبُ زَيْدٌ)^(٨٣) ، فَحُمِلَ الْمَسَائِلُ عَلَيْهِ ، وَجَلَبَ الْفَوَائِدَ إِلَيْهِ ، وَوَضَعَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَاهٍ ، وَبَنَّاوْهَا مُتَدَاعٍ ، وَالْآخَرَىٰ بَهَا

(٧٩) ذكره أبو علي النحوي مرفوعاً وأظهر العائد ، ثم ذكره منصوباً وأضمر العائد . الايضاح ٤١ .

(٨٠) أي : ينقذه .

(٨١) تنظر ص ١٨ من التحقيق .

(٨٢) الايضاح ٥٦ . وفيه : فمكرمٌ محمولٌ .

(٨٣) الايضاح ٦٠ .

وَالْأَوْجِبُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ الْفَاءُ رَابِطَةً تَرِبُطُ الْمَعْلُولُ بِالْعِلَّةِ ، أَوِ الْمُسَبَّبُ بِالسَّبَبِ نَحْوُ قَوْلِكَ : (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْمَدِينَةَ) . وَ (مَرِضٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ) ، وَهَذَا الْمَعْنَى سَخِيفٌ لِأَنَّهُ جَعَلَ طَيْرَانَ الذَّبَابِ بَطْبَعُهُ عِلَّةً أَوْ سَبَبًا لِعُضْبِ زَيْدٍ فِي نَفْسِهِ ، وَلَوْ قَالَ : (يَنْزِلُ الذَّبَابُ عَلَى زَيْدٍ) أَوْ نَحْوَهُ تَمَّا يَكُونُ سَبَبًا لِعُضْبِهِ جَازٌ ، فَإِنْ جَعَلَ الْفَاءَ عَاطِفَةً ، حَمَلَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ وَلَيْسَتْ مَعَهَا لِمَقَامٍ وَاحِدٍ نَحْوُ : (يَقُومُ زَيْدٌ مِنْ نَوْمِهِ فَيَسْتَوِي الزَّرْعُ عَلَى سُوقِهِ) ، وَمَا أَشَبَّهُ هَذَا مِنْ بَرْدِ الْكَلَامِ وَسَخِيفِ الْخِطَابِ .

وَقَالَ : فِيمَا وَضَعَ مِنَ الْمَسَائِلِ ذَكَرَ يَعُودُ عَلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ ^(٨٤) ، وَهَذَا مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ خَلْفٌ مِنَ الْكَلَامِ ، لِأَنَّ الْعَائِدَ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ هُوَ الظَّاهِرُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ ، وَالْعَائِدُ لَا يَكُونُ إِلَّا أَسْمًا ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ حُرُفٌ ، مَحْصُولُ هَذَا أَنَّ الْأِسْمَ يَكُونُ حَرْفًا ، وَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ صَحَّ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ أَسْمًا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ انْتَقَضَ اتِّحَادُ الْأِسْمِ بِحَالٍ لَا يَكُونُ لِلْحَرْفِ ، وَاخْتِصَاصُ الْحَرْفِ بِوَصْفٍ لَا يَكُونُ لِلْأِسْمِ .

وَخَلَطَ بَعْدَ فِي سَائِرِ الْمَسَائِلِ ، فَسَمَى الْفَاءَ عَاطِفَةً فِي مَوَاضِعَ لَا تَكُونُ فِيهَا إِلَّا رَابِطَةٌ بِضُرُوبٍ مِنَ التَّخْلِيطِ لَا تُضَبِّطُ إِلَّا بِالْمُشَافَهَةِ ، وَاعْتَرَضَتْ عَلَيْهِ الْوَاوُ الْجَامِعَةُ فَاسْتَحَالَ بِهَا مَا ثَبَتَ فِي الْفَاءِ ، فَاعْتَلَّ بِقَوْلِهِ : (أَجْنَبِيَّةٌ مِنَ الصَّلَةِ) ^(٨٥) وَلَمْ يَفْطَنْ لِمَا فِي الْفَاءِ مِنْ رِبْطِ الصَّلَةِ .

ثُمَّ أَطْلَقَ الْإِخْبَارَ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى (كَانَ) وَسَائِرِ الْعِبَارَاتِ بِمَا لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ ، وَلَا يَتَوَجَّهُ النَّظَرُ إِلَى مُتَعَدِّهِ حَتَّى أَفْضَى الْقَوْلُ بِهِمْ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْ (زَيْدٍ) مِنْ قَوْلِكَ : (زَيْدٌ ضَرِبْتُ) ^(٨٦) ، فَكَانَ الْجَوَابُ : (الَّذِي هُوَ ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) ، وَهَذَا سَقَطُ كَلَامٍ لَوْ هَدَى بِهِ صَاحِبُ بَرَسَامٍ ^(٨٧) لَعَجَزَ جَالِينُوسُ عَنْ طَبِّهِ ، وَيَتَسَّ كُلُّ النَّاسِ مِنْ تَلَا فِي لَبِّهِ ، وَنَشَرَ مَا اسْتَرْزَلَ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْكَلَامِ ذُو الْحَدِيدِ / ٨ ظ / وَالرَّأْيُ السَّيِّدُ ، « وَأَنَّى

(٨٤) ينظر : الايضاح ٦١ .

(٨٥) الايضاح ٦٠ .

(٨٦) الايضاح ٦٢ ، وفيه : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ .

(٨٧) أي : عِلَّةٌ .

لهم التناوش من مكانٍ بعيدٍ (٨٨) .

ولعلَّ بعضَ مَنْ سَمِعَ كلامي يقول : وما قَدَّرُ هذا النظرَ ، وأما (زيدٌ) مبتدأ ،
(و ضربتهُ) في موضعِ الخبرِ ، لقد عَظَمْتَ حقيراً وَحَجَرْتَ واسعاً ، وهو لا يدري ما
تَوَغَّلَ مِنْ مَهَامِهِ الظَّنَّ ، ولحج فيه مِنْ غَمَرَاتِ الشَّكِّ حتى حل (زيدٌ ضربتهُ) على (زيدٌ
مضروبٌ) ، وما كُلُّ سوداءِ تمرَّةٍ ولا بيضاءِ شحمةٍ ، بل لكلِّ مقامٍ مقالٌ (٨٩) ولكلِّ فخرٍ
مجال ، وما توقف هذا الرجلُ ، فإنه اتَّبَعَ مَنْ تَقَدَّمَ ، وألقى بيده ، وسَلَّمَ ، لكن إذا أدَّى
التصريفُ الى ما لا يُعْقَلُ ، وَجَبَ أَنْ يُطْرَحَ وَيُهْمَلَ ، ولا يُوَضَّعُ جواباً عن معقولٍ ، ولا
يُسَلَّكُ فيه سبيلُ المفيدِ المفهومِ ، فَإِنَّ ذلكَ بالمجيبِ إخلالٌ ، وعيُّهُ لا يُسْتَقَالُ ، وفي هذا
القد تدركُهُ بالعتابِ ، وتُخْصَهُ باللامِ ، ومع أَنَّ سيبويه لم يذهب مِنْ هذا الباب الذي
سَمَّوه الإخبارَ إِلَّا فيما تَكَلَّمْتُ فيه العربُ ، وأق في الأشعارِ والخطبِ ، ولم يَعدْ فيه الى
تقديمِ الاسمين نحو : (زيدٌ عمرو الضاربُ) ونحوه بِمَا تَمَجُّهُ الأذانُ ، ولا تقبلُهُ
الأذهانُ .

فصل

قال في هذا الباب : (وَمِنْ إعمالِ الثاني قَوْلُهُ (٩٠) :

قَضَى كُلُّ ذِي ذَنْبٍ قَوْفٌ غَرِيمٌ

وَعَزَّةٌ تَمْطُولُ مُعْنَى غَرِيمُهَا (٩١)

وليس في البيتِ متعلِّقٌ يخرجُ به الى ذلك الباب ، وأما التقديرُ وَغَرِيمٌ عَزَّةٌ تَمْطُولُ

(٨٨) سبأ ٥٢ .

(٨٩) ينظر : جمع الأمثال ٢ / ١٩٨ .

(٩٠) البيت لكثير غَزَّة في ديوانه ١٤٣ . وينظر في البيت : المقتصد ٣٤٠ ، ايضاح شواهد الايضاح ١٠٠ ،
شرح شواهد الايضاح ٩٠ .

(٩١) الايضاح ٦٦ . وينظر : الانصاف ٩٠ .

مَعْنَى . وَقَدَّمَ اسْمَهَا تَنْبِيْهًا عَلَيْهَا ، وَأَقَى بِالْخَبَرَيْنِ بَعْدَهُ بِمَنْزِلَتِهِ لَوْ كَانَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي قَدَّمَ مِنْهُ ، وَهَذَا نَحْوُ قَوْلِكَ : (كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ أَبَوَهُ) إِذَا رَفَعَ (زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ أَبَوَهُ) (١١٠) . وَلَوْ تَكَلَّفَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِعْمَالُ الْأَوَّلِ عَلَى مَذْهَبِهِ لَمْ يَخْلُصْ إِلَيْهِ ، وَلَا تَوَجَّهَ إِلَّا فَصَاحُ بِهِ ، وَكَانَ يَقُولُ : وَعِزَّةٌ مَطْوُولٌ مُعْنَى هُوَ غَرِيمُهَا ، فَيَبْرُزُ ضَمِيرُ مُعْنَى وَهُوَ (هُوَ) ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ غَيْرَهُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : (زَيْدٌ ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي أَبَاهُ) ، لَمْ يَجُزْ مَرْفُوعًا مُنْبَهًا عَلَيْهِ ، وَلَا مَنْصُوبًا مَقْصُودًا إِلَيْهِ ، وَفِي الْمُنْبِيهِ عَلَيْهِ وَالْمَقْصُودِ إِلَيْهِ وَأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَعْنَى عَلَى حِيَالِهِ نَظَرٌ يَحْسُنُ مِنَ الشَّاهِدِ عَلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَمَنْظُومِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَمَشْتَوْرِهِ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) مَا يَلْزَمُ الْإِقْرَارُ بِهِ / ٩ و / وَالتَّسْلِيمُ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

بَابُ الْفَاعِلِ

فَيَا لِلْعَجَبِ كَيْفَ تَدَارَسَ فِي رَفْعِ الْفَاعِلِ وَنَصْبِ الْمَفْعُولِ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْأَصُولِ ، وَتَصَرَّفَ فِي مَعْرِفَةِ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ ، وَأَتَقَنَ النَّظَرَ فِي الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ ، وَالتَّزَمَ الْعَائِدُ إِذَا جَرَى الْحَدِيثُ عَلَى غَيْرِ أَوَّلِهِ الْإِنْفَصَالِ وَالظُّهُورِ ، وَرَبَّمَا غَايَرَهُ الْكُسُورُ ، وَفَرَّقَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، وَجَالَ فِي هَذَا الْمِيدَانِ كُلِّ جَحَالٍ ، فَهَلْ هُوَ فِي ذَلِكَ إِلَّا بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَعْلَمُ الرُّكْعَةَ وَالسَّجْدَةَ مِنْ فَرَضِ الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ ، وَيَحْضِي بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَفَرَّغَ مِنَ الْجَمْرَاتِ ، وَأَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ ، فَلَشْدَمَا خَدَعَ نَفْسَهُ ، وَغَبِنَ رَأْيَهُ مَنْ عَدَلَ عَنِ التَّوَالِيفِ الْمُسْنَدَةِ وَالْقَوَانِينِ الْمُقَيَّدَةِ ، كَالْجُمْلِ (١١١) ، وَالكَافِي (١١٢) ، وَكِتَابُ سَيَسُوْبِهِ الشَّافِي ، وَفَرَّغَ لِلْإِبْضَاحِ ، وَالشِّيرَازِيَّاتِ ، وَالْخَصَائِصِ (١١٣) ، وَالْحَلِيبِيَّاتِ (١١٤) ، تَرْجُمَةً تَرْوِقُ بِلَا مَعْنَى ، وَاسْمٌ يَهْوُلُ بِلَا جِسْمٍ ، إِلَّا تَشَدَّقًا بِالْكَتَبِ ، وَإِحَالَةً عَلَى الصُّحُفِ ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ .

(٩٢) بعدها عبارة : إِذَا ثَنَى وَجَعَ . وَظَاهِنًا مَقْحَمَةً .

(٩٣) لِأَبِي الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ .

(٩٤) لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ .

(٩٥) لِابْنِ جَنِيٍّ .

(٩٦) الشِّيرَازِيَّاتِ وَالْحَلِيبِيَّاتِ لِأَبِي عَلِيٍّ النَّحْوِيِّ .

باب الفعل المبني للمفعول

أجاز في هذا الباب : (أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا)^(٩٧) ، ويُقاسُ عليه (أَقْبَلْتُ خَالِدًا بَكْرًا) ، و (أَنْصَحْتُ سَلْمَى حَبْلًا) ونحوه^(٩٨) مما لم يرد به نَظْمٌ ولا نَثْرٌ ، ولا التَّبَسُّ به فِكْرٌ إلَّا حملاً على ما ليس من باب .

قال سيبويه : (واعلم أنك لا تقول : (دُونِي) كما تقول : (عَلَيَّ) ، لأنه ليس كل فعلٍ يَجِيءُ بِمَنْزِلَةِ (أُولَئِي) قد تعدى الى مفعولين ، فلأنما عليٌّ بِمَنْزِلَةِ (أُولَئِي) ، ودُونُكَ بِمَنْزِلَةِ خُذْ ، لا تقول : خُذْنِي دِرْهَمًا)^(٩٩) ، فهذا نصٌ جليٌّ في أنه لا ينتقلُ (ضَرَبْتُ) ونحوه كما لا يُقالُ (خُذْنِي)^(١٠٠) .

وهذا الفصل يأتي على ثلاثة أحوالٍ : منها ما يجوزُ فيه النقلُ ولا يجوزُ الحذفُ ، تقول : (أُولَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا) ، ولا تقول : (وَلِيَّ زَيْدٍ)^(١٠١) وتَسَكَّتْ ، ومنها ما يجوزُ فيه الحذفُ ولا يجوزُ فيه النقلُ ، وهو : (ضَرَبْتُ) ونحوها ، تقول : (ضَرَبَ زَيْدٌ) وتَسَكَّتْ ، ولا > تقول < (أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا) ، ومنها ما يجوزُ فيه النقلُ والحذفُ معاً نحو (عَطَا زَيْدٌ دِرْهَمًا) و (أُعْطِيَتْهُ دِرْهَمًا) ، وإن شئتَ حَدَفْتُهُ ، قالوا : (عَاطٍ بِغَيْرِ أَنْوَاطٍ)^(١٠٢) ، وقالوا : (أُعْطِيْتُ فِي نَأْمَتِهِمْ ، وحلمت عن سبيهم ، وشددتُ فيه على حلمهم) / ٩ ظ / ، وهذا يأتي شَرْحُهُ والاحتجاجُ عليه وَلَهُ في (المَقَدِّمَاتِ) إن شاء الله . وقالَ بعدَ هذا : وإذا تعدى الى مفعولينِ عُدِّي بِالْهَمْزَةِ الى ثَلَاثَةٍ^(١٠٣) ، وسيبويه قد

(٩٧) الإيضاح ٧١ .

(٩٨) في الأصل : ما لم .

(٩٩) في الكتاب : (كما قلت ...) .

(١٠٠) الكتاب : ١ / ١٢٧ ، وفيه : أَخْذَنِي دِرْهَمًا وَلَا خُذْنِي دِرْهَمًا .

(١٠١) في الأصل : خذت .

(١٠٢) في الأصل : زَيْدًا .

(١٠٣) وهو مثل يضرب لمن يدعي ما ليس بملكه . جهرة الأمثال ٢ / ٤٦ ، مجمع الأمثال ٢ / ٢٤ ،

المستقصى ٢ / ١٥٦ .

(١٠٤) ينظر : الإيضاح ٧١ .

قَصَرَ هذا على سبعة أفعالٍ ، وشرط امتناع الاختصار^(١٠٥) وتلك السبعة : أَعْلَمَ ، وَارَى ، وَأَخْبَرَ ، وَخَبَرَ ، وَأَنْبَأَ ، وَنَبَأَ ، وَحَدَّثَ ، وهذا الرجلُ قد أَطْلَقَ هذا على كُلِّ حالٍ مِمَّا يَتَعَدَّى الى منصوبين ، فَإِنْ كَانَ عنده سبويه مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ اقْتَصَرَ عليه ، وَإِنْ كَانَ عنده بخلاف ذلك وَجَّهَ الرَّدَّ اليه ، وَلَمْ يَدَعْ قَوْلَهُ لَقِيَ لَا يُعْبَأُ بِهِ وَلَا يُعْرَجُ عليه .

وأجاز بعد هذا : (زَيْدٌ الدَّرْهَمُ أُعْطِيَهُ)^(١٠٦) ، وإذا جازَ هذا جازَ : (زَيْدٌ عَمْرُو أَضْرَبْتُهُ) ، فتقول من قولك : (زَيْدٌ عَمْرًا ضَرَبَ) ، وهذا وإن كَانَ لَا يُعْلَمُ بسببِ امتناعِهِ فَقَدْ ثَبَتَ قُبْحُهُ بِتَرْكِ اسْتِعْمَالِهِ وَقِلَّةِ وجودِهِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا السَّبَبَ المانعَ له في (المَقْدَمَاتِ) ، لِأَنَّ الغَرَضَ المقصودَ في هذه الرسالةِ التَّنبِيهُ على موضعِ الخطأِ مِنْ هذا الكتابِ والتَّقْصِيرِ ، لَا مَا يُحْتَاجُ اليه مِنَ الشَّرْحِ والتفسيرِ ، لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ على تعجيزِ الناظرِ فيه لَا تَعْلِيمِ المَسْتَنِدِ اليه بِمَا أَوْقَعَ فيه مِنْ تَقْدِيمِ مَا يَنْبُو ذَهْنُ المبتدئِ عنه ، وتأخيرِ ما لَا بُدَّ مِنْهُ ، وتشعُّبِ كُلِّ بابٍ فيه بِمَا شَدَّ مِنْهُ بِمَا فَصَّلَهُ سبويه على أبوابٍ ، ونَزَلَهُ على نظامٍ بعد فراغِهِ مِنْ إثباتِ قواعدهِ ، وتقريبِ مسائلِهِ وشواهِدِهِ ، ثُمَّ ذَكَرَ^(١٠٧) على الشاذِّ بزعمِ بيانه وَنَشَدَ أَنَّى كَانَتْ تَحْرِمُ^(١٠٨) تقصيرَ منه^(١٠٩) ، وَحَذَفَ مَا زَادَ فِيهِ حَتَّى يُلْحَقَهُ بِالْأَصُولِ ، وَيُثَبِّتَهُ فِي الْعُقُولِ على تدرِجِ المبتدئِ مِنْ سَهْلٍ الى حَزْنٍ ، وَتَقْلِيدٍ الى فَهْمٍ ، حَتَّى يَصِلَ الى الغايةِ المقصودةِ ، والنهايةِ المطلوبةِ بحولِ الله تعالى .

(١٠٥) الكتاب ١ / ١٩ ، وينظر : النكت في تفسير كتاب سبويه ١٧٥ وقد ذكر سبويه ثلاثة أفعال هي : أَرَى ، وَنَبَأَ ، وَأَعْلَمَ .

(١٠٦) الايضاح ٧٢ .

(١٠٧) لعلها : ركز .

(١٠٨) لعلها : تجدد ما .

(١٠٩) كذا في الأصل : والعبارة غير واضحة .

بَابُ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ

اقتصرَ في هذا الباب على الخطأ في رفع الاسم بـ (عسى) والخبر عنه بالمصدر^(١١٠) ، فكأنه قال : زِيدَ أَنْ يَقُومَ ، ثُمَّ أَدْخَلَ عَسَى واستظهر على دَعَوَاهِ بَقَوْلِ الزَّبَاءِ^(١١١) : (عَسَى الْغُورِيُّ أَبُوسَا)^(١١٢) ، وَأَيُّ تَنَاسُبٍ بَيْنَ هَذَا وَمَا تَقَدَّمَ ؟ وَكَيْفَ خَرَجَ مِنَ الْمَعْلُومِ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ إِلَى الشَّاذِّ الَّذِي لَا يُطْلَقُ لِأَحَدٍ قَوْلُهُ ؟ حَتَّى يَكُونَ فِي الْحَالِ الَّتِي قَبْلَ ذَلِكَ بِهَا ، لِأَنَّهَا قَالَتْ : عَسَى الْغُورِيُّ أَبُوسَا ، فِي أَمْرِ / ١٠ و / تَجُوزُهُ ، ثُمَّ ثَبَتَ عِنْدَهَا ذَلِكَ الْمَتَوَقَّعُ ، فَاعْلَمَتْ فِي بَقِيَّةِ كَلَامِهَا (صَارَ) ، فَكَأَنَّهَا قَالَتْ : صَارَ الْغُورِيُّ أَبُوسَا ، وَهَذَا التَّحَوُّلُ فِي الْمَقَامِ الْوَاحِدِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَاسْتِعْمَالِ الْعَامَّةِ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُحْصَى وَأَعْمُ ، وَأَشْهُرُ مِنْ أَنْ يُشْهَرَ أَوْ يُنْحَى ، فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّ هَذَا النُّوعَ الْمَشَارَ إِلَيْهِ يَسْتَعْرِقُ أَكْثَرَ سَبِيبِهِ لَمْ يَبْعُدَ .

وَفِي تَقْدِيمِ (زَيْدٍ) عَلَى (أَنْ يَقُومَ) بَعْدَ (عَسَى) وَتَأْخِيرِهِ عَنْهَا وَإِسْنَادِهِ إِلَيْهَا لِأَلْعَسَى نَظَرٌ^(١١٣) ، لَمْ تَرَ أَحَدًا أَخْلَصَ إِلَيْهِ ، وَلَا شَرَعَ لِحَالٍ فِيهِ ، وَقَدْ أَوْمَأْنَا إِلَيْهِ فِي قَوْلِنَا : يَحْشَرُ مِنَ الشَّاهِدِ عَلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ مَا يَلْزَمُ الْإِقْرَارَ بِهِ وَالتَّسْلِيمَ لَهُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ .

(١١٠) الإيضاح ٧٥ .

(١١١) وهي الزَّبَاءُ بَنَتْ عَمْرُو ، تَنْظُرُ قِصَّتْهَا فِي : الْأَغَانِي ١٥ / ٢٥٣ - ٢٥٦ ، الْخَزَانَةِ ٣ / ٢٧١ .

(١١٢) وَهُوَ مَثَلُ يُضْرَبُ فِي التَّهْمَةِ وَوُقُوعِ الشَّرِّ . (جَمْعُ الْأَمْثَالِ ٢ / ١٧ ، الْمُسْتَقْصَى ٢ / ١٦١) .

(١١٣) يَعْنِي بِذَلِكَ قَوْلَ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْإِيضَاحِ ٧٧ : وَالضَّرْبُ الْآخَرُ مِنْ فَاعِلٍ (عَسَى) أَنْ تَكُونَ أَنْ مَعَ صِلَتِهَا فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَرْفُوعٍ . .

بَابُ نِعَمَ

لم ينفرد في هذا الباب بشيء فَنَحْصُهُ بِالرَّدِّ ، وَلَكِنَّهُ امْتَثَلَ مَا سَمِعَ ، وَاحْتَمَلَ عَلَى مَا وَجَدَ ، وَفِي الْبَابِ مَتَعَقَّبٌ سَلَّمَنَاهُ لـ (الْمَقْدَمَات) .

بَابُ التَّعَجُّبِ

ذَهَبَ فِي هَذَا الْبَابِ مَذْهَبٌ مِّنْ تَقَدَّمَ ، وَأَمْضَاهُ عَلَى مَا تَرْتَّبَ ، إِلَّا أَنَّهُ أَسَاءَ الْعِبَارَةَ فِي قَوْلِهِ : (وَزَيْدٌ وَمَا أَشْبَهَهُ نَصَبٌ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ)^(١١٤) ، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ لَا مَفْعُولٌ بِهِ ، وَهَذَا الْمَنْصُوبُ يَأْتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ : مَفْعُولٌ بِهِ ، وَمُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَمَنْقُولٌ عَنْهُ ، وَمَسْئُولٌ مِنْهُ .

وَمَا صَرَّحَ بِالْخَطَأِ فِيهِ ثَقَّةٌ بَيْنَ وَاقِفِهِ عَلَيْهِ رِزْعُهُ فِي (بَزِيدٍ) مِنْ قَوْلِكَ : (أَحْسِنُ بَزِيدٌ) أَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَالْبَاءُ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهَا^(١١٥) فِي « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا »^(١١٦) ، وَهَذَا قَوْلٌ لَا وَجْهَ لَهُ^(١١٧) ، لِأَنَّ حَذْفَ الْبَاءِ مِنَ الْآيَةِ يُوضِّحُ مَعْنَاهَا ، وَحَذْفُهَا فِي الْمَسْأَلَةِ يَمْنَعُ النُّطْقَ بِهَا ، وَالصَّوَابُ مَا وَجَّهَ ابْنُ كَيْسَانَ فِيهَا^(١١٨) .

وَفِي (عَرَجٍ) وَنَحْوِهِ نَظَرٌ ، أَوْضَحْنَاهُ فِي مَوَاضِعِهِ ، وَبَيَّنَّا الْحِيلَةَ فِيهِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ .

(١١٤) الايضاح : ٩١ ، وفيه : (بَأَنَّهُ) .

(١١٥) قال أبو علي النحوي في الايضاح ٩٢ : والجار والمجرور في موضع رفع بَأَنَّهُ فاعل كما أَنَّهَا في قولهم : كَفَى بِاللَّهِ ، وما جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، كذلك .

(١١٦) الرعد ٤٣ .

(١١٧) ما ذكره أبو علي هو رأي الجمهور ، وهو أن الفعل أمرٌ في اللفظ خيرٌ في المعنى ، ينظر : الاصول : ١١٨ / ١ ، شرح المفصل ٧ / ١٤٨ .

(١١٨) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، اخذ عن المبرد وثعلب ، توفي سنة ٢٩٩ هـ . (أخبار النحويين ١٠٨ ، طبقات النحويين واللفويين ١٧٠) .

وقد ذهب ابن كيسان إلى ما ذهب إليه الفراء والزجاج من أن (أَفْعِلْ) لفظه ومعناه الأمر حقيقة . ينظر : شرح المفصل ٧ / ١٤٨ ، شرح التصريح ٢ / ٨٨ .

بَابُ كَانَ

اتَّبَعَ فِي هَذَا الْبَابِ مَنْ تَقَدَّمَ ، وَفِي جَمِيعِهِ مَلْتَفَتْ وَمُتَرَدِّمٌ ، لَا يَأْتِي عَلَيْهِ إِلَّا لِلْمُشَافَهَةِ ، وَلَا يَقُومُ لَهُ إِلَّا لِلْمَقَاوِلَةِ ، فَالْمُؤَلَّفُ فِيهِ وَغَيْرُهُ مَوْضُوعٌ عَنْهُ اللَّوْمُ ، غَيْرُ مُوجِبٍ إِلَيْهِ الْعُتْبُ ، إِلَّا أَنَّهُ سَمِعَ^(١١٩) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ »^(١٢٠) أَنْ يَكُونَ التَّانِيثُ لـ (آيَةٌ) فَيُحَدِّثُ بِالْمَعْرِفَةِ عَنِ النِّكَرَةِ ، وَأَغْفَلَ قَوْلَ سَيِّبُوهِ^(١٢١) فِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ : « ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَنَتْنُهُمْ / ١٠ ظ / إِلَّا أَنْ قَالُوا »^(١٢٢) ، وَ « تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ »^(١٢٣) ، فَلَا يَمْتَنِعُ النَّصْبُ فِي « أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ » ، لِأَنَّ (أَنْ يَعْلَمَهُ) هُوَ الْآيَةُ ، وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعِ النَّصْبُ فَالرَّفْعُ^(١٢٤) عَلَى ذَلِكَ التَّأْوِيلِ إِضْمَارًا فِي (كَانَ) أَوْ إِلْغَاءِهَا ، وَالْقَطْعُ عَلَى الْإِلْغَاءِ ، وَمَنْعُ الْإِضْمَارِ فِيهَا مُفَسَّرٌ فِي (الْمَقَدِّمَاتِ) بِمَا يُضْطَرُّ إِلَى الْإِقْرَارِ ، وَمَنْعٌ فِي الْإِنْكَارِ بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى .

بَابُ مَا

هَذَا وَالَّذِي بَعْدَهُ وَافَقَ فِيهِمَا مَنْ قَبْلَهُ ، وَلَمْ يَعْدِلْ عَنْ رَأْيِهِ ، وَقَدْ عَاهَدْنَا تَرْكَ الْقَوْلِ إِلَّا فِيهَا حَرْفٌ فِيهِ أَوْ قَصْرٌ ، مُبَايِنًا لِمَنْ قَبْلَهُ ، وَلَكِنَّهُ أَثْبَتَ فِي بَابِ (إِنَّ) بَيْتًا قَيْدَهُ مُحَرَّفًا ،

(١١٩) الْإِضْاحُ ١٠٥ .

(١٢٠) الشُّعْرَاءُ ١٩٧ ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ ، أَيْ تَكُنْ بِالتَّاءِ ، وَلَهُمْ آيَةٌ بِالرَّفْعِ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْيَاءِ وَالنَّصْبِ . مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢ / ٢٣٨ ، الْكَشَفُ ٢ / ١٥٢ ، التَّيْسِيرُ ١٦٦ ، وَفِي الْمَصْحَفِ (يَكُنْ . . آيَةٌ) .

(١٢١) الْكِتَابُ ١ / ٢٥ .

(١٢٢) الْأَنْعَامُ : ٢٣ ، فِي الْمَصْحَفِ (تَكُنْ فَنَتْنُهُمْ) ، قَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَاثِيُّ بِالْيَاءِ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ ، وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٌ وَحَفْصٌ فَنَتْنُهُمْ بِالرَّفْعِ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنَّصْبِ . مَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ ٣٦ ، الْكَشَفُ ١ / ٤٢٦ ، التَّيْسِيرُ ١٠١ - ١٠٢ .

(١٢٣) يُوسُفُ : ١٠ ، فِي الْمَصْحَفِ (يَلْتَقِطُهُ) ، وَبِالتَّاءِ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ وَابْنِ كَثِيرٍ وَقَتَادَةَ ، مَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ ٦٢ .

(١٢٤) فِي الْأَصْلِ : الرَّفْعُ .

وَأَتَّبَعَهُ تَفْسِيرًا مُّمَوَّهًا مُزَخَرَفًا ، الْخَوْصُ فِيهِ تَضْيِيعُ الزَّمَانِ ، وَإِخْلَالُ الْقَرَائِحِ وَالْأَذْهَانِ ،
وِخَالَفَ الْجُمْهُورَ فِي رَفْعِ مَا نَصَبُوا ، وَاعْتَرَضَ بِالرَّفْعِ لِمَا أَثْبَتُوا^(١٢٦) ، وَهُوَ^(١٢٧) :

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلَّهُ

وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مَرْتَوِي

بِرَفْعِ (الْمَاءِ) وَاعْتِقَادِ النِّصَبِ فِي (مَرْتَوِي) لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ تَدْعُو إِلَيْهِ ، مِنْ نَصْبِ
الْفَاعِلِ وَرَفْعِ الْمَفْعُولِ ، إِلَّا أَنْ يَحْكِيَهُ رَوَايَةٌ ، فَرَوَايَتُهَا عَنْ أَبِي عَلِيٍّ أَعْلَى وَأَشْهَرُ ،
وَتَقْلِيدُنَا لَهُ لَوْ أَحْتَجُّنَا إِلَى التَّقْلِيدِ الزَّمُّ وَأَعْذُرُ^(١٢٨) .

وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ حَقِيقَةً ، فَلَيْتَ خَيْرُكَ كُلَّهُ وَشَرُّكَ كَفَافًا ، فَلَمَّا أَوَّلَى الْخَبَرَ (لَيْتَ) نَصَبَهُ
لِأَنَّهُ حَرْفٌ نَاصِبٌ يَلْزَمُ عَمَلُهُ كَالْبَاءِ فِي « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا »^(١٢٩) تَخْفِضُ مَا وَلِيَهَا ، وَلَا
يَنْقُصُ عَمَلُهَا ، وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا غَيْرَ مِضَافٍ إِلَيْهِ ، وَلَئِنَّمَا هُوَ بِحَسْبِهِ مُحَدَّثٌ عَنْهُ ، وَرَفْعُ
الاسْمِ عَلَى جِهَةِ الْمَعَاقِبَةِ بَيْنَهُمَا .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَإِنَّ سَيِّبِيهِ لَا يُجِيزُ (إِنَّ مِنْطَلَقُ زَيْدًا) ، قِيلَ لَهُ : أَمَّا بَرَفْعِ
(مِنْطَلَق) فَلَا ، لِأَنَّ الْحَرْفَ النَّاصِبَ لَا يَتَغَيَّرُ عَمَلُهُ فِيمَا يَلِيهِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ إِلَيْهِ كَمَا
يَتَقَدَّمُ مَا كَانَ مِنْ صِلَتِهِ نَحْوَ (إِنَّ بِكَ زَيْدًا مَأْخُودٌ) ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَتَقَدَّمَ صِلَةُ الشَّيْءِ إِلَى
مَوْضِعٍ يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُهُ إِلَيْهِ ، فَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ قَوْلُهُ^(١٣٠) :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسِ

يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

(١٢٥) الْإِيضَاحُ : ١٢٣ .

(١٢٦) الْبَيْتُ لِزَيْدِ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ ، يَنْظُرُ : شِعْرَاءُ أُمُورٍ / ٠ . وَيُظَاهِرُ فِي بَيْتِ : إِيضَاحٌ ٢ وَاهَا .

الْإِيضَاحُ ١٤١ .

(١٢٧) وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ : فَأَمَّا مَا فِي الْكِتَابِ - أَيِ كِتَابِ الْإِيضَاحِ - مِنْ
التَّسْطِيفِ فَلَا اعْتِمَادَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مُخْلَطٌ . الْمُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ ٤٦٧ .

(١٢٨) الرَّعْدُ ٤٣ .

(١٢٩) الْبَيْتُ لِحَسَنِ بْنِ ثَابِتٍ فِي دِيْوَانِهِ ٧٦ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيِّبِيهِ فِي الْكِتَابِ ٩ / ٤٣٠ ، وَالْمُضَاهِدُ فِيهِ
نَصَبُ الْمِزَاجِ وَهُوَ مَعْرِفَةُ ، وَرَفْعُ الْعَسَلِ وَالْمَاءِ . وَهِيَ نَكْرَتَانِ . وَيَنْظُرُ فِي الْبَيْتِ : شَرْحُ إِبْرَاهِيمَ سَيِّبِيهِ
٥٠ / ١ .

والمحدث عنه ريقُ هذه الجارية ونحوه ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِيهِ : إِنَّهُ ضَرُورَةٌ كَمَا قَالُوا فِي :
مِزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وحكى سيبويه^(١٣٠) : (إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ) ، فَقَدَّمَ الْخَبَرَ سَمَاعًا ١١ / و / من
العرب ، وَقَالَ : (إِنَّ الْوَجْهَ : إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا) ، فَهَذَا أَوْضَحُ دَلِيلٍ وَأَهْدَى سَبِيلٍ
عَلَى تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْأَسْمِ لَا عَلَى الْحَذْفِ ، وَمِنْهُ^(١٣١) :

إِنَّ الرِّبْعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا

يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

شَبَّهُ يَدَيْهِ بِالْغَيْثِ ، وَلَمْ يُشَبَّهِ الْغَيْثَ بِيَدَيْهِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ^(١٣٢) :

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كُتِّبَ تَسْبُئِي

كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ

والمعنى كَانَ نَهَشَلًا أَوْ مُجَاشِعًا قَبِيلَهَا ، لِأَنَّهُ وَضَعَ (كَأَنَّ) هُنَا تَوْهَمًا وَلَمْ يُشَبَّهِ فَيَكُونُ
مَادِحًا لَا هَاجِيًا .

وَفِي الْبَيْتِ تَقْدِيرٌ آخَرٌ ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ خَبْرًا عَنْ (كَأَنَّ) ، وَاعْتِقَادُ الْإِلْغَاءِ فِي أَنَّ أَوْ
حَذْفِ الضَّمِيرِ عَلَى رَأْيِ النَّاسِ وَمَا اعْتَقَدُوهُ فِيهَا وَفِي (كَأَنَّ) ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا الصَّوَابَ فِي
ذَلِكَ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) بِمَا لَا مَحِيدَ لِأَحَدٍ عَنْهُ .

و (مُرْتَبِو) هُنَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَعْنَى (مِنْ) ، فَيَكُونُ الْمَاءُ مُضَافًا إِلَيْهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ :
مِنْ الْمَاءِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِحَالِهِ مِنْ بَابِ الْإِتِّحَادِ وَالْإِكْتِسَابِ ، فَيَكُونُ الْمَاءُ مَفْعُولًا بِهِ وَلَا
مُتَوَجِّهٌ لَهُ إِلَى غَيْرِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ .

-
- (١٣٠) الْكِتَابُ ١ / ٢٨٤ . وَفِي فَهْمِ ابْنِ الطَّرَاوَةِ لِنَصِّ الْكِتَابِ نَظَرٌ
(١٣١) الرَّجَزُ لِرُؤْيَا فِي مِلْحَقِ دِيَوَانِهِ ١٧٩ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوهِ فِي الْكِتَابِ ١ / ٢٨٥ ، وَالشَّاهِدُ
فِيهِ حَمْلُ الصُّيُوفِ عَلَى الْمَنْصُوبِ بِـ (أَنَّ) وَلَوْ رُفِعَ حَمْلًا عَلَى مَوْضِعِهَا أَوْ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَاضْمَارِ
الْخَبَرِ لَجَازَ .
(١٣٢) الْفَرَزْدَقُ ، دِيَوَانُهُ ٥١٨ ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ سَبْيُوهِ فِي الْكِتَابِ : ١ / ٤١٣ عَلَى دُخُولِ (حَتَّى) عَلَى جُمْلَةِ
الْإِبْتِدَاءِ .

بَابُ إِنَّ وَأَنَّ

كَلَامُهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَاهِي الْقَوَاعِدِ ، عَدِيمُ الْفَوَائِدِ ، بَعِيدُ التَّأْوِيلِ ، قَلِيلُ التَّحْصِيلِ ، لَا يُمَكِّنُ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْمُشَافَهَةِ فِيهِ ، إِلَّا أَنَّهُ شَرَعَ فِي التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ : أَوَّلُ قَوْلِي : أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، بَفَتْحِ أَنْ وَكَسْرِهَا ، هَذَا نَصُّ سَيَبَوِيهِ (١٣٣) ، وَالْفَتْحُ قَبْلَ الْكَسْرِ ، فَقَالَ : (إِذَا كَسَرْتَهَا كَانَ قَوْلُكَ : (أَوَّلُ قَوْلِي) (١٣٤)) مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفُ الْخَبَرِ ، تَقْدِيرُهُ (أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ثَابِتٌ أَوْ مُوجُودٌ) (١٣٥) ، أَخْبَرَ مَخَاطَبُهُ أَنَّ قَوْلَهُ : هَذَا الْكَلَامُ ثَابِتٌ وَكَانَ يَظُنُّهُ غَيْرَ ثَابِتٍ ، وَأَنَّ آخِرَهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ : (أَوْ مُوجُودٌ) ، فَخَيَّرَ فِيهَا ، فَكَأَنَّهُ أَخْبَرَ مَخَاطَبَهُ أَنَّ أَوَّلَ قَوْلِهِ هَذَا الْكَلَامُ مُوجُودٌ وَآخِرُهُ مُعْدُومٌ ، فَيَدْخُلُ الْآخِرُ فِي الْعَدَمِ ، وَقَدْ أَثْبَتَهُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِ الْكَلَامِ الْمَوْجُودِ ، فَأَمَّا تَنَاقُضُ هَذَا الْكَلَامِ ، وَتَرَكَمُ هَذَا الظَّلَامِ ، وَمَوْقِعُ هَذَا التَّحْرِيرِ (ثَابِتٌ) وَ (مُوجُودٌ) ، وَاعْتِقَادُهُمَا نَائِبِينَ عَنِ الْخَبَرِ الْمَفْقُودِ ، وَهَذَا الْكَلَامُ دُونَ هَذَا الْإِضْمَارِ صَحِيحُ الْمَعْنَى ، مَعْقُولُ الْمَغْزَى ، وَظَهَارُهُ / ١١ ظ / مُخِلٌّ بِهِ ، مُخْرِجٌ لَهُ عَنْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا لَا يُعْقَلُ وَلَا يُحْصَلُ .

ثُمَّ قَالَ : (وَإِذَا فَتَحْتَ الْهَمْزَةَ مِنْ (أَنِّي) كَانَ التَّقْدِيرُ أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ) (١٣٦) ، فَجَعَلَ إِعَادَةَ قَوْلِهِ بِلَفْظِهِ تَقْدِيرًا لَهُ وَعِبَارَةً عَنْهُ !
ثُمَّ قَالَ : (كَأَنَّهُ قَالَ : أَوَّلُ قَوْلِي الْحَمْدُ لِلَّهِ) (١٣٧) ، فَمَا زَادَ فِي هَذَا النَّصِّ شَيْئًا عَلَى إِعَادَةِ اللَّفْظِ ، وَبِهَذَا سَلِمَ مِنَ الْهَذْيَانِ الَّذِي قَدَّمَ .

(١٣٣) قَالَ سَيَبَوِيهِ ١ / ٤٧١ : وَتَقُولُ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَأَنَّ فِي مَوْضِعِهِ ، وَإِنْ أَرَدْتَ الْحِكَايَةَ قُلْتَ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ .

(١٣٤) نَصُّ الْإِضْطِحَاقِ : (كَانَ قَوْلُكَ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ مَبْتَدَأٌ . . .) .

(١٣٥) الْإِضْطِحَاقُ ١٣١ .

(١٣٦) الْإِضْطِحَاقُ ١٣١ .

(١٣٧) الْإِضْطِحَاقُ ١٣١ .

وصوابُ النَّظَرِ في هذا الكلامِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ لَفْظَ الْحَدَّثِ يُحْمَلُ بِمَا مَعَ الْفِعْلِ ، فيكون بما فيه تقديران : أحدهما أَنْ تَكُونَ (ما) مع ما بَعْدَهَا بِمَنْزِلَةِ الْحَدَّثِ ، فيكون التقديرُ أَوَّلُ تَكَلُّمِي تَحْمِيداً لِلَّهِ ، والتقديرُ الثاني أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً يَلْزُمُهَا النَعْتُ أو الوصل ، فيكون التقديرُ أَوَّلُ كَلَامِي وَأَوَّلُ دَعْوَايَ هذا الكلامُ الذي هو أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، وليسَ في الكلامِ حذفٌ ولا إضمارٌ ، ولو كانَ فيه حذفٌ لَوُجِدَ في بعض المواضع واتساع موقعه للسامع ، وبالله التوفيق .

وما ينبغي أَنْ تَدَعَ الإشعارَ بموضعِ أَنْ المُشَدَّدَةِ المفتوحةِ بأنَّ لها في الكلامِ حالاً يُثَبَّتُ ، ومقاماً مِنَ التقديمِ والتأخيرِ لَمْ يُعْرَفْ ، وَقَدْ حَكَى سيبويه في أبوابها مواضعَ سَأَلَ عنها الخليل فلم يَزِدْهُ على قوله : ليسَ هذا مِنْ مواضعِ (إِنَّ) ، فمنها قوله : زَعَمَ أَنَّهُ إِذَا أَتَاكَ أَنَّهُ سَيَفْعَلُ ^(١٣٨) ، وقوله : هذا حَقٌّ كَمَا أَنَّكَ هُنَا ^(١٣٩) ، ولا يَجُوزُ كَسْرُهَا ، والابتداء يَقَعُ هُنَا لِأَنَّكَ تقول : كَمَا أَنْتَ هُنَا .

وهذه إشارةٌ يَسِيرَةٌ فيما تنطوي عليها هذه الأبواب مِنْ وجوه النَّظَرِ ، وتَزَاحُمِ المعاني عليها ، وَإِنَّمَا لَوَحَتْ لَكَ بهذا ليكونَ مِنْكَ بَتَفَقُّدٍ وَكِيدٍ ، واعتناءً شديداً ، فَإِنَّ هذا الرجلَ لَفَتَ القولَ فيها على غَرِّهِ ، وَلَمْ يَفُوقَ بَيْنَ حُلُولِهِ وَمُغَرِّهِ ، وما اختَصَرَهُ سيبويه في صفحاتٍ كثيرةٍ بَسَطَهُ في كلماتٍ يَسِيرَةٍ ، فصَارَ الناظرُ فيه بَيْنَ قُوَّةِ الرَّاحَةِ وَعَدَمِ المَعْرِفَةِ ، وكلامُ سيبويه أَسْهَلُ لِلْفَكِّ ، وَأَجْلَى لِلشَّكِّ ، وَأَقْرَبُ لِلْمُتَنَاوُلِ ، رَاشِرُفٌ لِلْمُحَاوِلِ مِنْ هذه الحَزْرَعِبَلَاتِ والأَسْمَاءِ المَهُولَاتِ ، والله المَعِينُ .

وقالَ : (ما رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي ، فَتَفَتَّحَ أَنْ بَعْدَ مُذْ) ^(١٤٠) ، وذلك أَصَوْبٌ مِنْ قولِهِ : فَتَحَ الهمزة وكَسَرَ الهمزة ، وينبغي له على ذلك أَنْ يقولَ : في الطاءِ ضَمٌّ للإطباقِ ، / ١٢ و / في الصادِ فَتَحَ الصَّغِيرِ ، وفي الميمِ كَسَرَ الغُنَّةِ ، ويُحَاوِلُ ذلك في جميعِ الحُرُوفِ ،

(١٣٨) الكتاب : ١ / ٤٦٧ .

(١٣٩) الكتاب : ١ / ٤٧٠ و ٤٧٢ . وفيه : ها هنا .

(١٤٠) الإيضاح : ١٣١ .

يُفصح عن كُلِّ واحدٍ منها بطبعه ، وَيَعْدُلُ عن اسمِهِ وَوَضْعِهِ ، فَمَا أَقْبَحَ بِالرُّجُلِ السَّرِيِّ ،
الْمُتَمَيِّزُ بِالسَّانِ الْعَرَبِيِّ ، أَنْ يَقْوَةَ بِمَثَلِ هَذِهِ الْحَالِ ، وَيَجُولُ لِسَانُهُ فِي هَذَا السَّخْفِ مِنْ
الْمَقَالِ ، فَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ هَذَا بِالْأَلْفِ لِلتَّبَاسِ بِهِمْزَةٍ فَارٍ وَبِثَرٍ وَنُورٍ ، قِيلَ لَهُ : شَأْنُ
هَذِهِ الْمَرَاتِبِ أَلَّا يَلْحَقُهَا هَذَا النُّوعُ مِنَ التَّغْيِيرِ .

ثُمَّ قَالَ : (وَلَا بُدَّ أَنْ تُقَدَّرَ حَذْفُ الْمُضَافِ قَبْلَ أَنْ جَعَلْتَ مُذْ حَرْفًا أَوْ اسْمًا)^(١٤١) ،
فَشَكَ أَوْ خَيْرَ ، وَلَسْنَا نَنْتَقِدُ هَذَا عَلَيْهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، اضْطَرَبَ فِيهَا تِسْعَ مَرَّاتٍ ، فَهَذَا الشُّكُّ
مَوْضُوعٌ عَنْهُ ، وَلَكِنَّهُ أَسَاءَ التَّأْوِيلَ فِي تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ إِلَى (أَنْ) ، وَهَذَا مَمْتَنَعٌ فِيهَا ثَقِيلَةٌ أَوْ
خَفِيفَةٌ^(١٤٢) ، فَأَمَّا حِكَايَةُ سَيَبُويه : (لِحَقٍّ أَنَّهُ مَنْطَلِقٌ)^(١٤٣) فَبِهِ نَظَرٌ ، وَبَيْنَا الْقَوْلَ عَلَيْهِ فِي
الْمَوْضِعِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(١٤٤) :

كَأَبَةٌ أَنَّهُا فَقَدَتْ عَقِيلًا

وقوله :

بِأَيَّةِ أَنِّي قَدْ فُجِئْتُ بِفَارَسٍ
إِذَا عَرَدَ الْأَبْطَالُ أَقْبَلَ مُغْلِبًا

وقوله :

خَافَةُ أَنِّي قَدْ عَلِمْتُ لَثَنَ بَدَا
لِي الْهَجْرُ مِنْهَا مَا عَلَى هَجْرِهَا صَبْرٌ

(١٤١) الايضاح ١٣٢ ، وفيه : (ولا بد من أن .

(١٤٢) وقد تبعه في هذا المنع تلميذه السهيلي . ينظر : الروض الأنف : ٣ / ٢٣٢ ، وبذلك خالفنا مذهب الجمهور .

(١٤٣) الكتاب : ١ / ٤٧٧ وفيه : (لِحَقٍّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ) ، وقال بعده : وليست في كلام كل العرب .

(١٤٤) هذا عجزيت لا يُعرف قائله ، ذكره سيبويه في الكتاب : ١ / ٤٧٧ ، وصدره : تَظَلَّ الشَّمْسُ كَاسِفَةً عَلَيْهِ وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِضَافَةٌ (كَأَبَةٍ) إِلَى الْمَصْدَرِ الْمَوْجُودِ بَعْدَهَا .

بَابُ ظَنَنْتُ

أَعَادَ سِيَبُوه فِي كِتَابِهِ هَذَا الْبَابَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ : الْأَوَّلَى الْبَابُ الَّذِي قَالَ فِيهِ : مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا^(١٤٥) ، ثُمَّ فَرَعَ لَهُ ثَانِيَةً مَعَ الْفِ اسْتِفْهَام^(١٤٦) فَبَسَطَ الْقَوْلَ فِيهِ عَلَى نَحْوِ الْإِشَارَةِ وَالْإِلْمَامِ ، ثُمَّ أَعَادَهُ ثَالِثَةً فِي بَابِ مَا لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ^(١٤٧) ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ رَابِعَةً فِي أَبْوَابِ أَمْ وَأَوْ^(١٤٨) ، مُحَاوِلًا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ الْإِيجَازَ وَالْاِقْتِصَارَ ، وَلَفَّهَ هَذَا الرَّجُلُ فِي أَسْطُرٍ يَسِيرَةِ الْمَقْدَارِ ، سَلِيمَةٍ مِنَ التَّطْوِيلِ وَالْإِكْثَارِ ، وَهَذَا مَا لَا يَصِحُّ وَلَا يَتِمُّ لِأَحَدٍ إِلَّا عَضْفًا وَتَفْثًا فِي الْعَفْرِ .

وَأَجَازَ فِي هَذَا الْبَابِ نَصَبَ الْأَسْمَيْنِ مُتَقَدِّمَيْنِ اغْتِرَارًا بِجَوَازِهِمَا مَرْفُوعَيْنِ^(١٤٩) ، وَهَذَا مَرْفُوعٌ عَنْهُ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ قَدْ أَلَمَّ بِهِ ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى مَنْعِهِ فِيهَا مَضَى^(١٥٠) .

وَحَيَّرَ فِي هَذَا الْبَابِ عِنْدَ قَوْلِهِ : (زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقًا) فِي أَنْ يَعُودَ الْمَاءُ عَلَى ١٢ / ظ / (زَيْدٌ) أَوْ يَكُونَ ضَمِيرَ الْحَدِّثِ^(١٥١) ، وَلَا بُدَّ إِذَا كَانَتْ كَذَا مِنَ الرِّفْعِ فِي الْخَبَرِ .

وَزَعَمَ أَنَّهُ فِي التُّهْمَةِ يَجُوزُ فِيهِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ^(١٥٢) ، وَهَذَا الْكَلَامُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ ، وَيَضَعُ عَنْهُ هَذَا الْوَهْمُ الَّذِي أَخْرَجَهُ مِنَ الظَّنِّ الَّذِي هُوَ تَوْهَمُ الْمَعْنَى دَاخِلَ الذَّهْنِ إِلَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ تَوْجِيهُ التُّهْمَةِ إِلَى الْمُتَّهَمِ ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ أَنْ يُجَيِّءَ بِهِ مِنْ بَابٍ مُقْتَصِرًا عَلَى وَاحِدٍ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ »^(١٥٣) .

(١٤٥) الْكِتَابُ ١ / ١٨ . وَعَنَوَانُهُ (هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَعَدَّى فِعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِهِمَا) .

(١٤٦) الْكِتَابُ ١ / ٦١ ، فِي (بَابِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَسْتَعْمَلُ وَتُلْفَى . . .) .

(١٤٧) الْكِتَابُ ١ / ١٢٠ ، فِي (بَابِ مَا لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ وَلَا غَيْرِهِ) .

(١٤٨) الصَّوَابُ أَنَّهُا وَرَدَتْ فِي بَابِ فِيهِ أَنْ تُخَفِّفَ ، يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ١ / ٤٨١ - ٤٨٢ .

(١٤٩) الْإِبْضَاحُ ١٣٤ .

(١٥٠) يَعْنِي سِيَبُوه ، تَنْظُرُ الصَّفْحَةَ ١٨ مِنَ التَّحْقِيقِ ، وَالْكِتَابُ ١ / ٦١ .

(١٥١) الْإِبْضَاحُ ١٣٦ .

(١٥٢) الْإِبْضَاحُ ١٣٧ .

(١٥٣) الْقِيَامَةُ : ٢٥ .

باب اسمِ الفاعلِ وما أشبهه

قَدْ بَيَّنَّا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كُتُبِنَا أَنَّ مَا خَاصَّ فِيهِ النَحْوِيُّونَ مِنَ الْمُضَارَعَةِ بَيْنَ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْأَفْعَالِ ، وَوُجُوبِ الْعَمَلِ وَالْإِعْرَابِ بَاطِلٌ لَا وَجْهَ لَهُ^(١٠٠) ، وَكَذَلِكَ تَوَلُّهُمْ : ضَارِبٌ زَيْدًا^(١٠١) أَمْسَرَ ، مُحَالٌ عَلَى جِهَتِهِ^(١٠٢) ، لَا يَجُوزُ التَّكَلُّمُ بِهِ ، وَلَا تُجَدُّ أَبَدًا مُسْتَحْمَلًا فِي الْكَلَامِ ، وَلَا مَالُوفًا بَيْنَ الْعَوَامِّ ، وَإِنَّمَا هُوَ لَفْظٌ تَعَاوَرَهُ أَهْلُ النَّظَرِ فِي النَّحْوِ بَيْنَهُمْ ، فَارْتَضَتْ فِي أَلْسِنَتِهِمْ ، وَانْقَادَتْ لَهُ طِبَاعُهُمْ ، مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ مِنَ الْعَرَبِ .

وَالصَّوَابُ مَا حَكَاهُ سِيبَوَيْهٍ فِي آخِرِ بَابِ إِجْرَاءِ الصِّفَةِ فِيهِ عَلَى الْأِسْمِ^(١٠٣) ، وَهُوَ قَوْلُهُ : (فَإِنْ جَعَلْتَهُ اسْمًا^(١٠٤) لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الرِّفْعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، تَقُولُ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمُهُ رَجُلٌ) ، أَيْ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَاحِبٍ مُلَازِمَتِهِ رَجُلٌ ، فَصَارَ كَقَوْلِكَ^(١٠٥) : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ^(١٠٦) أَخُوهُ رَجُلٌ ، وَتَقُولُ عَلَى هَذَا^(١٠٧) : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمُوهُ بَنُو فَلَانٍ ، فَقَوْلُكَ : مُلَازِمُوهُ يَدُلُّ أَنَّهُ اسْمٌ ، وَلَوْ كَانَ عَمَلًا قُلْتَ^(١٠٨) : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمِهِ قَوْمُهُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمٍ إِيَّاهُ قَوْمُهُ^(١٠٩) ، فَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لَا مَعْتَرِضَ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

-
- (١٥٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٨٢ ، ٨٧ ، المقتضب ٢ / ١١٩ ، الأصول ١ / ١٤٥ .
 (١٥٥) في الأصل : ضارب .
 (١٥٦) وأجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي . شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٥٠ ، شرح التصريح ٢ / ٦٦ .
 (١٥٧) ليس الكلام في هذا الباب وإنما في الباب الذي قبله وهو (ما تجري عليه صفة ما كان من سببه وصفه ما التبس به أو بشيء من سببه كـمجرى صفته التي خلصت له) - (الكتاب ١ / ٢٢٦ - ٢٢٨) .
 (١٥٨) في الكتاب : فإن جعله اسماً .
 (١٥٩) في الكتاب : فصار هذا كقولك .
 (١٦٠) في الأصل : برجال .
 (١٦١) في الكتاب : على هذا الحد .
 (١٦٢) في الكتاب : (فقولك : ملازموه يدلك على . . ولو كان عملاً لقلت) .
 (١٦٣) الكتاب ١ / ٢٢٨ .

وأما البيت الذي أجراه على المسألة قبله من الاضطراب فليس كذلك ، لأن المسألة متقافئة الأجزاء ، غير جارية من الوضع على استواء ، والبيت على نَسَبٍ متقابلة ، وأجزاء مؤتلفة ، ليس فيها أكثر من إضمار فعل دَلَّ عليه ما قبله ، فأغنى عن إعادته ، وهو^(١٦٤) :

يوماً تَرَاهَا كَثِيبُهُ أَرْدِيَةِ الْعَصْ

ب يوماً أديها نِفلا

وتقديره : ويوماً ترى أديها نِفلا . < وشبهه > بهذا قوله / ١٣ و / تعالى : « وجاعِلُ الليلِ سَكَنًا والشمسِ والقَمَرِ حُسْبَانًا »^(١٦٥) ، والمسألة (هذا ضاربُ زيدِ اليومِ وغداً عَمراً)^(١٦٦) ، وإنما مثالُ هذا البيت : (هذا ضاربُ زيدِ اليومِ وعَمراً غداً) ، وهذا كلامٌ صحيحٌ مفهومٌ متقابلُ الأجزاء منظومٌ .

بَابُ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

قَصِدَ فِي هَذَا الْبَابِ التَّنْبِيهِ عَلَى حَسَنِ وَشَدِيدٍ وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا يَكُونُ لَفْظُهُ لَفْظَ (فَاعِلٍ) ، وَهَذَا جَهْلٌ بِالْغَرَضِ الْمَقْصُودِ فِيهِ ، وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ قَوْلِي : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ ، وَحَسَنٍ وَجْهًا ، وَحَسَنٍ الْوَجْهِ ، وَحَسَنٍ وَجْهِ ، وَحَسَنٍ الْوَجْهِ ، وَبَيْنَ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ثَابِتٍ عَقْلُهُ ، أَوْ ثَابِتٍ عَقْلًا ، وَثَابِتٍ الْعَقْلِ ، وَثَابِتٍ عَقْلٍ ، وَثَابِتٍ الْعَقْلِ ، وَهُوَ لَفْظُ (فَاعِلٍ) جَارٍ عَلَى ثَبَتٍ كَمَا يَجْرِي ضَارِبٌ عَلَى ضَرْبٍ .

وَأَمَّا الْغَرَضُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ تُشَبَّهَ السَّبَبُ الْوَاقِعُ بَعْدَ (قَاعِدٍ) وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا يَتَعَدَّى فِعْلُهُ فِيمَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ مِنَ النِّصَبِ وَالْخَفْضِ - وَهُوَ فَاعِلٌ فِي الْحَقِيقَةِ - بِمَا يَقَعُ بَعْدَ (ضَارِبٍ)

(١٦٤) البيت للأعشى في ديوانه ٢٨٣ . وهو في الإيضاح ١٤٨ .

(١٦٥) الأنعام : ٩٦ ، وفي المصحف « وَجَعَلَ اللَّيْلُ » ، وهي قراءة الكوفيين ، وقرأ الباقون (جاعل) على العطف على (فاعل) الذي قبله ، وخفص الليل . الكشف ١ / ٤٤١ - ٤٤٢ ، التيسير ١٠٥ .

(١٦٦) الإيضاح : ١٤٤ .

وَنَحْوَهُ مِمَّا يَتَعَدَّى فِعْلُهُ فِيمَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ مِنَ النِّصْبِ وَالْخَفْضِ وَهُوَ مَفْعُولٌ فِي الْحَقِيقَةِ ، فَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ حَسَنِ وَشَدِيدٍ وَنَحْوِهَا قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ أَخُوهُ وَطَالِحٍ غَلَامُهُ وَوَاضِحٍ خَدُّهُ وَطَامِحٍ مَنَصِبُهُ وَشَائِعٍ ذِكْرُهُ ، وَمَا لَا يُحْصَى كَثْرَةُ ، وَلَا يُسَمَّى شُهْرَةً .

وَمَا سَطَّرَهُ سَيُوبَةُ فِي كِتَابِهِ وَعَدَّدَهُ فِي تَضَاعُفِ أَبْوَابِهِ مِنْ نَحْوِ مُسْلِمٍ وَشَابٍّ وَكَفَلٍ وَشَيْخٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَجْرِي وَصْفًا عَلَى مَا قَبْلَهُ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أُنْبِيَّتُهُ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ (١٦٧) :

أَرَأَيْتَ إِنْ صَرَخْتَ بِلَيْلٍ هَامَتِي
وَخَرَجْتُ مِنْهَا بِأَلْيَا أُنُوبِي

ومثله (١٦٨) :

يَا صَاحِبَ إِذَا الضَّامِرُ الْعَنَسَ

ومثله (١٦٩) :

لَا حَقُّ بَطْنٍ بَقَرًا سَمِينٍ

وَمِمَّا يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ قَصَرَ هَذَا الْبَابُ عَلَى (حَسَنِ) وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا يَأْتِي عَلَى وَزْنِ (فَاعِلٍ) ، اسْتَظْهَرَهُ بَعْدَةُ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ حِينَ شَاكَلَ لَفْظَ ضَارِبٍ لِيُضْرِبَ (١٧٠) ، فَصَارَتْ هَذِهِ الْمَشَاكَلَةُ عِنْدَهُ مُوجِبَةً لِأَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَهُ ، وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَعْزُضَ لِيَقْبَلَ مِثْلًا يَجْرِي عَلَيْهِ لِيَعْمَلَ عَمَلَهُ كَأَنَّهُ (فَاعِلٌ) بِوَزْنِ كَابِلٍ / ١٣ ظ / ، فَالْكَلَامُ فِي مِثْلِ هَذَا تَضْيِيعٌ لِلزَّمَانِ وَتَحْيِيرٌ لِلْأُذْهَانِ ، وَمَا تَوْفِيقُنَا إِلَّا بِاللَّهِ .

(١٦٧) البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي في شعره : ١١٥ .

(١٦٨) البيت لحز بن لوزان في الكتاب ١ / ٣٠٦ ، وخالد بن المهاجر في الأغاني ١٦ / ١٤١ ، وينظر : المقتضب ٤ / ٢٢٣ ، مجالس ثعلب ٢٧٥ ، والشاهد فيه رفع وصف المنادي وهو مضاف إضافة غير محضة .

(١٦٩) البيت لحميد الارقط في الكتاب ١ / ١٠١ ، وينظر : المقتضب ٤ / ١٥٩ ، الاصول ١ / ١٥٧ ، والشاهد فيه إضافة (لاحق) الى (بطن) على تقدير اثبات (أل) وحذفها للاختصار .

(١٧٠) قال أبو علي في الايضاح : ١٥١ : (وتنقص هذه الصفات عن رتبة اسم الفاعل بأنها ليست جارية على الفعل ، فلم تكن على اوزان الفعل كما كان ضاربٌ في وزن الفعل وعلى حركاته وسكونه) .

فصل

وَرَزَعَمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْأَبْوَابَ مِنْ قَوْلِهِ : « مُفْتَحَةٌ لَهُمِ الْأَبْوَابُ »^(١٧١) مَرْتَفَعٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي (مُفْتَحَةٌ) لَا عَلَى مُفْتَحَةٍ ، لِأَنَّهُ لَا عَائِدَ فِيهِ عَلَى « جَنَاتٍ عَذْبٍ »^(١٧٢) ، وَهَذَا نَفْسُهُ يَلْزَمُ فِي الْبَدَلِ ، لِأَنَّ بَدَلَ الْبَعْضِ وَالِاشْتِمَالِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ عَائِدٍ عَلَى الْأَوَّلِ ، فَالَّذِي فَرَّ عَنْهُ فِيهِ وَقَعَ .

وَمَنَعَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ الَّتِي لِلتَّعْرِيفِ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ أَنْ تُعَاقِبَ الْإِضَافَةَ ، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ مَسْأَلَةٌ فِيهَا لَامُ التَّعْرِيفِ إِلَّا وَهِيَ مُعَاقِبَةٌ لِلْعَائِدِ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَإِلَّا فَهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي قَوْلِكَ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ ؟)^(١٧٣) وَقَدْ جَلَبَ سَيِّوِيهِ عَلَى هَذَا بِأَبَا مِنْ الْبَدَلِ حِكَايَةً عَنِ الْعَرَبِ قَوْلُهُمْ : (مُطَرْنَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ) ، أَيْ : سَهَّلْنَا وَجَبَلْنَا ، وَ (ضُرِبَ زَيْدُ الظَّهْرِ وَالْبَطْنُ) ، أَيْ : ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ^(١٧٤) ، وَأَرَى هَذَا الرَّجُلَ لَمْ يَفْهَمْ قَوْلَهُ : (جَعَلَ النَّهَارَ فِي قَيْدِ اللَّيْلِ فِي بَطْنٍ مَنْحَوْتٍ ، أَوْ جَعَلَهُمَا الْأَسْمَ أَوْ بَعْضَهُ)^(١٧٥) بَعْدَ اسْتَظْهَارِهِ بِالْبَيْتِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ^(١٧٦) :

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسُلْسَلَةٍ

وَاللَّيْلُ فِي بَطْنٍ مَنْحَوْتٍ مِنَ السَّاجِ

ثُمَّ اسْتَظْهَرَ عَلَى الْبَدَلِ الَّذِي وَجَّهَ الْأَبْوَابَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَفِي التَّنْزِيلِ « وَفُتِحَتْ

(١٧١) ص ٥٠ .

(١٧٢) الْإِضَاحُ ١٥٤ .

(١٧٣) وَافَقَ ابْنَ الطَّرَاوَةَ الْكُوفِيَّ فِي جَوَازِ مُعَاقِبَةِ (أَلِ) الضَّمِيرِ ، وَمَنَعَ ذَلِكَ أَكْثَرَ الْبَصْرِيِّينَ . مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢ / ٤٠٨ ، مُشْكَلُ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢ / ٦٢٧ ، الْجَنَى الدَّانِي ١٩٨ - ١٩٩ .

(١٧٤) الْكِتَابُ ١ / ٧٩ .

(١٧٥) الْكِتَابُ ١ / ٨٠ .

(١٧٦) الْبَيْتُ لِلْجَرْنَفَشِ بْنِ يَزِيدِ الطَّائِي فِي شَرْحِ أُبَيَّاتِ سَيِّوِيهِ ١ / ٢٣٧ ، وَهُوَ بَلَا عَزْوٍ فِي الْكِتَابِ ١ / ٨٠ ، الْمُقْتَضَبُ ٤ / ٣٣١ ، الْإِنْصَاحُ ١٣٤ ، وَالشَّاهِدُ فِي إِبْخَارِهِ عَنِ النَّهَارِ بِكَوْنِهِ فِي قَيْدٍ وَسُلْسَلَةٍ ، وَعَنِ اللَّيْلِ بِاسْتِقْرَارِهِ فِي جَوْفِ مَنْحَوْتٍ اتِّسَاعاً وَمَجَازاً .

السماء فكانت ابوابا» (١٧٣) ، فصارت ذلك بمنزلة ضرب زيد رأسه (١٧٤) ، وليس في الآية للبدل طريق بوجه ، ولا سبب منه يتعلّق بها ، لأنّ مثل هذا من الكلام : (شُيِّدَت الدَّارُ فَكَانَتْ مَلْجَأً حَصِيناً وَمَكَاناً مَكِيناً) ، وليس للبدل هنا مذهب ولا إليه مُنْقَلَبٌ بإلحاقها به ، والاستشهاد بها عليه سهو لا يُعَدُّ مثله فيه ، أو عي مكانه من الإدراك لا يقتضيه .

بَابُ الْمَصَادِرِ الَّتِي أَعْمَلْتَ عَمَلَ الْفِعْلِ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ « وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئاً » (١٧٥) ، فَنَصَّبَ (شَيْئاً) بِقَوْلِهِ : (رِزْقاً) (١٧٦) ، وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ (الرِّزْقَ) اسْمٌ بِمَنْزِلَةِ الطَّحْنِ وَالرِّغْيِ ، لَا يَجُوزُ عَمَلُ شَيْءٍ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ ، وَقَدْ بَيَّنَّ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ / ١٤ / وَ / ابن محمد المعروف بابن النّحاس (١٧٧) هَذَا فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ فَقَالَ : لَوْ قُلْتُ : أَعْجَبَنِي طَحْنُ زَيْدٍ الدَّقِيقِ ، وَخَبَزُ زَيْدٍ الرِّغِيفِ ، وَدَهْنُ زَيْدٍ الْحَبِثَةِ ، لَمْ يَجُزْ حَتَّى تَقُولَ : مِنْ طَحْنِ زَيْدٍ وَخَبْزِهِ وَدَهْنِهِ ، وَكَذَلِكَ مِنْ قُوْتِ زَيْدٍ عِيَالُهُ إِذَا أَرَدْتَ بِالْقُوْتِ ذَاتَ الشَّيْءِ الْمُقْتَوَى ، فَإِنْ أَرَدْتَ مَا يَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهُ قُلْتَ : عَجِبْتُ مِنْ قُوْتِ زَيْدٍ عِيَالُهُ فَفَتَحْتَ الْقَافَ كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الطَّحْنِ وَالْخَبْزِ وَالرِّغْيِ ، كَمَا قَالَ (١٧٨) :

سُمِّيَتْ بِالْفَارُوقِ فَافْرُقْ فَارْقُهُ

وَارْزُقْ عِيَالَ الْمُسْلِمِينَ رَزْقُهُ

(١٧٧) النبا : ١٩ .

(١٧٨) الايضاح : ١٥٤ .

(١٧٩) النحل : ٧٣ . وينظر : نتائج الفكر ٢٩٨ - ٢٩٩ فقد تابع السهيلي شيخه ابن الطراوة في هذه الآية .

(١٨٠) قال أبو علي في الايضاح : ١٥٦ : (كَأَنَّهُ قَالَ : لَا يَمْلِكُ أَنْ يَرْزُقَ شَيْئاً) .

(١٨١) وقد أخذ ابن النحاس عن المبرد ، وتوفي سنة ٣٣٨ هـ ، (طبقات النحويين واللغويين ٢٣٩ ، انباه الرواة ١ / ١٠١) .

(١٨٢) عوف القوافي يرثي سليمان بن عبد الملك ، ويذكر عمر بن عبد العزيز كما في الكامل في اللغة والادب ٨٤٠ .

فَأَمَّا (شَيْئاً) فِي الْآيَةِ فَإِنَّمَا يَنْتَصِبُ انْتِصَابَ الْحَدَثِ كُنَايَةً عَنِ الْعِلَّةِ ^(١٨٣) ، كَمَا قَالَ :
 « لَا تُجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً » ^(١٨٤) وَالْمَعْنَى قَلِيلاً وَلَا كَثِيراً ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ : « لَقَدْ كِدْتُ
 تَرَكُنَ الْيَهُمَ شَيْئاً قَلِيلاً » ^(١٨٥) كَأَنَّهُ قَالَ : رُكُوناً قَلِيلاً ، وَهَذَا فِي الْقُرْآنِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ ،
 وَهُوَ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَامَّةِ أَفْشَى مِنْ أَنْ يُحْتَجَّ لَهُ ، أَوْ يُنَبَّهَ أَحَدٌ عَلَى تَفْسِيرِهِ ، كَقَوْلِهِمْ :
 (انْتَظِرْنِي شَيْئاً) ، وَ (لَمْ أَقُلْ لَهُ شَيْئاً) .

فصل

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْئاً مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ وَمَعَهُ الْفَاعِلُ ، وَاسْتَشْهَدَ
 عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ ^(١٨٦) :

أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصِيفُ

لَعَيْنِكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ

فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ (مَرْبَعٌ وَمَصِيفٌ) فَاعِلٌ (رَسْمٍ) ، وَالْدَّارُ مَفْعُولٌ بِهِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ :
 أَمِنْ أَنْ رَسَمَ الدَّارَ مَرْبَعٌ وَمَصِيفٌ بِكَيْتٍ ؟ وَهَذَا التَّقْدِيرُ زَيْفٌ لَا وَجْهَ لَهُ ، لِأَنَّ الرَّسْمَ اسْمٌ
 يَلْمَى بَقِيٍّ فِي الدَّارِ مِنَ الرَّمَادِ وَالزَّبَلِ وَنَحْوِهِمَا يَمَّا يَتَذَكَّرُ بِهِ مَنْ دَمَنَهَا وَأَقَامَ بِهَا ، وَالظَّلُلُ اسْمٌ يَلْمَى
 شَخْصٍ بِهَا مِنْ نُوْيٍ أَوْ وَتِدٍ أَوْ أَثْفِيَةٍ وَنَحْوِهَا يَمَّا هُوَ مَائِلٌ فِيهَا ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ امْتَنَعَ مِنْ أَنْ
 يَرْفَعَ شَيْئاً أَوْ يَنْصَبَ كَمَا امْتَنَعَ الرِّزْقُ وَالْخُبْزُ وَالذَّهْنُ مِنْ ذَلِكَ .
 وَبَعْدُ ، فَالْمَرْبَعُ مَحَلُّ الْقَوْمِ حَيْثُ كَانُوا ، وَالْمَرْبَعُ مَحَلُّهُمْ فِي الرَّبِيعِ خَاصَّةً ، فَالرَّسْمُ

(١٨٣) ينظر : مشكل اعراب القرآن ١ / ٤٢٤ .

(١٨٤) البقرة ٤٨ .

(١٨٥) الاسراء ٧٤ .

(١٨٦) البيت للحطيط في ديوانه ٢٥٣ ، وينظر : الايضاح ١٥٨ ، الامالي الشجرية ١ / ٣٥١ ، ايضاح

شواهد الايضاح ١٧١ ، الخزانة ٨ / ١٢١ .

هو المربعُ والمَصِيفُ ، وارتفاعُهُ على القَطْعِ كما تقول : مررتُ برجلَيْنِ مسلمٍ وكافرٍ ، قال الله تعالى : « قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الثَّقَاتِ : فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ / ١٤ ظ / الله واخرى كافرةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَهُمْ رَأْيِ الْعَيْنِ »^(١٨٨) ، وإذا نَظَرْتَ في تقديرِهِ وجدتَ المربعَ كذا رسم الدار ، والرَّبْعُ هو الدار نَفْسُهَا ، وَمَنْ صار الى هذا الحَدِّ سَقَطَتْ مَكَالَتُهُ ، وَلَمْ تَلْزَمْ مراجعَتُهُ ، ونَحْنُ نرتابُهُ عن هذه الزَّلَّةِ ، ولكنه أتى عليه مِنْ بابِ الغفلة .

فصل

وَزَعِمَ فِي هذا البابِ أَنَّ حَمَلَ النَعْبِ على موضعِ المنعوتِ جائزٌ^(١٨٩) ، وهذا لا يكونُ إِلَّا في النداءِ والتَّبرئةِ لمكانهما من البناءِ ، وكذلك التوكيدُ لا يكونُ إِلَّا بلفظِ المؤكِّدِ ، لكنَّ البَدَلَ والعطفَ لا يمتنعُ الحَمْلُ على الموضعِ فيهما لما يأتي بيانهُ في (المَقَدِّماتِ) .
فَأَمَّا البيتُ^(١٩٠) فالمعقَّبُ فيه^(١٩١) مفعولٌ به ، وهو الرادُّ^(١٩٢) حَقُّ المظلومِ عَقَبَةً بعدَ عَقَبَةٍ ، كَأَنَّهُ قال : طَلَبَ المظلومُ المعقَّبَ حَقَّهُ .

(١٨٧) آل عمران ١٣ .
(١٨٨) قال أبو علي في الايضاح ١٥٩ : وَيُجَوِّزُ على هذا : (أعجبتني ضربُ زيدٍ وعمرو) ، فترفعُ عمراً بحمله على المعنى اذا كانَ (زيدٌ) فاعلاً لأنَّ موضعه اذا كانَ فاعلاً رَفَعَ ، وعلى هذا حمل وصفه على الموضع في قوله :

طَلَبَ المعقَّبَ حَقَّهُ المظلومُ .

(١٨٩) يعني بيت لبيد في ديوانه : ١٢٨ :
حتى تَهْجُرَ في الرواحِ وهاجها
طَلَبَ المعقَّبَ حَقَّهُ المظلومُ
وقد ذكر أبو علي عجزه في الايضاح : ١٥٩ .

(١٩٠) في الاصل : به .

(١٩١) في الاصل : الرد .

فصل

وأجاز في هذا الباب : (أعجبي الضربُ زيدُ عمراً)^(١٩٢) ، وهذا باطلٌ لا وجه له ،
وتوهمُ فاسدٌ لا يُعْبَأُ به ، لأنَّ (الضرب) هنا هو اسمُ الجنسِ المأخوذُ في غيرِ ماحقٍ ،
لا يتوجَّه فيه إلّا ما يتوجَّه في (رجلٍ) من بابهِ ، لأنّه في مقابلته ، وموضوعُ بإزائه ، ويدلُّ
على فساده امتناعُ وجوده في نثرٍ أو نظمٍ بغيرِ نظرٍ فيه ولا بحثٍ ، فأما قوله^(١٩٣) :

ضَعِيفُ الْبِكَايَةِ أَعْدَاءُهُ

يَحْضُلُ الْفِرَارُ يُرَاحِي الْأَجَلَ
فَلَامُ التعريفِ فيه معاقبةُ العائدِ عليه ، تقديره : ضَعِيفُ بِنَايَتِهِ أَعْدَاءُهُ ، كأنّه
قالَ : قَلِيلَةُ إِسَاءَتِهِ عَدُوُّهُ ، ثُمَّ وَفَّقَ < الى > الصوابَ بغيرِ كفيلٍ يمنع ذلك في التنزيلِ .
بقوله : وَلَمْ يَحْجِءْ مِنَ الْمَصَادِرِ شَيْءٌ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ مُعْمَلًا فِي التَّنْزِيلِ^(١٩٤) ، وهذا الحُقوقُ
الذي لا رعي عنه ، ولا بُدَّ مِنَ الإقرارِ به .
ومثله قولُ الآخرِ^(١٩٥) :

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي
لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا
أَرَادَ عَنِ ضَرْبِي مِسْمَعًا ، وَعَاقَبْتُ لَأَمْ التَّعْرِيفِ الْعَائِدُ ، وَأَمَّا مَعَ وَجُودِ الْفَاعِلِ
وَالْمَفْعُولِ بَعْدَهُ فَبَاطِلٌ لَا تَقُولُهُ الْعَرَبُ ، وَلَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ النَّظَرُ ، وَإِنَّمَا هُوَ ضَرْبٌ مِنَ
الْغَلَطِ ، كَخَطِّ الْمَبْتَدِئِ عَلَى النُّقْطِ .

-
- (١٩٢) الايضاح ١٦٠ ، وينظر في جوازه : المفتضب ١ / ١٤ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢٦ .
(١٩٣) البيت غير منسوب في : الكتاب ١ / ٩٩ ، الايضاح ١ / ١٦٠ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢٧ ،
الحزاة ٣ / ٤٣٩ .
(١٩٤) الايضاح ١٦٠ وفيه : (ولم اعلم شيئاً من المصادر بالالف واللام معملاً في التنزيل) .
(١٩٥) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي في شعره : ٤٦٤ ، الكتاب ١ / ٩٩ ، وفيها : كررت ، والبيت في
الايضاح ١٦١ .

وتكلّف بعدُ في البيت ما لم يُحتج إليه ، ولا حمّله أحدٌ عليه بما تقفُ عليه من قصرٍ
 ١٥٠ و / الكتاب ، واستظهر بجوازه بيتٌ يصفُ فيه حماراً شبهَ مركوبه وهو^(١٩٦) :

كأنه واضحُ الأقاربِ في لِنَحْ
 أسمى بهنَّ وعزّته الأناصيلُ

أي : غلبته بخشونتها وامتناعها من أن يشلها ، ومنه « وعزّني في الخطاب »^(١٩٧) ،
 والأناصيل يعني البهيمى ، وهي إذا نيست ساقه على المغتذي بها والمتناول لها ، وليس لعلّ
 هنا موضعٌ معنىً يقطع على تقديرها ، ولا ضرورةً يرجع الى إضمارها ، وتركُ الفضولِ
 توفيقٌ ، والله المستعان .

فصل

ومن بعد هذا في الأبوابِ الى قولِ أبي عثمان^(١٩٨) من هذا الكتاب من التسامحِ الجليِّ
 بين النحويين ما لا يصرّح بالحقيقة فيه إلّا ببعض ما راموا ، وتقييد ما أصلوا من عقْدٍ
 مُنحَلّةٍ ، وعباراتٍ مُحتَلّةٍ ، إلّا أنّه خلط في البابِ عند قوله : (دَهَبْتُ بِهِ ، وَقُمْتُ
 بِهِ)^(١٩٩) ، ثُمَّ قَالَ : (وكذلك قوله)^(٢٠٠) :

ديارُ التي كادَتْ ونحنُ على مئى

نَحْلُ بنا لولا نَجاءِ الركائبِ

أي : نَجْعَلُنَا نَحْلُ) ، وهذا معنى سَخيفٌ ، وَلَفْظٌ مُنتَقَضٌ ، لأنَّ مئى موضعٌ ليس
 لأحدٍ فيه على أحدٍ فَضْلٌ يختصُّ به فيقبح له الحلولُ عندَ عرضٍ عليه أو إدْنٍ منه ، وأيضاً

(١٩٦) البيت للأخطل ، شعره : ٥٨ . وينظر : ايضاح شواهد الايضاح ١٨٠ .

(١٩٧) ص : ٢٣ .

(١٩٨) هو بكر بن محمد بن بقية المازني ، استاذ المبرد ، توفي سنة ٢٤٧ هـ . (اخبار النحويين البصريين
 ٧٤ ، طبقات النحويين واللغويين ٩٢) .

(١٩٩) الايضاح ١٦٩ .

(٢٠٠) قيس بن الخطيم ، ديوانه ٧٧ . وينظر : ايضاح شواهد الايضاح ٢٠٢ ، وفيه أن رواية أبي علي في
 الايضاح : نَحْلُ ، بكسر الحاء ، من حَلَّ يحلُّ حلالاً . وأكد هذه الرواية ابن بري في شرح شواهد
 الايضاح ١٤٨ .

فَإِنْ (أَحَلَّتْ زَيْدًا) لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّهُ يَمَّا يُنْقَلُ عَنْهُ وَلَا يُحَذَفُ مِنْهُ مِمَّا بَيْنَا الصَّوَابَ فِيهِ عِنْدَ قَوْلِهِ : (أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا) ، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ : فَتِلْكَ دِيَارُ الَّتِي لَنَا عِنْدَهَا مِنَ الشَّوْقِ (٢٠١) إِلَيْهَا ، وَالرَّغْبَةُ إِلَيْهَا مِثْلُ الَّذِي لَهَا عِنْدَنَا ، وَدَلٌّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : كَاذَتْ وَنَحْنُ عَلَى مِثْنٍ نَحُلُّ بِنَا ، أَيْ : نَحُلُّ بِنَا عَقْدَ نِطَاقِهَا ، أَيْ : نَرْتَاخُ إِلَى ذِكْرِهَا ، وَثَبَّتَ مَا عِنْدَهَا مِنْ أَمْرِنَا ، وَلَمْ يَمْنَعْهَا الْكُونُ بِمَنْىً وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي نُهَيَّ عَنْ الرَّفْثِ فِيهِ ، لِغَلْبَةِ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهَا ، وَغَمُّكِهَ مِنْ قَلْبِهَا ، وَإِنَّمَا مَنَعَتْهُ التَّقِيَّةُ مِنَ الْوَاشِيَاتِ عَلَيْهَا الْمُنَوَّعَاتِ بِمَا يَطْلَعْنَ مِنْهَا ، وَضُرْبَ النَّجَاءِ وَالرَّكَائِبِ مِثْلًا لَهْنٍ ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ : فَلَانٌ يَحُلُّ بِفُلَانٍ عَقْدَ نِطَاقِهِ / ١٥ ظ / ، أَيْ : يَسْتَرِيحُ < عِنْدَ > ذَكَرَهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

لَا تَجْعَلُونَا إِلَى مَوْلَى يَحُلُّ بِنَا

عَقْدَ النِّطَاقِ إِذَا مَا أَمْرُهُ مَالَا

وَيَقُولُونَ فِي هَذَا الْمَعْنَى : (فَلَانٌ يَحُلُّ بِنَا) وَلَا يَذْكُرُونَ النِّطَاقَ . كَمَا يَقُولُونَ فِي الَّذِي لَا يَرْتَدِعُ عَنْ مَكْرُوهِهِ : (فَلَانٌ لَا يَقْرَعُ) (٢٠٢) ، أَيْ : لَا يَقْرَعُ سِنًّا ، وَهُوَ فِي فِعْلٍ النَّادِمِ ، كَمَا قَالَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (حِينَ يَقْرَعُ السِّنَّ مِنْ نَذَمٍ ، وَيَشْرَبُ الْمَاءَ مَمْزُوجًا بِدَمٍ) ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : « وَلَا وَضَعُوا خِلَالَكُمْ » (٢٠٣) أَيْ أَسْرَعُوا بَيْنَكُمْ بِالنَّمِيمَةِ وَلَمْ يَذْكُرِ النَّمِيمَةَ ، وَعَلَى هَذَا يُقَالُ لِلْسَّاعِي فِي أَمْرِ الْمُلْكِ : طَالِبٌ ، وَلَا يُذَكَّرُ الْمُلْكُ ، كَمَا قَالَ (٢٠٤) : كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ .

وَكَذَلِكَ يُقَالُ لِكُلِّ سَمْعَانِيٍّ عِلْمٌ : طَالِبٌ ، وَلَا يُذَكَّرُ الْعِلْمُ ، وَلِكُلِّ نَافِذٍ فِي الْمَعْرِفَةِ وَاجِدٌ ، وَلِكُلِّ مُسِيرٍ وَبَاعٍ (٢٠٥) ، وَهُوَ كَثِيرٌ .

(٢٠١) فِي الْأَصْلِ : لَهَا عِنْدَهَا أَنَّ الشَّوْقَ ، وَالصَّوَابَ مَا أَثْبَتْنَا .

(٢٠٢) اللِّسَانُ وَالتَّاجُ (قَرَعَ) .

(٢٠٣) التَّوْبَةُ ٤٧ .

(٢٠٤) أَمْرُ الْقَيْسِ فِي دِيَوَانِهِ : ٣٩ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ١ / ٤١ ، وَصَدْرُهُ :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْفَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ

(٢٠٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ .

فصل

وبهذا السبيل قوله في بيت الهذلي^(٢٠٦) :

قَدْ أُوبِيتَ كُلُّ مَاءٍ فِيهَا طَاوِيَةٌ

مِنْهَا تُصَبُّ أَفْقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِيمُ

زَعَمَ أَنَّهُ مِنْ آيَتِهِ الْمَاءُ ، أَي : جَعَلْتُهُ يَأْتِي الْمَاءُ ، وَهَذَا قَلْبُ الْمَعْنَى الَّذِي قَصَدَ الشَّاعِرُ إِلَيْهِ ، وَاعْتَمَدَ فِي الطَّوَى عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ الْحُمْرَ حُرِمَتْ كُلُّ مَاءٍ فِيهَا بِذَلِكَ طَاوِيَةٌ مُشْرَبَةٌ إِلَى كُلِّ نَاحِيَةٍ تَشِيمُ مِنْهَا بَرَقاً لِحَاجَتِهَا إِلَى الرِّيِّ ، فَكَيْفَ تَأْتِي الْمَاءُ وَهَذَا حَالُهَا ، مَعَ أَنَّ (أَبَى) لَا يَجُوزُ فِيهِ النُّقْلُ ، لِأَنَّهُ تَحَرَّكَ نَفْسَانِي كَمَا لَا تَقُولُ : (أَمْدَحْتُ زَيْدًا عَمراً) ، وَلَا (أَذَمُّهُ بَكْرًا) .

وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مِنْ (أَبَيْتَ) لَا مِنْ (أَبَتْ) ، يُقَالُ : (شَأْءُ أَبَوَاءَ) إِذَا قَرَّبْتَ بَوْلَ الْأَرْوَى فَعَرَضَهَا دَاءً يَمْنَعُهَا مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ حَتَّى تَمُوتَ ، فَضَرَبَ لِلْحُمْرِ الْمَثَلَ بِهَا ، أَي : مَنَعَتْ الرَّمَاءُ كُلَّ مَاءٍ فَصَارَ ذَلِكَ كَالدَّاءِ لَهَا ، قَالَ^(٢٠٧) :

أَقُولُ لَكُنَّا زِي : تَوَكَّلْ فَإِنَّهُ

أَبَا لَا إِخَالَ الضَّأْنَ مِنْهُ نَوَاجِيَا

فَيَا لَكَ مِنْ أَرْوَى تَعَادَيْتَ بِالْعَمَى

وَلَا قِيَّتَ كَلَابِأَ مُطْلَأَ وَرَامِيَا

فصل

وَقَالَ فِي بَابِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ : (صَارَ الْفَاعِلُ مَفْعُولًا أَوَّلًا فَتَعَدَّى الْفِعْلُ

إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ)^(٢٠٨) .

(٢٠٦) سَاعِدَةُ بْنُ جَوْيَّةَ ، دِيْوَانُ الْهَذَلِيِّينَ ١ / ١٩٨ . وَرَوَايَةُ الْإِيضَاحِ ١٧٣ : فِيهَا ضَاوِيَةٌ .

(٢٠٧) ابْنُ أَحْمَرَ الْبَاهِلِيُّ فِي شِعْرِهِ : ١٧٢ .

(٢٠٨) الْإِيضَاحُ ١٧٥ .

فَمَا أَقْبَحَ قَوْلُهُ : صار / ١٦ و / الفاعلُ مفعولاً ، والصوابُ صارَ المرفوعُ منصوباً ،
وصارَ المُسندُ اليه منقولاً عنه .

ثُمَّ قَصِدَ بَعْدَ هَذَا قَوْلَ سَيَبَوِيهِ (٢٠٩) : (أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا هَذَا قَائِمًا الْعِلْمَ الْيَقِينَ إِعْلَامًا ،
فَ (الْعِلْمُ الْيَقِينُ) يَنْصَبُ بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ (أَعْلَمَ) (٢١٠) ، فَلَيْتَ شِعْرِي لَوْ تَكَلَّفَ إِظْهَارَ
هَذَا الْفِعْلِ كَيْفَ كَانَ قَائِلًا بِأَيِّ سَبِيلٍ مِنَ الصَّوَابِ كَانَ سَالِكًا ، وَمَا أَبْعَدَ مَنْ يَعْتَقِدُ فِي هَذَا
الْكَلَامِ إِضْمَارًا مِنَ الْفَهْمِ عَنْ سَيَبَوِيهِ فِي قَوْلِهِ : (وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ الْحَدِيثَ لِيَتَبَيَّنَ أَيُّ فِعْلٍ
فَعَلْتُ ، أَوْ تَوْكِيدًا) (٢١١) لَشَدَّ مَا سَأَلَهُ سَمْعًا ، وَأَعْرَضَ عَنْه صَفْحًا (٢١٢) .

وَمَنْ يَكُ ذَا فَمٍ مُرَّ مَرِيضٍ

يَرَى مُرًّا بِهِ الْعَذَبَ الزَّلَالَا (٢١٣)

ثُمَّ جَلَبَ بَعْدَ ذَلِكَ كَلَامًا وَاهِيًا الْمَبَانِي ، مُخْتَلِّ الْمَعَانِي ، مُوضِحًا لِمَا قَدَّمَهُ ، وَمُثَبِّتًا لِمَا
أَوْجَبَ مِنْ ذَلِكَ وَالتَّرَمُّهَ ، ذَكَرَ فِيهِ (تَعَدَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْمَصَادِرِ وَأَسْمَاءِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ
وَالْمَفْعُولِ لَهُ) (٢١٤) وَالْحَالِ (٢١٥) ، ثُمَّ مَثَّلَهُ بِقَوْلِهِ : (ضَرَبْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ بَكْرِ تَقْوِيمًا لَهُ
مُجَرَّدًا مِنْ ثِيَابِهِ ضَرْبًا شَدِيدًا) (٢١٦) ، وَلَمْ يَقْطُنْ لِقَوْلِهِ : تَقْوِيمًا لَهُ ، كَيْفَ يَكُونُ لَوْ جَعَلَ
التَّقْوِيمَ عَمَلًا لَزَيْدٍ فَقَالَ : تَقْوِيمًا لِي ؛ وَمَا وَجَّهَ امْتِنَاعِهِ هُنَا وَجَوَازِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ ؟

(٢٠٩) الكتاب ١ / ١٩ ، وفيه : (أَعْلَمْتُ هَذَا زَيْدًا قَائِمًا الْعِلْمَ الْيَقِينَ إِعْلَامًا) .

(٢١٠) الإيضاح ١٧٦ .

(٢١١) الكتاب ١ / ١١٧ وعبارته : (وَإِنَّمَا يَحْيَى ذَلِكَ عَلَى أَنْ تُبَيَّنَ أَيُّ فِعْلٍ فَعَلْتُ ، أَوْ تَأْكِيدًا) .

(٢١٢) ذهب ابن الطراوة إلى أن الفعل يجوز أن ينصب أكثر من مصدر . ينظر : ابن الطراوة النحوي :
١٨٥ .

(٢١٣) البيت للمنتبهي في التبيان ٣ / ٣٤٤ وروايته :

يَجِدُ مَرًّا بِهِ الْمَاءَ الزَّلَالَا

(٢١٤) في الأصل : بِهِ .

(٢١٥) الإيضاح ١٧٦ ، وقبله : فإذا استوفت هذه الأفعال التي ذكرناها في أسوأها مفعولها فتعدت إلى
أسمائها تَعَدَّتْ ...

(٢١٦) المصدر السابق ، وفيه : أمام زيد .

فصل

وحكى قول أبي عثمان المازني : (لا يجوز أن يُنقل من هذه الأفعال غير ما استعمل منها)^(٢١٧) ، يعني أن النقل إنما يكون في الشيء سماعاً من العرب ، وقد أشرت فيما مضى من هذه الرسالة^(٢١٨) الى ما يجوز فيه النقل ولا يجوز فيه الحذف ، وما يجوز فيه الحذف ولا يجوز فيه النقل ، وما يجوزان فيه ، موفى حقه من البيان ، مُعطى قسطه من كلام سيبويه ونص القرآن في (المقدمات الى علم الكتاب وشرح المشكلات على توالي الأبواب) .

باب المفعول فيه

قال : (فجميع الأفعال يتعدى الى جميع ظروف الزمان)^(٢١٩) ، وكان ينبغي أن يقول : الى جميع أسماء الزمان ، لأنه إذا كان ظرفاً فقد تعدى اليه متعدياً كائناً ما كان ، وإنما حاذ / ١٦ ظ / عن أسماء الزمان لأن المحرم ونحوه والجمعة والسبت من أسماء الزمان لا يجيء منها شيء ظرفاً لفعل من الأفعال .

وقال : (نكرتها ومعرفتها ومؤنثها ومبهمها)^(٢٢٠) ، وهذا رأي قد استهوى غيره من أهل هذا الشأن ، فإنهم يعرفون من الزمان والمكان في هذه الحال .

والحق أن الفعل لا يتعدى الى الزمان والمكان إلا مبهماً ، فكما لا يقال : جلست مكة ، وكذلك : جلست الجمعة ولا البيت ، وبمنزلة (جلست يوم الجمعة) . (جلست مكان الجارية) ، لأنها مبهمان تبعتا بالاضافة ، ولم تُخرجهما الاضافة عن اختصاصهما بالزمان والمكان ، وقد بينت الأبحاث الأربعة فيما تقدم من الرسالة ، ونقول الآن : إن

(٢١٧) المصدر السابق ، وفيه : منه .

(٢١٨) تنظر الصفحة ٣٨ من التحقيق .

(٢١٩) الايضاح ١٧٧ ، وفيه : تتعدى .

(٢٢٠) الايضاح ١٧٧ .

الزمان والمكان إذا ذُكر أحدهما لم يقتَرَن به من الحركات جرى في الكلام (٢٢١) وضعا يقطع العمل عليه ، لأنه لا يخلو منه ويقتضيه ، لأنه موضوع له في جواب (أين) أو (متى) ، وإذا ذُكر أحدهما لما يتوجّه عليه من الحالات (٢٢٢) جرى في الكلام خطأ يصل العمل اليه لتوجّهه عليه ، ويستوفيه لأنه يجزّه أو يعذّه في جواب (كم) أو (ما) .

وإذا ذُكر أحدهما لما يطرأ عليه من الحالات لا لما يقتَرَن به من الحركات جرى في الكلام مجرى غيره من الأسماء معرّفاً أو منكرأ ، ظاهراً أو مضمراً ، مُشاراً نحوه أو مضافاً اليه أو مُنبهاً عليه ، مُخبراً به أو عنه ، في إيجاب مُمكن أو نفيّه .
فالنوع الأول ينتصب في فعل حقيقة ويرتفع مجازاً ، لأنه للاستقرار لا للاخبار ، فعمل فعل وفعل فيه واحد ، وكذلك الحدث لأنه لنفسه لا لما يدل عليه من فاعل ومفعول .

والنوع الثاني يرتفع في فعل حقيقة ولا يجوزُ النصب فيه لأنه بمحل المفعول به من مضاف اليه وموضوع فيه أو منقول عنه أو مسؤول منه ، وما نصّه سيويه - رحمه الله - من النصب فيه من الوهم الذي لا انفكاك للانسان منه ، ولا تحيد لأحد عنه .

والنوع الثالث يجري بوجوه الاعراب استعارة أو مجازاً أو توسعاً على ما سطر في الأبواب ، فهذه / ١٧ و / قواعد القول على الزمان والمكان الذي لا يحرمها الحادي ولا يضل عنها الشادي إن شاء الله ، وهو المستعمل ، ثم نعوذ الى عمود الكلام فيها وقّع المقصود اليه من التثنية عليه بحول الله .

ثم قال : (وإنما يتعدى الى جميع ضروب أسماء الزمان كما يتعدى الى جميع ضروب أسماء المصادر ، لاجتماعهما في أن الدلالة وقعت عليهما من لفظ الفعل) (٢٢٣) .

وهذا خطأ فاحش ، لأن لفظ (ضَرَبَ) غير لفظ (أَسْرَ) ، و (يضرب) غير

(٢٢١) كذا في الاصل .

(٢٢٢) في الاصل : الحالات .

(٢٢٣) الايضاح : ١٧٧ وفيه : وإنما تعدى .. كما تعدى ... ضروب المصادر ...

لفظ (اليوم) ، و (سَيَضْرِبُ) غير لفظ (غَد) ، فَإِنَّمَا دَلَّ عَلَيْهِ لَانْجِرَارِهِ مَعَهُ فِي أَحْوَالِهِ مِنَ الْعَدَمِ وَالْوُجُودِ كَمَا يَنْجَرُ الشَّكْلُ وَالصُّورَةُ مَعَ اللَّوْنِ الْمُلوَّنِ عَلَى مَا بَيَّنَّا فِيهَا مَضَى (٢٢٤) .
ثُمَّ قَالَ : (فِي جَمِيعِ ضُرُوبِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ) (٢٢٥) ، فَأَسَاءَ الْعِبَارَةَ بِقَوْلِهِ : ضُرُوبُ ، وَأَخْطَأَ فِي إِطْلَاقِ التَّعْدِي عَلَى جَمِيعِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ ، وَأَسْمَاءُ الزَّمَانِ التَّسْعَةُ عَشَرَ لَا يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ الَّتِي هُوَ بِسَبِيلِهَا .
ثُمَّ قَالَ : (فَلَمَّا اجْتَمَعَا فِي تَعْدِي الْفِعْلِ) (٢٢٦) ، وَلَمْ يَأْتِ بِجَوَابٍ لَمَّا ، وَهَذِهِ أَعْرَاضُ لَا تَسْعُهَا الْعُقُولُ ، وَأَوْقَارُ لَا تَنْهَضُ بِهَا الْفُيُولُ ، فَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعَمَ الْوَكِيلُ .

فصل

وَقَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (وَمَا اسْتَعْمَلَ ظَرْفًا وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ اسْمًا نَحْوَ ذَاتِ مَرَّةٍ) (٢٢٧) ، قَالَ سَيَبَوِيه ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي بَابٍ مَا يَكُونُ فِيهِ الْمَصْدَرُ حِينَئِذٍ لِسَعَةِ الْكَلَامِ وَالِاخْتِصَارِ : (إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي لُغَةِ الْخَثْعَمِ ذَاتُ مَرَّةٍ وَذَاتُ لَيْلَةٍ) (٢٢٨) ، ثُمَّ قَالَ : (قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْخَثْعَمِ) (٢٢٩) :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ
لَأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ (٢٣٠)

-
- (٢٢٤) تنظر الصفحة ٢٢ من التحقيق .
(٢٢٥) الايضاح ١٧٧ . وفيه : الى جميع . وتقدم ذكر هذه العبارة مع النص المنقول سابقاً .
(٢٢٦) المصدر السابق ، وفيه : (فَلَمَّا اجْتَمَعَا فِي هَذَا الْمَعْنَى اجْتَمَعَا فِي تَعْدِي الْفِعْلِ) ، وَيَبْدُو أَنَّ سَقَطَ وَقَعَ فِي نَسْخَةِ ابْنِ الطَّرَاوَةِ مِنْ كِتَابِ الْإِيضَاحِ .
(٢٢٧) الايضاح ١٧٨ وفيه : وما استعمل .
(٢٢٨) الكتاب : ١ / ١١٥ ، وفيه : (مَفَارِقًا لِذَاتِ مَرَّةٍ وَذَاتِ لَيْلَةٍ) .
(٢٢٩) هو أنس بن مدركة الخثعمي في مجاز القرآن ٢ / ٢٠١ ، الحيوان ٣ / ٨١ ، وغير منسوب في : البيان والتبيين ٢ / ٣٥٢ ، المقتضب ٤ / ٣٤٥ .
(٢٣٠) الكتاب : ١ / ١١٦ ، وينظر رأي السهيلي في نتائج الفكر : ٣٩٠ .

ثُمَّ قَالَ فِي الْبَابِ < الَّذِي > قَبْلَ هَذَا : (وَتَقُولُ فِي الْأَمَاكِنِ : سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتُ الْيَمِينِ وَذَاتُ الشِّمَالِ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : دَارُهُ ذَاتُ الْيَمِينِ وَذَاتُ الشِّمَالِ) (٢٣١) ، ثُمَّ ذَكَرَ (سَحَرَ) وَبَابُهُ إِذَا أَرَدْتَهُ لِيَوْمٍ بَعَيْنِهِ ، فَقَرَنَهُ بِمَا لَا يَتِمَّكُنُ فِي نَفْسِهِ نَحْوَ قَبْلُ وَبَعْدُ وَدُونَ وَبَيْنَ (٢٣٢) .

وهذا تخليط لا تقوم به دلالة (٢٣٣) ، ولا تصح معه معرفة ، ونحن نتجافى عنه في قوله : (رُبَّمَا كَانَ الْعَمَلُ فِيهَا كُلُّهَا ، وَرُبَّمَا كَانَ فِي بَعْضِهَا) (٢٣٤) / ١٧ ظ / ، لِأَنَّ غَيْرَهُ قَدْ شَارَكَهُ فِي هَذَا الظَّنِّ ، فَلَيْسَ قَصْدُنَا بَسْطَ الْقَوْلِ فِي كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ نَظَرٌ وَيَعْتَرِضُ عَلَيْهِ قِيَاسٌ أَوْ سَمَاعٌ ، فَقَدْ وَكَلْنَا ذَلِكَ إِلَى (الْمَقْدَمَاتِ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

ثُمَّ قَالَ : (سَرْتُ فَرَسَخًا وَبَرِيدًا وَمِيلًا) (٢٣٥) ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ مَا يَكُونُ ظَرْفًا ، وَهَذَا أَيْضًا بِمَنْزِلَةِ مَا قَبْلَهُ مِمَّا شُورِكَ فِيهِ ، غَيْرَ أَنَّ مِنَ الْحَقِّ عَلَيْنَا أَنْ نَشِيرَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ لِمَنْ فَهِمَ عَنَّا مَا أَصَلْنَا فِي الْقَوَاعِدِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَ هَذَا ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ظَرْفًا إِلَّا مَا تَوَجَّهَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لـ (مَتَى) وَ(أَيْنَ) ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُقْتَضًى لَا مُسْتَوْفًى ، فَأَمَّا مَا يَقَعُ فِي جَوَابِ (مَا) وَ(كَمْ) فَهُوَ عَلَى غَيْرِ نَصْبِ الظَّرْفِ (٢٣٦) ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَوْفًى لَا مُقْتَضًى ، فَلَمَّا أَلْفَاهُ النَحْوِيُّونَ لَفْظًا وَاحِدًا التَّبَسُّ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ حَتَّى نَصَبُوا عَلَى الظَّرْفِ مَا لَا يَكُونُ ظَرْفًا أَبَدًا ، وَأَجَازُوا فِيهِ النَّصْبَ فِي فِعْلِ حَقِيقَةٍ ، وَجَعَلُوا الرَّفْعَ مَجَازًا ، وَقَدْ بَيَّنَّا الصَّوَابَ فِي هَذَا كُلِّهِ تَمَصُّلاً أَوْ مُجْمَلًا فِي الْأَنْوَاعِ

(٢٣١) الكتاب : ١ / ١١٣ .

(٢٣٢) لم يذكر أبو علي النحوي : قَبْلُ وَبَعْدُ وَدُونَ وَبَيْنَ مَقْرُونَةً بِـ (سَحَرَ) بَلْ قَالَ فِي الْإِيضَاحِ : ١٧٨ : وَمَا اسْتَعْمَلَ ظَرْفًا وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ اسْمًا فَنَحْوُ ذَاتِ مَرَّةٍ ، وَبِكْرًا ، وَبِكْرَةً ، وَبَعِيدَاتٍ بَيْنَ ، وَسَحَرًا إِذَا غَنِيَتْ سَحَرًا بَعَيْنَهُ . .

(٢٣٣) فِي الْأَصْلِ : بِهَا .

(٢٣٤) الْإِيضَاحُ ١٧٨ .

(٢٣٥) الْإِيضَاحُ ١٧٩ .

(٢٣٦) يَعْنِي أَنَّ مَا يَقَعُ فِي جَوَابِ (مَا) وَ(كَمْ) لَيْسَ ظَرْفًا ، وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّهُ يَنْتَصِبُ عِنْدَهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ مُوَافَقًا لِلْكَوْفِيِّينَ . يَنْظُرُ : ابْنُ الطَّرَاوَةِ النَحْوِيُّ ١٣٨ .

الثلاثة المذكورة ، وما أعلم للنحويين وهما أوحش من تجويزهم (سير يزيد يومان فرسخين)^(٢٣٧) ، فجمع هذين المقدرين من الزمان والمكان في عمل واحد ، وما لم يوجد ولا يوجد لأحد من العرب ولا يسوغ لذي عقل من غيرهم من الأمم على استفادة ذلك عند أهل هذا الشأن واصفاقهم بغير دليل من شعر ولا من قرآن إلا وضعا ألفوه ، وقولاً مرقوا فيه واعتادوه ، وليس هذا بأيسر من تجويزهم (هذا ضارب زيد أمس) ، وهذا مما لا يسيغه الخاصة دون معاناة النظر ، ولكن بالذوق والحس ، وعذر الجميع ملاقاته الذهن له قبل تمكن الفهم ، والسادة تجري في المعتاد بحرى الطبع في المطبوع .

وقال : (فتضم الى العدد التعريف)^(٢٣٨) بعد قوله : (عشرين فرسخاً) ونحوه مما يكون تمييزاً ، وهو يريد العدة ، والعدد هو المعدود ، والتعريف لا يلحقه في القول الأشهر ، ولوقاله في الثلاثة والمئة كان جائزاً .

فصل

وقال في المكان : (ومعنى / ١٨ و / المبهم [أن] لا يكون له نهاية معروفة ولا حدود محصورة كالجهات الست)^(٢٣٩) ، وترك الوسط وهو النقطة التي لا تنقسم عندهم ، والفعل يتعدى اليه كما يتعدى الى غيره من الجهات ، وكما تقول : جلست بينهم وبينها ، ولا يتراخى ذلك عنها ، ومنه (طفت حول البيت) ، و (سعت بين الصفا والمروة) ، ولكنه سمع بالمبهم فلم يوقع صريح الفهم عليه ، وإنما معناه أن (خلف) مبهم على كل

(٢٣٧) في الكتاب ١ / ١١٤ : (وتقول : سير عليه فرسخان يومين ، لأنك شغلت الفعل بالفرسخين ، فصار كقولك : سير عليه بعيرك يومين ، وإن شئت قلت : سير عليه فرسخين يومان ، أيها رفعته صار الآخر ظرفاً) .

(٢٣٨) الايضاح ١٧٩ .

(٢٣٩) الايضاح ١٨١ ، والزيادة منه : وفيه ، أن لا تكون لها .

مكان ، (وَقَبْلَ) مُتَّهَمٌ عَلَى كُلِّ زَمَانٍ ، وكذلك الناحية والجانب ، وذات اليمين وذات الشمال ، وشرقيّ كذا ، وحلّة كذا ، قال (٢٤٠) :

كَأَنَّ الثَّرِيَّا جِلَّةُ الْغُورِ مُنْخَلٌّ

أي : قَصْده ، ومنه قولُ العربِ : هو موضعه ومكانه ، والموضع لا يتراخى عَنْ شَاغِلِهِ ولا يَسْتَحَقُّ مَا فُصِّلَ عَنْهُ أَنْ يَنْيَبَ إِلَيْهِ ، وكذلك اليمينُ والشمالُ لا يتراخيان تَرَاخِيَ الْفَوْقِ وَالتَّحْتِ والوراء والأمام ، لأنها لَيْسَا بِمَذْهَبٍ لِمَتَوَجَّهِ ، تقول : ارتَفَعَ وَاسْتَفَلَ وَتَقَدَّمَ وَتَأَخَّرَ ، ولا تقولُ ذلك في اليمينِ والشمال .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : (يَا مَنْ بِأَصْحَابِكَ وَشَائِمٌ بِهِمْ) ، فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْيَمَنِ وَالشَّامِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ يَمَنٌ وَلَا شَأْمٌ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى انْحَرَفَ بِهِمْ عَنْ خَطِّ الْأَمَامِ إِلَى إِحْدَى الْحَاشِيَتَيْنِ ، وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا الْعَوَامِلُ الَّتِي لَا تَدْخُلُ عَلَى (الْأَمَامِ وَالْخَلْفِ وَالْفَوْقِ وَالتَّحْتِ) ، تقول : (أَقْعَدُ عَلَى يَمِينِ الْأَمِيرِ) ، وكذلك في شماله ، و (تَنَحَّ عَنْ يَمِينِهِ) ، و (يَمِينُهُ أَشْرَفُ مِنْ شِمَالِهِ) ، و (لِيَمِينِهِ فَضْلٌ عَلَى شِمَالِهِ) ، ولا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا فِي الْأَرْبَعَةِ لِانْحِصَارِ هَذَيْنِ وَتَرَاخِي تِلْكَ .

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ هَذَا كَلَاماً شُورِكَ فِيهِ فَلَمْ نَعْرِضْ لِلرَّدِّ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنَّهُ مَكَّنَ الْقَوْلَ فِيهِ حَتَّى بَدَأَ عَوَارُهُ ، وَتَبَيَّنَ شَيْئُهُ وَعَارُهُ بِقَوْلِهِ : (بِصُورٍ وَخِلْقٍ) ، فَهُوَ بِذَلِكَ إِلَى الْإِنْسَانِيِّ وَغَيْرِهِمْ أَقْرَبُ (٢٤١) ، وَهَذَا ظَنُّ مَالِهِ صُورَةٌ أَوْ يَعِينُهُ (٢٤٢) ، لَا يَصِلُ الْفِعْلُ إِلَيْهِ عَلَى تِلْكَ الْجِهَةِ الْبَيِّنَةِ ، وَلَكِنْ إِذَا قُلْتَ : (جَلَسَ زَيْدٌ أَمَامَ الْجَبَلِ) ، فَلِلْجَبَلِ مِنْ زَيْدٍ نَسَبَةٌ يَقَالُ لَهَا : أَمَامٌ ، وَلِزَيْدٍ مِنْ تِلْكَ النِّسْبَةِ حَالٌ / ١٨ ظ / يَقَالُ لَهُ بِهَا : مُتَقَدِّمٌ ، وَلِلْجُلُوسِ مِنْ تِلْكَ النِّسْبَةِ وَضْعٌ يَقَالُ لَهَا بِهِ : ظَرْفٌ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِلْجُلُوسِ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُ

(٢٤٠) لَا يَعْرِفُ قَائِلُهُ ، وَضَدُّهُ فِي الْكِتَابِ ١ / ٢٠١ وَالتَّكْتُ ٤٢٢ :

سَرَى بَعْدَمَا غَارَ الثَّرِيَّا وَتَقَدَّمَ

وَجَاءَتْ فِيهِ (حِلَّة) - بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِهَا .

(٢٤١) الْإِبْضَاحُ ١٨١ ، وَفِيهِ : (فَهِيَ فِي ذَلِكَ كَالْإِنْسَانِيِّ وَنَحْوِهِمْ مِنَ الْجِثِّ الْمَخْصُوصَةِ) .

(٢٤٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ .

النحويين أجمعين : ظرفٌ للقيامِ وظرفٌ للمقعود ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ : ظَرْفٌ لزيدٍ ، وَلَوْ قَالَ : (وَضَعَ) كَانَ أَصَوْبَ ، لِأَنَّ الظَّرْفَ يَفْضَلُ عَمَّا فِيهِ ، وَالْوَضْعُ مُطَابِقٌ لَهُ .
وَقَدْ تَلَا فِي سَبِيهِ هَذَا الْمَعْنَى فِي بَابِ اشْتِقَاقِ الْمَصْدَرِ وَالْمَكَانِ حِينَ ذَكَرَ (الْمَشْرِئَةَ)
و (الْمَشْرِئَةَ) وَنَحْوَهُمَا بِقَوْلِهِ : (لَمْ يَرِدْ مَصْدَرًا وَلَا مَوْضِعًا لِلْفِعْلِ)^(٢٤٣) ، فَفَرَّقَ بَيْنَ مَوْضِعِ
الْفِعْلِ وَمَكَانِ الشَّيْءِ ، وَهَذَا حَسَنٌ جِدًّا لِأَمَّا قَالَهُ فِي آخِرِ بَابِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى
فَاعِلُهُ إِلَى مَفْعُولٍ حِينَ ذَكَرَ الْجَبَلَ وَالْوَادِي وَنَحْوَهُمَا عَمَّا لَا تَقْتَرِنُ بِهِ الْحَرَكَاتُ وَلَا تَقْطَعُ عَلَيْهِ
الْعَوَامِلُ^(٢٤٤) .

فصل

وزعم في هذا الباب أن قول الشاعر^(٢٤٥) :

لَذُنْ بِهِزُ الْكَفِّ يَغْسِلُ مِنْهُ

فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الشَّعْلُبُ

أَنَّهُ مَحْذُوفٌ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ كَأَنَّهُ عَسَلَ فِي الطَّرِيقِ^(٢٤٦) .

قَدْ ظَنُّ قَوْمٌ هَذَا وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا قَالَ سَبِيهِ : (وَمِثْلُ ذَلِكَ)^(٢٤٧) ،

(٢٤٣) الكتاب ٢ / ٢٤٨ ، وفيه (لم ترد مصدراً ولا موضع فعل) .

(٢٤٤) قال سبويه في الكتاب ١ / ١٦ : فالأماكن إلى الأناسي ونحوهم أقرب ، ألا ترى أنهم يختصونها بأسماء كزيد وعمر وفي قولهم : مكة وعمان ونحوهما ، ويكون منها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل والوادي والبحر ..

(٢٤٥) ساعدة بن جؤية الهذلي ، ديوان الهذليين ١ / ١٩٠ ، الكتاب ١ / ١٦ .

(٢٤٦) الإيضاح ١٨٢ .

(٢٤٧) الكتاب ١ / ١٦ . ومذهب البصريين أن ظرف المكان ينتصب على الظرفية إن كان مبهماً ، أو كان مصوغاً من الفعل يشترك مع عامله في لفظه ، فإن لم يكن كذلك وجب جرؤه - (في) ، ينظر : النكت ١٦٨ ، المرجل ١٥٦ - ١٥٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .

مشيراً الى المكان الذي قَدْ ذَكَرَهُ ، لَأَنَّ الطريقَ صِفَةً غَالِبَةٌ عَلَى كُلِّ مَكَانٍ مُسْتَطَرِقٍ مِنْ بَرٍّ وَبَحْرٍ وَأَرْضٍ ، قَالَ تَعَالَى : « نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ » (٢٤٨) ، وَلَيْسَ الطَّرِيقُ الَّذِي يَقْبَلُ صُورَةُ الْأَثَارِ خَاصَّةً ، وَلَكِنَّهُ عَلَى مَا يَتَوَجَّهُ سُلُوكُهُ وَيُمْكِنُ وَطْؤُهُ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ الثَّلَبَ لَا يُوَاطِئُ الطَّرِيقَاتِ وَلَا يَأْلَفُ الْعِمَارَاتِ ، وَقَدْ حَكَى سَيِّبُوهُ عَنِ الْعَرَبِ (ذُهِبَ بِهِ السُّوقُ وَسُلِكَ بِهِ الطَّرِيقُ) (٢٤٩) ، وَقَدْ تَفَقَّسَ هَذَا فِي الْعَامَّةِ ، فَلَا يَقُولُونَ : غَيْرُهُ مَرَّ طَرِيقَكَ حَتَّى قَالُوا : (مَرُّوا طَرِيقَاتِكُمْ) ، وَمِثْلُهُ هُوَ دَرَجُ السَّيُولِ ، وَفُوتُ الْيَدِ (٢٥٠) ، وَقَوْلُهُ (٢٥١) :

يَهْوِي مَخَارِمَهَا هَوًى الْأَجْدَلِ

وَأَمَّا قَوْلُهُ (٢٥٢) :

فَلَا بَغْيَيْنَكُمُ قَنَاءً وَعَوَارِضاً

وَلَأَقْبِلَنَّ الْخَيْلُ لَابَةً ضَرْعِدِ

فَإِنَّ الْعَرَبَ (٢٥٣) احْتَمَلَتْ (بَغًى) عَلَى الْحَذْفِ لِقُوَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَرْفِ فَقَالُوا فِي الْكَلَامِ : (ابْغَيْنِي خَادِماً) بِوَصْلِ الْأَلِفِ وَقَطْعِهَا ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ (٢٥٤) :

١٩ / وَ / لَثْنُ لَبْنِ الْمِعْزَى بِمَاءٍ مُوَسِّلٍ

بَغَانِي دَاءً إِنَّنِي لَسَقِيمٌ

وَكَذَلِكَ (إِلَى) فِي حَذْفِ الْعَرَبِيَّةِ لِقُوَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَى الضَّمِّ .

(٢٤٨) الجَن ٩ .

(٢٤٩) الكتاب ١ / ١١٩ ، وَيَنْظُرُ فِي تَعْلِيلِ ذَلِكَ : النِّكَت ٣٢٥ .

(٢٥٠) يَنْظُرُ : الْكِتَاب ١ / ٢٠٦ ، النِّكَت ٤٢٧ .

(٢٥١) أَبُو كَبِيرٍ الْهَذَلِي فِي دِيْوَانِ الْهَذَلِيِّينَ ٢ / ٩٢ ، وَصَدْرُهُ :

وَإِذَا رَمَيْتَ بِهِ الْفَجَاجَ رَأَيْتَهُ

(٢٥٢) عَامِرُ بْنُ الطَّغْفِيلِ ، دِيْوَانُهُ ٥٥ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ (قَنَاءً وَعَوَارِضاً) عَلَى إِسْقَاطِ حُرُوفِ الْجَرِّ ضَرُورَةً

لَاَنْهُمَا مَكَانَانِ مُخْتَصِمَانِ لَا يَنْتَصِبَانِ انْتِصَابَ الظُّرُوفِ . وَيَنْظُرُ : الْكِتَاب ١ / ٨٢ .

(٢٥٣) يَنْظُرُ : اللِّسَانُ (بَغَا) .

(٢٥٤) الْبَيْتُ لَوَاقِدِ بْنِ الْغَطْرِيفِ فِي اللِّسَانِ (بَغَا) .

فصل

وزعم في هذا الباب أن قول العرب : (هما خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفِهَا) من الشاذ الذي يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه^(٢٥٥) ، وهذا سَهْوٌ وَجْهٌ ما نَصَّه سيبويه في كتابه في باب ما يَنْتَصِبُ من الأماكن والوقت : (ويقال : (هما خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفِهَا) ، يعني : الخطَّين اللذين اِكتَنَفَا جَنَبِي أَنْفِ الظَّيْبَةِ ، قال الشاعر ، وهو الأعشى^(٢٥٦) :

نَحْنُ الْفَوَارِسُ يَوْمَ الْجِنْرِ ضَاحِيَةٌ

جَنَبِي فُظَيْمَةٌ لَا مِيلَ وَلَا عَزْلُ^(٢٥٧)

فهذا النَّصُّ الذي لَا يُمَكِّنُ دَفْعُهُ وَلَا يَسَعُ جَهْلُهُ ، ومنه قول الفرزدق^(٢٥٨) :

فَبِتَّنَ جَنَابَتِي مُطَرَّحَاتِ

وَبِتُّ أَحْلُ مَعْقُودَ الْخَتَامِ

فصل

وجعل بإزاء : (جَنَابَتِي أَنْفِهَا) : (مناطُ الثُّرَيَّا)^(٢٥٩) ونحوه ، وليس من بابِه ، وإنما هو من باب ما شُبِّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص ، وهذا المكان أجراه سيبويه على الشذوذ^(٢٦٠) ، وهو قياسٌ مُطَرِّدٌ لأنه تشبيه ، وذلك أن (مَفْعَلًا) لَا يَعْمَلُ فيه

(٢٥٥) الايضاح : ١٨٢ .

(٢٥٦) ديوانه ١١٣ وفيه : يومَ العَيْنِ .

(٢٥٧) الكتاب ١ / ٢٠٢ .

(٢٥٨) ديوانه ٨٣٦ وروايته :

فَبِتَّنَ بِجَنَابَتِي مُصْرَعَاتِ وَبِتُّ أَفْضُ اغْلَاقِ الْخَتَامِ

(٢٥٩) الايضاح : ١ / ١٨٢ .

(٢٦٠) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٢٠٦ : (وليس يجوز هذا في كُلِّ شيءٍ ، لو قلت : هو مِنِّي لِمَجْلِسِكَ ، وَمُنْكَأُ

زَيْدٍ ، ومربط الفرس ، لم يجوز ، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب ، وأجز منه ما أجازوا) ،

وينظر ١ / ٢٠٥ في المثال نفسه .

الاستقرار ، وإنما يعمل فيه ما اشتق من لفظه ، فإذا كان تشبيهاً جازاً لأن الوقوع في غيره مما يُشبه به .
وأنشد^(٢٦١) :

كَانَ مِنَّا بَحِيثٌ يُعَكِّي الْإِزَارَ
وَحَكَى عَنْ أَبِي عُمَرَ^(٢٦٢) أَنَّ الْإِزَارَ هُنَا الْمَرْأَةُ ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ خَطَأٌ لِأَنَّ الْعَكْوَ هُوَ
الشَّدُّ ، وَلَا مَعْنَى لَهُ فِي الْمَرْأَةِ .
وأنشد^(٢٦٣) :

كَانَ مَكَانَ الثَّوبِ مِنْ حَقْوِيهَا
وَأَمَّا هُوَ مِنْ حَقْوِيَّةٍ ، الْهَاءُ لِلسَّكْتِ ، وَقَبْلَهُ :
أَنِّي أَمْرُؤُ ابْكِي عَلَى جَارِيَةٍ
فَلَوْ هَلَكْتُ بِكَيَا عَلَيْهِ
كَانَا مَكَانَ الثَّوبِ مِنْ حَقْوِيَّةٍ

واستشهد^(٢٦٤) على قوله تعالى : « بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ »^(٢٦٥) بقول الزَّجَّاجِ
> في < :

(٢٦١) الايضاح ١٨٢ بلا عزو . وينظر : ايضاح شواهد الايضاح ٢١٧ ، شرح شواهد الايضاح ١٥٩ .
(٢٦٢) أبو عمر الجرمي صالح بن اسحاق ، ت ٢٢٥ هـ . (مراتب النحويين ٧٥ ، أخبار النحويين
البصريين ٥٥) . وفي الأصل : أبو عمرو . والصواب ما أثبتنا . (ينظر : الايضاح ١٨٣ والمقتصد
٦٤٥) .

(٢٦٣) لأبي جندب الهذلي ، ديوان الهذليين ٣ / ٨٦ .

(٢٦٤) الايضاح ١٨٤ .

(٢٦٥) سبأ ٣٣ .

(٢٦٦) هو أبو اسحاق إبراهيم بن السري ، أحد علماء بغداد ونحاتها ، توفي سنة ٣١١ هـ . (أخبار النحويين
١٠٨ ، طبقات النحويين واللغويين ١١١) .

تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي

غَدَاً بِجَنَّتِي بَارِدٍ ظَلِيلٍ^(٢٧٧)

كَأَنَّهُ أَرَادَ : تَقِيلِيهِ ، وَإِذَا كَانَ الْعَائِدُ مُحَذَوْفًا لَمْ يُقَدَّرْ إِلَّا حَقِيقَةً لَا مَجَازًا ،
وَالصَّوَابُ : (أَنْ تَقِيلِي فِيهِ) .
وَأُنْشِدَ^(٢٧٨) :

كَأَنَّ مَجَرَ الرَامِسَاتِ ذُبُوهَا

فَزَعَمَ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ^(٢٧٩) ، كَأَنَّهُ / ١٩ ظ / قَالَ : مَوْضِعُ مَجَرَ الرَامِسَاتِ ،
وَهَذَا تَكْلُفٌ ، وَمَا يَنْبَغُ الْمَجْرُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ الْجَرِّ كَمَا أَنَّ الْمَقْتَلَ مَوْضِعُ الْقَتْلِ ؟ أُنْشِدَ
سَبِيوهِ فِي بَابِ مَا يَكُونُ مِنَ الْمَصَادِرِ مَفْعُولًا :

(وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ

مُغَارِ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَيٍّ خَشَعًا^(٢٨٠)

فَصِيرَ مُغَارًا وَقَتًا وَهُوَ ظَرْفٌ^(٢٨١) ، وَأُنْشِدَ الْمُؤَلِّفُ^(٢٨٢) مِثْلَهُ لَدِي الرُّمَّةِ^(٢٨٣) :

وظَلْتُ بِمَلَقَى وَاجِفٍ جَرَعَ الْمَعَى

قِيَامًا تُفَالِي مُضْلَخِمًا أَمِيرَهَا

وَقَبْلَهُ :

(٢٦٦) الرجز لأحيحة بن الجلاح في ديوانه ٨١ . ونسب الى أبي النجم العجلي في ايضاح شواهد الايضاح ٢٢٥ وليس في ديوانه .

وينظر : شرح شواهد الايضاح ١٦٤ .

(٢٦٨) للنايفة الذبياني في ديوانه ٤٣ ، وعجزه :
عليه قضيمُ نَمَقَتِ الصَّوَانُ

١ (٢٧٠) البيت لحميد بن ثور في الكتاب ١/ ١٢٠ ، الكامل ١٧٢ ، وقد أخل به ديوانه ، ونُسب في
فُرحة الأديب ٨٥ إلى الطَّمَاح بن عامر بن الأعلم بن خويلد العقيلي .

(٢٧١) الكتاب ١/ ١٢٠ . وفي الأصل : مغار . (٢٧٢) الايضاح ١٩٠ .

(٢٧٣) ديوانه ٢٤٢ - ٢٤٤ . وفيه : مُطْلَخِمًا . والمصلخم والمطلخم بمعنى المتكبر .

تَرَى كُلَّ مَلَسَاءِ السَّرَاةِ كَأَنَّهَا
كَسَاهَا قَمِيصاً مِنْ هَرَاةٍ طُرُورُهَا
تَلَوُّحُنَ وَاسْتَطَلَقْنَ بِالْأَمْسِ وَالْهَوَى
إِلَى الْمَاءِ لَوْ تُلْقَى إِلَيْهَا أُمُورُهَا
وَوَلَّتْ بِمُلْقَى وَاجِفٍ . . الْبَيْتِ .

وبعده :

بِیَوْمِ كَأَيَّامٍ كَأَنَّ عُیُونَهَا
إِلَى شَمْسِهِ خُوصُ الْأَنْبَاسِيِّ عُرُورُهَا
وَأَمَّا أَوْعَيْنَا لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَلَمْ يَحْتَمِلْ فِيهِ عَلَى الْحَالِ فِي سَائِرِ الْكِتَابِ لِيُعْلَمَ أَنَّا
اِكْتَفَيْنَا فِيهِ مِنَ التَّصْفَحِ بِالنَّظَرِ وَالْإِنْتِصَارِ مِنَ الْفِيلِ عَلَى الذَّرَّةِ ، وَلَوْ عُيِّنَا بِحَقِيقَةِ الرَّدِّ صِرْنَا
إِلَى مَا يُزْرِي عَلَى الْكَدِّ وَلَا يُنَالُ بِالْعَدِّ ، بَلْ نَعُودُ إِلَى مَا شَرَطْنَا مِنَ الْإِفْصَاحِ بِمَا لَا يَنْبَغِي
تَرْكُهُ ، وَالتَّجَافِي عَمَّا شَارَكَهُ فِيهِ غَيْرُهُ .

باب المفعول معه

اقتصر المؤلف في هذا الباب على بعض الصفات ، ولم يشرع فيه بشيء من المعرفة ،
فَسَلَّكَ طَرِيقَ النَّصْبِ وَتَاهُ فِيهِ ، وَلَمْ يُثَبِّتْ قَوَاعِدَهُ وَلَا شَيْدَ مَبَانِيهِ ، فَفَرَّقَ بَيْنَ (مَا صَنَعْتَ
وَأَبَاكَ) وَبَيْنَ (اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ) (٢٧٤) ، وَجَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ (٢٧٥) ، وَلَا حَالَةَ أَنَّ الْأَمْرَ
عِنْدَهُ وَاحِدٌ ، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ : (لَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا لَرَضِعَهَا) (٢٧٦) ، وَ (مَا

(٢٧٤) الايضاح ١٩٣ .

(٢٧٥) الايضاح ١٩٥ .

(٢٧٦) الكتاب ١ / ١٥٠ .

زَلْتُ أَسِيرَ وَالْبَيْلَ ، و (ما زِلْتُ وزيداً حَتَّى فَعَلَ)^(٢٧٧) .

وَقَدْ بَعْضُ سَبِيهِ هَذَا الْبَابُ بِقَوْلِهِ : (مَفْعُولٌ بِهِ وَمَفْعُولٌ مَعَهُ)^(٢٧٨) ، وَأَعْرَضَ صَفْحاً عَنِ بَابِ الرَّفْعِ ، وَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ : (أَنْتَ وَشَأْنُكَ) ، و (كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ) ، و (أَنْتَ أَعْلَمُ وَرَبُّكَ)^(٢٧٩) ، وَلَيْسَ لِلنَّصَبِ فِي هَذَا كُلُّهُ سَبِيلٌ ، وَلَا عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِمْ مِمَّا السَّوْجُ فِيهِ الرَّفْعُ وَيَتَوَجَّهُ / ٢٠ و / فِيهِ النَّصَبُ : (مَا أَنْتَ وَزَيْدٌ)^(٢٨٠) ، و (مَا أَنْتَ وَالْفَخْرُ) ، و (كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ) ، وَكَذَلِكَ مَا الْخَفْضُ فِيهِ السَّوْجُ وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ النَّصَبُ^(٢٨١) نَحْوُ قَوْلِهِمْ : مَا لَزَيْدٍ وَالْعَرَبُ يُسَبِّحُهَا بِأَشَدِّ مَا جَدَّ فِي الْعَرَبِ وَأَمَعْنَ فِيهَا بَرْدُ الطَّلَبِ وَأَحْسَنُ ، وَالَّذِي بَيْنَ (الْوَاوِ) و (مَعَ) فِي هَذَا الْبَابِ بَعِيدٌ ، لِأَنَّهَا فِي فِيهِ ضِدَانٌ ، فَإِذَا قُلْتَ : (جَاءَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو) كَانَ (زَيْدٌ) تَابِعاً ، وَفِي قَوْلِكَ : (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) مَتَّبِعاً ، وَبَيَّانٌ هَذَا فِي قَوْلِكَ : (جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ) ، صَارَ الْبَرْدُ شَرْطاً فِي الطَّيَالِسَةِ ، وَلَوْ قُلْتَ : (مَعَ) انْقَلَبَ الْمَعْنَى ، وَهَذِهِ إِشَارَةٌ حَالَةٌ وَلَمَحَةٌ دَالَّةٌ .

(٢٧٧) في الكتاب ١ / ١٥٠ : ما زِلْتُ وزيداً حَتَّى فَعَلَ ، أَي ما زِلْتُ بزييد حَتَّى فَعَلَ . وهو الصواب . وفي الأصل : ما زِلْتُ بزييد . . .

(٢٧٨) المصدر نفسه .

(٢٧٩) الكتاب ١ / ١٥٤ .

(٢٨٠) الكتاب ١ / ١٥٢ - ١٥٣ .

(٢٨١) الكتاب ١ / ١٥٢ .

بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ

وهذا^(٢٨٦) أيضاً قَصَرَهُ عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْهِ فِي الْمَصْدَرِ ، وَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ فِي الْجَوْهَرِ ، وَلَا أَجْرَى الْخَافِضِ بَاباً يُعْلَمُ بِهِ مَوْضِعُ إِثْبَاتِهِ مِنْ حَذْفِهِ ، وَلَا مَا يَتَوَجَّهُ فِي إِبْهَامِ الْمَصْدَرِ وَحَلِّهِ ، وَمَا الدَّلِيلُ الْمَفْرَقُ صَحَّةَ وَدَفْعَهُ فِي قَوْلِكَ : (أَعَدَدْتُهَا أَنْ يَمِيلَ الْحَائِطُ) وَنَحْوِهِ ، وَثُوبٌ بَعْدَ هَذَا انْقِضَ فَائِدَتُهُ عَلَى الْحَذِّ الْمُرْتَبِّ فِيهِ ، وَالنِّزَاعُ الْمَكْتُوبُ فِيهِ .

باب الحال

عُدَّ في هذا الباب أنواع الحال ، وجال فيها كل مجال ، غير أنه حَذَفَ التفسيرَ وأوجَزَ ، فلا العدة أنجزَ ، ولا الفائدة أحرَزَ ، وسَوَّى بين الحال والظرف في العاملين^(٢٨٣) ، وبينها بُعدَ المشرقين ، لأنَّ العامل في الحال لا يكون إلا لفظياً ، والعامل في الظرف لا يكون إلا معنوياً ، وقد فَرَّقَ سيبويه بين الحال والظرف في أول كتابه ، وأفرَّده باباً على حياله^(٢٨٤) ، هذا مع استوائهما في قُطْعِ الفعل عليهما وتضمُّنه لهما ، وجواز التصرف بالتقديم والتأخير فيهما ، وإخراج التمييز في بعض الأحوال عنهما ،

وإنَّ الذي بيَّني وبينَ بني أبي
وبينَ بني عَمِّي لِمُخْتَلِفٍ جِدًّا
لكلِّ سبيلٍ عن أخيه ومذهبٍ
فإلا يكنْ نقضاً بحالٍ يكنْ ضداً^(٢٨٥)

ثمَّ جاءَ بعدُ باحتجاجٍ ضعيفٍ ليفصلَ بينَ العواملِ في الأحوالِ وبينها في الظروفِ ، فوضَعَ مثلاً واهيةً الأصولِ غيرَ صحيحةِ التأويلِ ، منها / ٢٠ ظ (زيدُ في الدارِ قائماً)^(٢٨٦) ، ولمْ يَعرِضْ لزمانِ فعلٍ مَنْ أَذهَلَهُ ضَغْطُ الحالِ ، وعدلَ بنظرِهِ ضيقُ المجالِ .

-
- (٢٨٣) الايضاح ١٩٩ .
(٢٨٤) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٢٠ : (هذا بابٌ ما يعملُ فيه الفعلُ فيبتصبُّ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ وليس بمفعول) .
(٢٨٥) البيتان للمقنَّع الكندي في : حاشية البحري ٢٤٠ .
(٢٨٦) الايضاح ١٩٩ ، وفيه : (في الدارِ زيدٌ قائماً) .

ثُمَّ قَالَ : فالعاملُ في قائماً (المعنى الذي هو في الدار) (٢٨٧) ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِذَلِكَ المعنى ، فَإِنْ كَانَ مُسْتَقَرًّا فَهُوَ عاملٌ لفظيٌّ (٢٨٨) عَمَلُهُ فِي الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ ، وَالظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ ، وَالْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ عَمَلٌ وَاحِدٌ ، وَإِنْ كَانَ شَيْئًا عَمَلُهُ وَنَجْهُهُ سَلَمْنَا ذَلِكَ لَهُ حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ عَلَيْنَا بِحَوْلِهِ .

ثُمَّ صَرَّفَ (٢٨٩) عَلَى هَذَا الْمَثَالِ ضُرُوبَ التَّصْرِيفِ مِنْ مُنْكَرٍ وَمَعْرُوفٍ ، وَمُخْتَلَفٍ وَمَالُوفٍ ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّ لِلتَّقْدِيمِ حُكْمًا يَوْجِبُهُ ، وَلِلتَّأْخِيرِ مَانِعًا يَحْجِبُهُ ، وَلَا تَثْرِيبَ عَلَيْهِ فِي هَذَا فَكُلُّهُمْ يَجْهَلُهُ ، لِأَنَّهُمْ يُجِيزُونَ (مُنْطَلَقُ زَيْدٍ) ، وَمَا أَجَاؤُهُ إِلَّا الْخَلِيلُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ . وَالَّذِي يَمْنَعُ (قَائِمًا فِي الدَّارِ زَيْدٌ) ، وَ (قَائِمًا زَيْدٌ فِي الدَّارِ) ، وَ (زَيْدٌ قَائِمًا فِي الدَّارِ) ، تَعَلُّقُ الْجَارِ بِهِ ، فَإِنْ نَصَبَ بَقِيَ الْمُبْتَدَأُ بِلَا خَبَرٍ ، وَمَا بَعْدَ هَذَا مِنَ الْقَوْلِ تَشْدُقُ وَهَذَرُ ، وَخَذُّهُ إِلَى غَيْرِ وَزَرٍ .

ثُمَّ صَحَّحَ (٢٩٠) وَخَشَرَ مَا فَرَّقَ سَيَبُوهُ فِي الْكِتَابِ عَلَى مَرَاتِبٍ فِي الْأَبْوَابِ ، اسْتَطَالَتْ عَلَى الْمُبْتَدِئِينَ ، وَمِبَاهَةً عَلَى السَّامِعِينَ ، وَإِنَّمَا مَثَلُهُ فِيهَا جَمَعَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ التَّرَاجُمِ الْمُسْطَرَّةِ ، وَلَمْ يَضَعْ إِلَى جَنْبِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا قَضَايَا مَعْبَرَةٍ ، وَلَا فَوَائِدَ مَجْرَدَةٍ ، ثُمَّ تَكَلَّفَ الْقِيَامَ عَلَى الْكَلَامِ ، وَالْوَفَاءَ بِالسُّؤَالِ وَالْجَوَابِ ، مَثَلُ مَنْ جَمَعَ أَسْمَاءَ السُّورِ الْمِائَةِ وَالْأَرْبَعِ عَشْرَةِ ، وَلَمْ يَأْتِ بِمَا فِيهَا مِنَ الْآيَاتِ الْمَحْكَمَاتِ ، وَالْفَوَاصِلِ الْمَعْجَزَاتِ ، ثُمَّ كَلَّفَ الْقِيَامَ بِالْمَفْرُوضَاتِ ، وَالْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجَّ وَالْجِهَادَ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ تَمَّا فَرَضَ دِينُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْعِبَادِ ، وَمَا يَنْبَغِي لِمَنْ يُؤْخَذُ عَنْهُ ، وَيُرْجَعُ إِلَى رَأْيِهِ وَيُسْتَمْعُ مِنْهُ ، أَنْ يَرْضَى وَيَمْتَعَ بِهَذِهِ الْمُرْتَبَةِ ، وَيُنْزَلَ نَفْسُهُ فِي هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

(٢٨٧) الايضاح : ١٩٩ .

(٢٨٨) في الاصل : لفظياً .

(٢٨٩) الايضاح ٢٠٠ .

(٢٩٠) في الاصل : صح .

باب التمييز

قال : (جُمْلَةُ التَّمْيِيزِ أَنْ يَحْتَمَلَ الشَّيْءُ وَجْهًا قُتِبَتْهُ بِأَحَدِهَا) (٢٩١) ، وهكذا الشرط في الحالِ سَوَاءً ، فَلَمْ يَقَعْ فَرْقٌ ، وَأَخْبَرَ عَنِ الْجُمْلَةِ بِأَنْ تَحْتَمَلَ ، وَهَذَا خَلَفَ كَأَنَّهُ قَالَ : (جَمَاعَةُ الْقَوْمِ أَنْ يَقُومُوا) ، و (جُمْلَةُ / ٢١ و / الْبَرُّ أَنْ يُكَالَ) .

وقال : (الشَّيْءُ) ، وَذَلِكَ الشَّيْءُ يَكُونُ فِعْلًا فَيَكُونُ الْبَيَانُ لِبَابِ الْحَالِ ، وَيَكُونُ اسْمًا لِبَابِ التَّمْيِيزِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ بُيِّنَتْ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) ، مِنْهَا أَنَّ الْحَالَ تَبْيِينُ مَا أَنْبَهُمْ عَلَيْهِ الْعَوَامِلُ ، وَالتَّمْيِيزُ تَبْيِينُ مَا أَنْبَهُمْ عَلَيْهِ الْمَعْمُولُ فِيهِ .
وَقَالَ فِي الْبَابِ : (فَالْمَنْصُوبُ هُوَ الْمَرْفُوعُ) (٢٩٢) ، يَعْنِي أَنَّ الْأِسْمَ الَّذِي يُمَيِّزُ بِهِ حَالًا مَحَلَّهُ الْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ : (اِمْتَلَأْ مَاءً) ، وَلَا يُقَالُ : (اِمْتَلَأْ الْمَاءَ) ، وَتَقُولُ : (أَنْتَ أَضَلُّ النَّاسِ عَبْدًا) ، وَالْعَبْدُ لَيْسَ بِالْمَخَاطَبِ ، وَهَذَا تَضْيِيعٌ وَتَقْرِيطٌ لَا يَلِيقُ بِأَعْيَانٍ مَنْ نَحْوَتُهُ يَرْتَبِطُ بِهَا عَيْنُ الْبَحْرِ الشَّارِبِ مِنْهَا لَحِينَهُ ، فَالْمَارَّةُ تَحَامَاهُ ، وَتَرْجُرُ الْجَاهِلُ عَنْهُ وَتَنْهَاهُ .

(٢٩١) الايضاح ٢٠٣ .

(٢٩٢) الايضاح ٢٠٣ والعبارة فيه : (فالمنصوب في هذا الموضع هو مرفوع في المعنى) .

باب الاستثناء

قال : (لَيْسَ يَخْلُو الاستثناء مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامٍ مُوجِبٍ أَوْ غَيْرِ مُوجِبٍ) (٢٩٣) ، عجمجةٌ ولا طَحْنٌ ، وَمَنْ قَصَرَ الإِيجَابَ عَلَى الاستثناءِ دُونَ غَيْرِهِ مِمَّا يُخْبَرُ بِهِ وَعَنْهُ مِنْ فَاعِلٍ ، وَمَفْعُولٍ ، وَمَبْتَدَأٍ ، وَكَانَ ، وَإِنَّ ، وَظَنَّ ؟ لَقَدْ نَحَا الغَرَضُ هِمَّتَهُ ، وَأَبْقَظَ مِنَ الغَفْلَةِ . (٢٩٤)

وقال : (أَوْ غَيْرِ مُوجِبٍ) ، وَلَوْ قَالَ : مِنْهُ لَكَانَ أَقْرَبَ (٢٩٥) وَأَهْذَبَ وَلَمْ يَتَكَلَّفْ لَفْظَ غَيْرٍ فِيهَا لَا يَعُودُ بِخَيْرٍ وَلَا مَبَرٍّ ، وَإِنَّمَا يَقُومُ العِذْرُ فِي هَذَا إِذَا ضَاقَتِ اللُّغَةُ عَنْ نَفْيِ الخَفِيفِ وَالثَّقِيلِ ، أَوْ عَذَلَ الأَدَبُ عَنِ اللَّفْظِ القَبِيحِ إِلَى الجميلِ كَقَوْلِكَ : لَا ثَقِيلٌ وَلَا خَفِيفٌ فِي السَّمَاءِ وَالنَّجُومِ ، وَالبَّخِيلُ غَيْرُ الكَرِيمِ .

ثُمَّ قَالَ : (فَإِنْ كَانَ الكَلَامُ غَيْرَ مُوجِبٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو [مِنْ] أَنْ يَكُونَ تَامًا أَوْ غَيْرَ تَامٍ) (٢٩٦) ، وَهَذَا أَيْضًا كَالأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : نَاقِصًا كَانَ أَحْصَرَ ، وَعَلَى الْمَعْنَى أَذَلَّ ، وَلَيْسَ فِي الْعَالَمِ شَيْءٌ يُخْرَجُ مِنْ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ ، فَمَا بَالُ غَيْرِ المُوجِبِ يَخْتَصُّ بِهَذَا الوَصْفِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الخَلْقِ .

ثُمَّ قَالَ : (فَغَيْرُ التَّامِّ مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ ، وَالتَّامُّ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ) (٢٩٧) ، وَهَذَا الكَلَامُ فَارِعٌ ، لَا مُفِيدٌ وَلَا سَائِغٌ ، وَلَوْ سَاعًى فِي التَّامِّ وَغَيْرِ التَّامِّ قَوْلُهُ وَتَبَّتْ فِي ذَلِكَ رَأْيُهُ كَانَ الْأَصُوبُ أَنْ يُوصَفَ بِالتَّامِّ (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ) ، وَيُوصَفَ بِالنَّقْصَانِ (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ) ، / ٢١ ظ / لِأَنَّ الْأَوَّلَ عَامٌّ فِي نَفْيِ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ ، وَالثَّانِي خَاصٌّ فِي نَفْيِ مَا لَيْسَ بِأَحَدٍ ، وَالْعَامُّ أَمُّ مِنَ الْخَاصِّ ، بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْكَلَامَيْنِ صَحِيحٌ الْمَعْنَى ، قَائِمٌ الْغِنَاءُ ،

(٢٩٣) الإيضاح : ٢٠٥ .

(٢٩٤) مكان النقط كلمتان لم استطع قراءتهما .

(٢٩٥) في الأصل : وَلَوْ قَالَ : أَوْ غَيْرِ مُوجِبٍ مِنْهُ وَأَهْذَبَ . وَهِيَ غَيْرُ مَفْهُومَةٍ ، وَأَرَى الصَّوَابَ فِيهَا أَثَبْتُ .

(٢٩٦) الإيضاح : ٢٠٥ ، والزيادة منه .

(٢٩٧) الإيضاح ٢٠٥ - ٢٠٦ ، وفيه : فَمَثَلُ غَيْرِ التَّامِّ . . وَمَثَلُ التَّامِّ نَحْوُ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ . . .) .

سريع الدلالة .

وَتَنَجَّافِي لَهُ عَنْ قَوْلِهِ : (وَكَذَلِكَ : لَا أَخَذَ فِيهَا إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ ، حَمَلَتْ عَبْدُ اللَّهِ عَلَى مَوْضِعِ (لَا) مَعَ أَحَدٍ)^(٢٩٨) ، لِأَنَّ هَذَا غَلَطٌ قَدْ شَمَلَ النَّاسَ حَتَّى أَجَازُوا الرِّفْعَ وَالنَّصَبَ فِي (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ، وَرَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَخْتَارُ النَّصَبَ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مُنْقَطِعٌ ، وَسَوَّغَ بَعْضُهُمْ اسْتِثْنَاءَ الْكَثِيرِ مِنَ الْقَلِيلِ ، وَاحْتِجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ »^(٢٩٩) وَقَدْ ثَبَتَ فُسَادُ هَذَا الْقَوْلِ فِي رِسَالَةٍ مَشْهُورَةٍ^(٣٠٠) بِأَيْدِي النَّاسِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

بَابُ مَا جَاءَ بِمَعْنَى (إِلَّا) مِنَ الْكَلِمِ

جاءَ في هذا البابِ بِكَلَامٍ مُخْتَلٍ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : (أَصْلُ (غَيْرِ) أَنْ تَكُونَ صِفَةً ، وَأَصْلُ (إِلَّا) أَنْ تَكُونَ اسْتِثْنَاءً ، ثُمَّ تَدْخُلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا عَلَى صَاحِبَةٍ ، فَيَجُوزُ فِي قَوْلِكَ : جَاءَنِي الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ)^(٣٠١) ، فَأَجَازَ الصِّفَةَ بِـ (غَيْرِ) بَعْدَ رَعْمِهِ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنَّ تَكُونَ صِفَةً ، وَإِنَّمَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُجَيَّءَ بِمَسْأَلَةٍ فِيهَا (إِلَّا) ، فَتَكُونُ قَدْ خَرَجَتْ مِنْ بَابِهَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَمْ يُعْطِ فِي ذَلِكَ قِيَاسًا يَعْتَمَدُ عَلَيْهِ ، وَلَا حَدًّا يُنْتَهَى إِلَيْهِ ، وَلَا فِي الْقَوْمِ إِذْ خَيْرٌ بَيْنَ النِّعَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ ، بَيْنَ الْجَنَسِ وَالْفُسَادِ ، وَبَيْنَهُمَا رَكْضُ الْجِيَادِ ، وَطَلْقُ الْأَهْمَادِ .

ثُمَّ قَالَ : (وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ »)^(٣٠٢)

(٢٩٨) الإيضاح ٢٠٦ .

(٢٩٩) الحجر ٤٢ .

(٣٠٠) وهي رسالته في منع استثناء الكثير من القليل .

(٣٠١) الإيضاح ٢٠٩ ، وفيه : فيجوز في قولك (جاءني القوم غير زيد) أن تجعل (غير) صفة للقوم فتقول : (جاءني القوم غير زيد) .

(٣٠٢) النساء ٩٥ ، قرأ الكسائي ونافع وابن عامر بالنصب على الاستثناء من القاعدين ، وقرأ الباقر بالرفع على أن (غير) صفة للقاعدين . (الكشف ١ / ٣٩٦ ، التيسير ٩٧) ، وينظر في أعرابها : مشكل أعراب القرآن ٢٠٦ والدر المصون ٤ / ٧٦ .

مَنْ رَفَعَهُ جَعَلَهُ صَفَةً للقاعدين . وَمَنْ جَرَّ جَعَلَهُ صَفَةً للمؤمنين ، وَمَنْ نَصَبَ جَعَلَهُ استثناءً (٣٠٣) ، وهذا تقصيرٌ ، لا يجوزُ هنا استثناء البتَّة ، يدلُّك على ذلك أنك لا تقول : لا يَسْتَوِي القاعدون من المؤمنين إلَّا ذوي الضَّرَرِ ، ولا يجوزُ الاستثناء لأنك إنما تعني به قومًا بأعيانهم ، ولا يُمكنك إخراج واحدٍ منهم ، وَقَدْ أَثْبَتَهُ فِيهِمُ الْمَسْوِي لَهُمْ ، والایجاب قبل النفي ، ولكنَّ تَنَصُّبَهُ على الحالِ ، لأنَّه بمنزلة النعتِ في حَمَلِ القاعدين على الجنس لا على التعيين والعهد .

وَنَحْوُ مِنْهُ / ٢٢ و / « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ » (٣٠٤) ، و « جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا » (٣٠٥) ، لا يجوزُ الاستثناء في شيءٍ منه ، لأنَّ الجوابَ قَدْ ثَبَتَ سَبَبُهُ ، فَلَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِحَلِّ شَيْءٍ مِنْهُ ، وَاتَّبَعَهُ فِي هَذَا الرَّأْيِ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّي (٣٠٦) وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ (٣٠٧) ، إِلَّا أَنَّهُمَا تَلَاوِيَا ذَلِكَ التَّلَافِي ، وَتَدَارَكَا مِنْ قَوْلِهِ مَا وَهَى ، بِزَعْمِهِمَا أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ ، فَتَهَافَتَا فِي الْعُفْلَةِ ، وَزَادَا فِي الطَّيْنِ بَلَّهُ ، (ضِغْتُ عَلَى إِبَالَةٍ) (٣٠٨) ، وَكَيْفَ يَكُونُ مُنْقَطِعًا مِنَ الْأَوَّلِ وَقَدْ دَخَلَ الْمُسْتَثْنَى فِي الْعَمَلِ ، وَإِنَّمَا يَنْقَطِعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْضًا لِمَا قَبْلَهُ ، فَلَا يُسْتَثْنَى مِنْهُ وَلَا يَدْخُلُ فِي الْعَمَلِ وَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ ، فَيَتِمُّ لَهُ بِذَلِكَ الْانْقِطَاعُ عَنْهُ ، فَلَا يَكُونُ النَّصْبُ إِلَّا عَلَى الْحَالِ ، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ سَيَبُوه لِأَنَّ فَائِدَتَهُ وَفَائِدَةَ النَّعْتِ فِي هَذَا سَوَاءٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ثُمَّ تَلَا (٣٠٩) قَوْلَهُ تَعَالَى : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » (٣١٠) ، وَحَمَلَ عَلَى هَذَا مَا

-
- (٣٠٣) الايضاح ٢٠٩ .
 (٣٠٤) الأنبياء ٢٢ .
 (٣٠٥) الايضاح ٢٠٩ . والعبارة فيه : (جاءني القوم إلا زيد) .
 (٣٠٦) مشكل اعراب القرآن ٤٧٨ . ومكي بن أبي طالب القيسي المغربي ، ت ٤٣٧ هـ . (معجم الادباء ٩ / ١٦٩ ، انباه الرواة ٣ / ٣١٥ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٩٨) .
 (٣٠٧) أحمد بن عمار المقرئ ، ت بعد ٤٣٠ هـ . (جذوة المقتبس ١٠٦ ، الصلة ١ / ٨٦ ، معرفة القراء الكبير ٣٢٠) .
 (٣٠٨) جهرة الأمثال ٢ / ٦ . ويضرب مثلاً للرجل يحمل صاحبه المكروه ، ثم يزيده منه .
 (٣٠٩) الايضاح ٢٠٩ .
 (٣١٠) الأنبياء ٢٢ .

قَدَّمْنَاهُ بِمَا يُنْعَتُ بِهِ وَيُسْتَشْتَى مِنْهُ ، وَقَدْ نَصَّ سَيَبُوه^(٣١١) عَلَيْهِ وَمَنَعَ النَّصْبَ فِيهِ بِمَا لَا غَايَةَ بَعْدَهُ .

بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ

خَلَطَ فِي هَذَا الْبَابِ بَيْنَ مَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ وَالْبَدَلُ وَبَيْنَ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ^(٣١٢) : (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حَمَارًا وَالْأَحْمَارُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجِمَ »^(٣١٣) مَنْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ ، قَالَ سَيَبُوه : (هَذَا بَابٌ مَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى مَعْنَى وَلَكِنْ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ . . . » الْآيَةُ)^(٣١٤) .

فصل

قَوْلُهُ : (ذَكَرُ الضَّرْبِ الثَّانِي)^(٣١٥) ، لَيْسَ فِي هَذَا الضَّرْبِ شَيْءٌ يَخْتَصُّ بِالرَّدِّ دُونَ شَيْءٍ حَتَّى يَصْلُحَ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَيَجْرِي الْقَوْلُ فِيهِ عَلَى أَصْلِهِ ، وَمَا يَتَوَجَّهُ فِيهِ وَمَا لَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ ، وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ نَصْبِهِ فِي :

(٣١١) ينظر : الكتاب ١ / ٣٧٠ . (هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده بمنزلة مثل وغير) . .

(٣١٢) الايضاح ٢١١ .

(٣١٣) هود ٤٣ .

(٣١٤) الكتاب ١ / ٣٦٦ ، وينظر في الآية : معاني القرآن ٢ / ١٥ والبحر المحيط ٥ / ٢٢٧ .

(٣١٥) الايضاح ٢١٢ .

ما أَنْتِ جَارَةٌ^(٣١٦)

وبينه في « أُمَّةً وَاحِدَةً »^(٣١٧) ، وهذا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَفَرُّغٍ كَثِيرٍ ، وَعِنَايَةٍ شَدِيدَةٍ ، وَقَدْ
قَدَّمْنَا الْعُذْرَ فِي هَذَا بِمَا نَحْنُ بِسَبِيلِهِ مِنْ لَوْمِ الْبَحْثِ وَزَهْدِ إِيْتَاءِ الْوَقْتِ . / ٢٢ ظ /
فَفِيمَ تُدِيرُ الْكَاسَ وَالشَّرْبَ نُومًا
وَتَطْلُعُ شَمْسًا وَالْعَيُونَ الذِّكَا رُمْدًا^(٣١٨)
وَلَوْ عَلِمْنَا أَنَّ إِضْوَاحَ الْحَقِّ يُجْدِي وَالْإِفْصَاحَ بِهِ يَنْمَى لَبَيَّنَّا مِنْهُ مَا يَرُوقُ فَضْلُهُ ، وَلَا
يَسَعُ ذُوهُمَّةَ جَهْلِهِ ، وَلَكِنَّهُ كَمَا قَالَ^(٣١٩) :
هَذَا زَمَانُ الْكَاسِ فِيهِ عَلَى
تِيهِ الْمُلُوكِ وَأَخْلَاقِ الْمَسَاكِينِ

بَابُ تَمْيِيزِ الْأَعْدَادِ

لَمْ يَتَلَبَّسْ فِي هَذَا الْبَابِ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ وَلَا تَعْلِيمِهِ ، وَلَا وَصْفٍ عَلَى تَرْتِيبٍ ، وَإِذَا
نَظَرَ النَّاطِرُ فِيهِ خَرَجَ مِنْهُ كَمَا دَخَلَ فِيهِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : (أَسْمَاءُ الْأَعْدَادِ تَمْيِيزُ لَابْهَامِهَا مِنْ
حَيْثُ كَانَتْ تَقَعُ عَلَى جَمِيعِ الْمَعْدُودَاتِ)^(٣٢٠) ، وَلَوْ قَالَ : (لَأَنَّهَا مُبْهَمَةٌ عَلَى جَمِيعِ
الْمَعْدُودَاتِ) لَاسْتَفْنَى عَنْ قَوْلِهِ : (مِنْ حَيْثُ كَانَتْ تَقَعُ) ، وَجَعَلَ الْأَعْدَادَ مُبْهَمَةً عَلَى
الْمَعْدُودَاتِ ، وَهَذِهِ عَشْرَةٌ لَا يَتَنَعَّشُ مِنْهَا ، وَزَلَّةٌ لَا يَتَوَجَّهُ الْعُذْرُ عَنْهَا ، لِأَنَّ الْعَدَدَ هُوَ

(٣١٦) هذا جزء من بيت للأعشى ، وتماه في ديوانه ١٥٣ :

بَاتَتْ لَتُحَرِّتَنَا عَفَاةً يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

(٣١٧) الأنبياء : ٩٢ ، المؤمنون : ٥٢ . ولم يستشهد بها في الإيضاح ، وإنما استشهد بقوله تعالى : « هذه ناقة
الله لكم آية » (الاعراف ٧٣) ، وشبه نصب (جارة) على الحال بنصب (آية) فيها على الحال .

(٣١٨) كذا في الأصل .

(٣١٩) كذا في الأصل .

(٣٢٠) الإيضاح ٢١٥ وليست فيه كلمة (تمyiz) .

المعدود ، كما أَنَّ النقص هو المنقوص ، والخط هو المخبوط ، والنضد < هو > المنضود ،
والقبض < هو > المقبوض ، قالوا : دَخَلَ فِي الْقَبْضِ ، وهذا مَقِيسٌ مُطَرَّدٌ ، إِنَّمَا جَرَى
لَفْظُهُ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : مَا كَانَ اسْمًا لِعِدَّةٍ نَحْوِ ثَلَاثَةٍ وَعَشْرَةٍ وَعَشْرِينَ وَمِثْلِهِ
وَنَحْوِهَا ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَبْيِينِ جِنْسٍ مَا أَضَفْتَ إِلَيْهِ ، أَوْ فَسَّرْتَ بِهِ ، كَأَنَّهَا مَبْهَمَةٌ عَلَى كُلِّ عَدَدٍ
أَوْ عَلَى كُلِّ مَعْدُودٍ ، أَيُّ ذَلِكَ شَاءَ .

بَابُ كَمْ

شُغِلَ فِي هَذَا الْبَابِ بِخَلْطِ الْأَلْفَاظِ بِالْإِعْرَابِ ، وَتَقْدِيمِ مَا عَهْدُ تَأْخِيرُهُ ، وَتَرْكِ مَا
يَتَعَيَّنُ تَفْسِيرُهُ ، مَعَ كَثْرَةِ الْخِطَابِ ، وَقِلَّةِ الصَّوَابِ ، فَمَنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ خَرَجَ مِنْهُ كَمَا دَخَلَ
فِيهِ ، فَكِتَابُ (الْجُمْلُ) فِي هَذَا وَغَيْرِهِ أَنْفَعُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

بَابُ النِّدَاءِ

وهذا أيضاً من سوء العبارة ، ويُعَدُّ الْإِشَارَةُ ، وَتَقْدِيمِ مَا يَنْبَغِي تَأْخِيرُهُ ، وَتَعْلِيلُهُ
بِمَا يَتَعَدُّ تَأْوِيلُهُ عَلَى رَتْبِهِ فِيهَا تَقَدُّمٌ ، وَمَنْ أَشَبَّهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ^(٣٢١) ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : (الْأَسْمَاءُ
الْمُنَادَاةُ)^(٣٢٢) ، بهذا اللفظ ، وَلَعَلَّهُ مِنَ الْكَاتِبِ / ٢٣ و / وَهُمْ ، وَفِيهِ الْإِضَافَةُ إِلَى
(أَنْ) ، وَفِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَبْوَابِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ : (بِدَلَالَةِ أَنْ كُلَّ مَوْضِعٍ يَقَعُ فِيهِ اسْمٌ)^(٣٢٣) ،
وَهَذِهِ عُجْمَةٌ قَبِيحَةٌ ، تَنْبُو عَنْهَا الْأَسْمَاءُ ، وَلَا تَقْبَلُهَا الطَّبَاعُ ، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِي هَذَا فِيمَا

(٣٢١) ينظر : الفاخر ٨٤ ، مجمع الأمثال ٢ / ٣٠٠ .

(٣٢٢) الإيضاح ٢٢٧ .

(٣٢٣) الإيضاح ٢٢٩ . وعبارته : (بدلالة أَنْ كُلَّ مَوْضِعٍ تَقَعُ فِيهِ أَسْمَاءُ يَكُونُ فِيهَا دَلَالَاتٌ عَلَى الْخِطَابِ) .
وهذا الذي أثبتته ابن الطراوة فيه اقتطاع للنص وإفساد للعبارة لكي يستطيع وصفها بالعجمة .

مَضَى مِنَ الرِّسَالَةِ (٣٢١) ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَقَالَ فِي النِّكَرَةِ : (بِدَلَالَةِ أَنْ يَدَّاهُ شَائِعٌ) (٣٢٢) ، فَأَخْبَرَ عَنِ النَّدَاءِ وَهُوَ يَرِيدُ
الْمُنَادَى ، حِينَ ذَهَبَ بِهِ الْفِكْرُ وَازْدَحَامُ النَّظَرِ ، حَتَّى قَلَبَ الْخَبَرَ عَنْ وَجْهِهِ وَصَيَّرَهُ لغيرِ مَنْ
هُوَ لَهُ ، وَفِي هَذَا الْمُنَادَى الْمُنْكَورِ نَظَرٌ يَتَّبِعُ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) .

وَقَالَ : (فَإِنْ وَصَفْتَهُ بِمُضَافٍ) (٣٢٣) ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ لَا نَعْرَضُ لَهُ فِيهِ ، لِأَنَّ رَأْيَ
النَّاسِ كُلَّهُمْ رَاجِعٌ إِلَيْهِ (٣٢٤) ، وَصَوَابُ ذَلِكَ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَقَالَ : (وَعَطَفَ الْبَيَانَ كَالصِّفَةِ ، تَقُولُ : يَا زَيْدُ زَيْدٌ وَزَيْدٌ) (٣٢٥) ، وَهَذَا تَوْكِيدٌ
لَا عَطْفُ بَيَانٍ ، لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ يَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ كَمَا يَجْرِي الْوَصْفُ ، فَلَا يَكُونُ لَفْظُهُمَا
وَاحِدًا ، وَإِنَّمَا هُوَ تَوْكِيدٌ لَفْظِيٌّ يَلْزِمُهُ لَفْظُ الْمُؤَكَّدِ ، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ كَمَا يَجُوزُ فِي التَّوْكِيدِ
الْمَعْنَوِيِّ الَّذِي هُوَ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ وَبَابُهُ (٣٢٦) ، فَأَمَّا قَوْلُهُ (٣٢٧) :

يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا

فَعَلَى غَيْرِ هَذَا ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

وَقَالَ : (الْمُضَافُ عَامِلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ) (٣٢٨) ، وَالْأَسْمَاءُ يُعْمَلُ فِيهَا وَلَا تَعْمَلُ .

-
- (٣٢٤) تنظر الصفحة ٤٧ من التحقيق .
(٣٢٥) الإيضاح ٢٢٩ وعبارته لا غبار عليها وهي : (فأما المفرد النكرة فلم يبين لأنه لم يقع هذا الموقع بدلالة
أَنْ نَدَّاهُ شَائِعٌ) .
(٣٢٦) الإيضاح ٢٣٠ .
(٣٢٧) ينظر : الكتاب ١ / ٣٠٤ .
(٣٢٨) الإيضاح ٢٣١ ، وفيه : (يا زَيْدُ زَيْدٌ عَلَى اللَّفْظِ ، وَيَا زَيْدُ زَيْدٌ عَلَى الْمَوْضِعِ) .
(٣٢٩) ينظر : الكتاب ١ / ٣٠٤ ، الْمُقْتَضَبُ ٤ / ٢١٠ ، الْإِنْصَاحُ ٢٠٣ .
(٣٣٠) رُؤْيَا فِي مِلْحَقَاتِ دِيوانِهِ ١٧٤ . وَيَنْظُرُ : الْكِتَابُ ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، تَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ
٣٠٤ / ١ .
(٣٣١) الإيضاح : ٢٣٥ .

باب النفي بلا

أَنشَدَ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلَهُ (٣٣١) :

وَرَدَّ جَاوِزُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً

وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَضْبُوحُ

قال : (إِنْ شئتَ جَعَلْتُ مَضْبُوحاً صفةً عَلَى الْمَوْضِعِ وَأَضْمَرْتُ الْخَبَرَ ، وَإِنْ شئتَ جَعَلْتَهُ خَبِراً) (٣٣١) ، وَهَذَا جَهْلٌ بِالْمَعْنَى الْمَقْصُودِ إِلَيْهِ ، أَوْ رَدٌّ عَلَى سَبِيهِ قَالَ بَعْدَ وَضْعِ الْبَيْتِ : (لَمَّا صَارَ خَبِراً جَرَى عَلَى) (٣٣١) التَّأْلِيفِ ، وَنُصِبَ نَفْسُهُ لِلتَّصْنِيفِ أَنْ يَجْهَلَ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ الْمُتَصَوِّبَاتِ ، وَيُلْحَى عَلَى هَذِهِ الْمُسْطَرَّاتِ ، إِلَّا أَنْ يَزْعُمَ أَنَّ رَأْيَهُ خِلَافُهَا ، فَمِنْ الْحَقِّ أَنْ يَعَارِضَ بِسَبِيهِ سَبِيهِ ، ثُمَّ يَدْفَعُ قَوْلَهُ ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ بِمَا اتَّجَهَ لَهُ مِنَ الْحَقِّ وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ النَّعْتُ فِي هَذَا بِحَالٍ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ أَنْ يَنْفِيَ الْوِلْدَانِ الْمَضْبُوحِينَ / ٢٣ ظ / فَيُخَرِّجُهُمْ مِنَ الدُّنْيَا أَوْ مِنَ الْوُجُودِ ، وَإِنَّمَا زَعَمَ أَنَّهُمْ لَا يُصْبِحُونَ لِعَدَمِ اللَّبَنِ وَشِدَّةِ الزَّمَانِ (٣٣٥) ، وَمَا أَرَاهُ إِلَّا قَاسَ قَوْلَهُ عَلَى قَوْلِ الْآخِرِ (٣٣١) :

وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبُ

فَهَذَا غَيْرُ ذَلِكَ ، فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا ، وَلَا فَهَمَ عَنْ سَبِيهِ فَهَمًا .

(٣٣٢) الْبَيْتُ لِرَجُلٍ مِنَ النَّبِيِّ فِي الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ ٢٤٥ وَإِبْضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِبْضَاحِ ٢٧١ ، وَنُسِبَ إِلَى حَاتِمِ

الطَّائِي ، يَنْظُرُ : دِيْوَانُهُ ٣١١ (مَا نُسِبَ إِلَى حَاتِمٍ وَلَيْسَ لَهُ) ، وَهُوَ مُلَقَّبٌ مِنْ بَيْنَيْنِ هُمَا :

وَرَدَّ جَاوِزُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَابِ تَمْلِيعُ

إِذَا اللَّفَّاحُ غَدَّتْ مُلْقَى أَصْرَتُهَا وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَضْبُوحُ

(٣٣٣) الْإِبْضَاحُ : ٢٤٠ . وَمَكَانُ النِّقَاطِ كَلِمَةٌ غَيْرُ مَقْرُوءَةٍ .

(٣٣٤) الْكِتَابُ ١ / ٣٥٦ ، وَفِيهِ : لَمَّا صَارَ خَبِراً جَرَى عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَيَبْدُو أَنَّ هُنَاكَ سَقَطَ فِي النَّصْرِ .

(٣٣٥) يَنْظُرُ فِي تَوْجِيهِ الْمَعْنَى : النَّكْتُ ٦٠٧ ، شَرْحُ الْفَصْلِ ١ / ١٠٧ .

(٣٣٦) أَمْرُ الْقَيْسِ ، دِيْوَانُهُ ٢٢٧ ، الْكِتَابُ ١ / ٣٥٣ ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ رَفْعُ (مَطْلُوبٌ) حَمَلًا عَلَى مَوْضِعِ

(لَا) وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ ، وَصَدَرَهُ :

وَيَلْتَمِهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةٌ

بَابُ النَكْرَةِ الْمُضَافَةِ

نَصَّ فِي هَذَا الْبَابِ وَالَّذِي بَعْدَهُ كَلَامَ سَبِيحِيهِ مُفَرَّقاً ، مُقَدِّماً وَمُؤَخَّراً ، بِالْفَافِ هَجِينَةً ، وَعِبَارَاتٍ غَيْرِ مُبِينَةٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ : (لَا مُرُورَ ثَابِتٍ بِزَيْدٍ) (٣٣٧) ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ اللَّفْظِ الرِّكْبِ ، وَاللَّفْظِ الْبَعِيدِ ، وَكَيْفَ يَقَعُ مَعَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ الْآخَرَى فِي أَنَّ الْعَرَضَ لَا يَثْبُتُ زَمَانَيْنِ .

اعْهَدْ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي

لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ
هَيْهَاتَ مَا يَتَعَلَّقُ هَذَا الْجَارُ وَالْظَرْفُ بِهِ الْظَرْفُ مِنَ السَّرَابِ ، وَأَبْعَدَ مِنْ فَرْخِ
الْعُقَابِ ، وَأَقْرَبَ لِلْمَتَنَاوِلِ الذِّكْيِ ، وَأَيْسَرَ عَلَى الْمَحَاوِلِ الْخَفِيِّ ، مِنْ كَسْرِ الظَّرْفِ ،
وَالْتِمَاسِ الْكَفِّ لِلْكَفِّ .

فَإِنْ أَنْتَ لَاقَيْتَ فِي نَجْدَةٍ
فَلَا يَتَهَيَّبُكَ أَنْ تُقْدِمَا

بَابُ الْأَسْمَاءِ الْمَجْرُورَةِ

قَالَ فِيهِ : (وَضُرِبَ يَنْجَرُ بِإِضَافَةِ اسْمٍ مِثْلِهِ إِلَيْهِ) (٣٣٨) ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ لَا مَا قَالَهُ
فِي بَابِ النَّدَاءِ : (الْمُضَافُ عَامِلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ) (٣٣٩) .
وَقَالَ فِي مِنْ : (وَتَكُونُ زَائِدَةٌ فِي نَحْوِ مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ) (٣٤٠) ، وَلَوْ قُلْتَ : (مِنْ
رَجُلٍ) كَانَ أَوْضَحَ لِمَا أَرَادَ ، وَذَكَرَ الْبَاءَ ، وَسَطَرَ مِنْ مَعَانِيهَا الْإِلْصَاقَ وَالزِّيَادَةَ (٣٤١) ،

(٣٣٧) الإيضاح ٢٤٧ .

(٣٣٨) الإيضاح ٢٥١ .

(٣٣٩) الإيضاح ٢٣٥ .

(٢٤٠) الإيضاح ٢٥١ . وينظر في معاني (من) : معني اللبيب ٣٥٣ .

(٣٤١) المصدر نفسه .

وَأَلْفَيْتُ لَهَا فِي الْكَلَامِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ مَوْضِعاً ، وَلَعَلَّ لَهَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ^(٣٤١) ، لِأَنَّهَا أُمُّ حُرُوفِ
 الْإِضَافَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا التَّحْصِيلَ إِنَّمَا يُوجَدُ بِالِاسْتِقْرَاءِ لِكَلَامِ الْعَرَبِ لَا مِنْ مَعْدَلٍ
 مَقْصُورٍ عَلَى الْكُتُبِ ، وَظَنَّ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ : (أَلْقَى بِيَدِهِ) زَائِدَةً ^(٣٤٢) ، وَلَا عَتَبَ عَلَيْهِ فِي
 هَذَا ، فَقَدْ وَقَعَ لغيرِهِ فِي (حَشْنَتْ صَدْرُهُ) و (بَصَدْرِهِ) ، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « تُنَبِّئُ
 بِالذُّهْنِ » ^(٣٤٣) ، بِضَمِّ النَّاءِ ، وَفِي قَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٣٤٤) :

يُقَرُّ بَعَيْنِي أَنْ أَرَى مَنْ مَكَائِهِ

دُرَا عَقْدَاتِ الْأَبْرِقِ الْمُتَقَاوِدِ

/ ٢٤ و / وَالصَّوَابُ مَا حَكَاهُ ابْنُ كَيْسَانَ فِي قَوْلِهِ ^(٣٤٥) :

سَوْدُ الْمُحَاجِرِ لَا يَقْرَأُ بِالسُّورِ

وَذَكَرَ اللَّامَ وَقَالَ : (مَعْنَاهُ التَّحْقِيقُ وَالْمَلِكُ) ^(٣٤٦) ، وَلَسْتُ أَدْرِي مَا التَّحْقِيقُ فِي هَذَا
 الْمَوْضِعِ ؟ وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا لَا طَلَاقَ لِلْمَلِكِ حَتَّى تُخْرِجَهَا الْقِرَائِنُ إِلَى الْإِسْتِحْقَاقِ ، وَقَدْ تَخْرُجُ مِنْ
 بَابِ الْمَلِكِ بِلَا قَرِينَةٍ إِذَا قُطِعَ عَلَيْهَا الْمَعْنَى ، فِي مِثْلِ مَا ذَكَرَهُ سَيَبُوه (مَنْ لِي إِلَّا أَبُوكَ
 صَدِيقًا) ^(٣٤٧) ، وَنَحْوَهُ ، لِمَا فِي (مَنْ) مِنَ الْعُمُومِ وَالْإِبْهَامِ لِمَكَانِهَا مِنَ الْإِسْتِفْهَامِ .

(٣٤٢) ينظر في معاني الباء : رصف المباني ١٤٢ ، المجيد في اعراب القرآن المجيد ١٣٩ (مجلة الموردم ١٧ ع ٤) ، مغني اللبيب ١٠٦ .

(٣٤٣) الايضاح ٢٥١ .

(٣٤٤) المزمون : ٢٠ ، في المصحف (تَبَّتْ بِالذُّهْنِ) ، وَقَدْ قَرَأَ بِضَمِّ النَّاءِ وَكَسَرَ الْبَاءِ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بَفَتْحِ النَّاءِ وَضَمِّ الْبَاءِ ، يَنْظُرُ : الْمُحْتَسِبُ ٢ / ٨٩ ، الْكَشْفُ ٢ / ١٢٧ ، التَّيْسِيرُ ١٥٩ ، وَيَنْظُرُ فِي تَعْلِيلِ الْقِرَائِنِ : مُشْكَلُ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ ٤٩٩ ، شَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ ١ / ٤٩٤ .

(٣٤٥) هُوْنِيهَانُ بْنُ عَكِي الْعَبْسِيُّ . فِي الْكَامِلِ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ ٧٠ .

(٣٤٦) الْبَيْتُ لِلرَّاعِي النَّمِيرِيِّ أَوْ الْقَتَالِ الْكَلَابِيِّ ، يَنْظُرُ : دِيَوَانُ الرَّاعِي ١٢٢ ، دِيَوَانُ الْقَتَالِ ٥٣ ، وَصَدْرُهُ : هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتٌ أَخْمِرَةٌ .

(٣٤٧) الايضاح ٢٥١ .

(٣٤٨) الْكِتَابُ ١ / ٣٧٢ .

وَذَكَرَ (رُبُّ) وَأَمْضَى الْقَوْلَ فِيهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَطَعَ عَلَى الْمَضَى فِيمَا يَقَعُ
بَعْدَهُ (٣٤٩) ، وَقَدْ جَاءَ بِقَوْلِهِ (٣٥٠) :

فَإِنْ أَهْلَكَ فَرُبُّ فَتَى سِبْكِي

عَلِيَّ غَضَبٍ رُخْصِ الْبَنَانِ
وَقَدْ أَحْكَمْنَا (٣٥١) الْقَوْلَ عَلَى (رُبُّ) ، وَمَا هِيَ فِي نَفْسِهَا وَمَوْضِعِهَا ، وَمَا يَتَوَجَّهُ فِيهَا
بَعْدَهَا ، وَرَفَعَ الشَّكَّ الْوَاقِعَ فِيهَا ، عَلَى التَّمَامِ وَغَايَةِ الْإِحْكَامِ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) بِحَوْلِ اللَّهِ
تَعَالَى .

فصل

جَرَى فِيهَا بَعْدَ هَذَا مَجْرَى النَّاسِ إِلَى بَابٍ مِنْهُ ، إِلَّا أَنَّهُ وَجَّهَ فِي (عَلَى) ،
> الْحَرْفِيَّةِ < وَسَيُوبِهِ قَدْ ذَكَرَهَا مِرَاراً فَلَمْ يُخْرِجْهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ (٣٥٢) ، وَأَيَّنَ ذَلِكَ فِي بَابِ
الْجَرِّ ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ اتَّسَعَتْ فِيهَا كَثِيراً ، وَقَدْ ذَكَرَهُ سَيُوبُهُ هَاهُنَا عَلَى الْوَفَاءِ وَغَايَةِ الْاِكْتِفَاءِ
فِي بَابِ عَدَدٍ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْكَلْمُ (٣٥٣) ، فَأَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ هُنَا وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ .

(٣٤٩) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْإِبْطَاحِ : ٢٥٣ : (وَلَمَّا كَانَتْ رُبُّ إِنَّمَا تَأْتِي لَمَّا مَضَى ، وَجِبَ أَنْ تَكُونَ (رُبَّمَا) كَذَلِكَ
أَيْضاً تَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي) .

(٣٥٠) جَحْدَرُ اللَّصِّ فِي (شُعْرَاءِ أُمُيُيُونَ) ١ / ١٨٦ . وَفِي الْأَصْلِ : فَتَى هَالِكٌ . وَلَمْ يَرِدِ الْبَيْتُ فِي الْإِبْطَاحِ
فِي الْكَلَامِ عَلَى (رَبِّ) ٢٥١ - ٢٥٤ .

(٣٥١) ذَهَبَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ إِلَى أَنَّ (رَبُّ) اسْمٌ يُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالْأَعْرَابِ مُوَافِقاً لِلْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ .
يَنْظُرُ : ابْنُ الطَّرَاوَةِ النُّحْوِي ١٤٢ .

(٣٥٢) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ١ / ٢٠٩ ، ٢ / ٣٥ ، ١٠٤ .

(٣٥٣) قَالَ سَيُوبُهُ : (وَهُوَ اسْمٌ وَلَا يَكُونُ إِلَّا ظَرْفًا ، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ : نَهَضَ مِنْ
عَلَيْهِ) ، وَاسْتَشْهَدَ بَيْتَ مَزَاحِمِ بْنِ الْحَارِثِ الْعَقِيلِيِّ . يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٢ / ٣١٠ .

بَابُ مُنْذُ وَمُنْذُ

قَدْ ذَكَّرْنَا فِيهَا مَضَى أَنَّ (مُنْذُ) مَحذُوفَةٌ مِنْ (مُنْذُ) ، وَأَنَّهَا اسْمَانِ لِلزَّمَانِ ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا اضْطِرَابَ سَيُوبِيه - رحمه الله - تَسْعَ مَرَاتٍ ، وَأَحْكَمْنَا الْقَوْلَ فِي هَذَا كُلِّهِ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) ، وَمَا وَجَّهَ الْخَفْضَ وَالرَّفْعَ بَعْدَهَا ، وَلِزَوْمِ الْخَفْضِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لَهَا ، بِمَا يَعْضُدُّ الْبِرْهَانَ ، وَتَشْهَدُ لَهُ الْأَشْعَارُ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ ، إِلَّا أَنَّ الْمُؤَلَّفَ اعْتَرَضَ عَلَيْنَا فِي أَنَّهَا حَرْفٌ بِقَوْلِهِ : (مُنْذُ كَمْ سِرَتْ ؟ فَمُنْذُ حَرْفٌ لَا يَصَالُهَا الْفِعْلُ إِلَى كَمْ)^(٣٥١) ، وَإِنِّي لِأَعْجَبُ مِنْهُ كَيْفَ عَدَلَ فِي النَّظَرِ إِلَى هَذَا الْمَرْمَى الْعَظِيمِ الْبَعِيدِ ، وَأَجَالَهُ الْفِكْرَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى الرَّئِيسِ ، وَلَمْ يَنْظُرْ لَهُ سَيُوبِيه - رحمه الله - بِبَالٍ ، وَلَا التَّبَسُّلَ لَهُ بِأَبْ بَابِ الْاسْتِفْهَامِ بِحَالٍ فِي نَحْوِ : (غَلَامٌ مَنْ ضَرَبَتْ ؟)^(٣٥٢) وَ (صَاحِبٌ مَنْ أَنْتَ ؟) وَنَحْوِهِ مِنْ ٢٤ ظ / الْمُسْطَوْرِ الْمَشْهُورِ ، وَنَحْوَهُ قَوْلُهُ^(٣٥٣) :

بَعِيرُكَ خَيْرٌ أَيْنَ كَمْ أَنْتَ حِجَّةٌ
فَقُلْتُ لَهَا لِأَمْرِ بَعْدَ رَوْحٍ
بَعْدَ قَوْلِهِ :

تَقُولُ ابْنَةُ الْبَكْرِيِّ لَمَّا تَبَيَّنَتْ
تَخَضُّضَ دَامِسَ وَابِيضَاضَ سَحٍّ
فَإَيْنَ : اسْمٌ ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى كَمْ .
وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ مُسْتَظْهِراً لِقَوْلِهِ ، وَعَاضِداً لِمَذْهَبِهِ : (أَنْتَ عِنْدَنَا مِذَّ اللَّيْلَةِ ، فَقَدْ أَضَفْتَ الْكُونَ إِلَى اللَّيْلَةِ)^(٣٥٤) ، وَأَنْتَ إِنَّمَا تَطْلُبُ هُنَا كَائِنًا لَا كَوْنًا ، إِلَّا عَلَى رَأْيِهِ مَا عَسَى ، ثُمَّ فَسَّرَ فَقَالَ : (أَنْتَ عِنْدَنَا فِي اللَّيْلَةِ)^(٣٥٥) ، فَعَدَلَ إِلَى (فِي) ، وَهَذَا كُلُّهُ خَلْفُ

(٣٥٤) الْإِبْضَاحُ ٢٦١ .

(٣٥٥) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ١ / ٤٤٣ .

(٣٥٦) لَمْ أَقِفْ عَلَى الْبَيِّنَتَيْنِ ، وَهُمَا غَتَلَا الْوِزْنَ .

(٣٥٧) الْإِبْضَاحُ ٢٦١ .

(٣٥٨) الْإِبْضَاحُ ٢٦١ .

من التأويل ، وزُيِّفَ من التقدير ، والصوابُ (أنتَ عندنا أمدَ الليلة) ، و (أمد) في
الابتداء والانتهاء وَضَعَ من المعنى لا يكون في المدة ونحوها من الألفاظ الموضوعية للزمان .
ثم جاء بعدُ بكلامٍ خلف ، يخلُّ بالذهن استماعه ، ويقْدَحُ في الفهم ارتجاعه مثل
قوله : (ولا تُستعملُ اسماً إلّا في الابتداء)^(٣٥٩) ، واعتذاره من التنكير ، وقوله : (لأنَّ
الغرضُ السؤالُ عن عدّة المدة التي انقطعت الرؤية فيها)^(٣٦٠) ، فقرن بالنفي السؤال ،
وأضاف الى الخطاب المحال ، وإنما يَقَعُ النفي بعد الإيجاب على جهة الرفع لا على جهة
الجواب ، فما يحتاج النافي غيرُ ما يحتاج السائل من الخطاب ، وكذلك مذهبه في الجملة
والجملتين تفرقة بين الكلامين ، ثم لم يعرض له سببوه في شيء من كتابه ، على كثرة ما
حكى عن العرب منه ، وأمعن النظر فيه في عدّة أبواب من جواهرِ وصواب .
والحقُّ أنه إذا قلت : (ما رأيتهُ مذُ يومين) كأن تقديره : (ما رأيتهُ مدّة يومين) ،
وإذا رفعتَ كان المعنى ما رأيتهُ مذُ كان يومان^(٣٦١) ، وأسَاء الزمان تُضافُ الى الأفعال ظاهرة
ومقدّرة نحو قوله :

حينَ النزولِ يكونُ غايةً مثلنا

ويُروى (حينَ النزولِ) بالضمّ ، ومثله^(٣٦٢) :

أيام قومي والجماعة

قال سيبويه : (معناه أيامَ كان قومي) ، فإذا صرّت الى ما أنت فيه لم يُجزِ إلّا
الحقْفُضُ ، لامتناع إضمارِ كانَ إن شاء الله .

(٣٥٩) الايضاح ٢٦١ .

(٣٦٠) الايضاح ٢٦١ ، وفي الاصل : هذه المدة .

(٣٦١) يعني أن ابن الطراوة يوافق الكوفيين في أنّ الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ فاعل لفعل محذوف . ينظر :

الانصاف ٣٨٢ ، شرح المفصل ٨ / ٤٥ ، شرح جبل الزجاجي ٢ / ٦٠ .

(٣٦٢) للراعي النميري في ديوانه ٢٣٤ ، وتماه :

..... كالذي لزوم الرحالة أن تميل مميلا .

وقد استشهد به سيبويه ١ / ١٥٤ على إضمار فعل ، والتقدير :

أزمانَ كان قومي مع الجماعة ، والرواية في ديوانه والكتاب : (أزمان) .

بَابُ الْقَسَمِ

من الحقِّ على مَنْ سَلِمَ حِسُّهُ ، وَنَصَحَ نَفْسُهُ ، أَنْ يُطَالَعَ هَذَا الْبَابُ فِي كِتَابِ
(الْجَمَلِ)^(٣٦٦) ، لِيُفَصِّلَ بَيْنَ مَا تَقَيَّدَ مِنْهُ ، وَبَيْنَ مَا عَبَّرَ / ٢٥ و / هَذَا الرَّجُلُ عَنْهُ ، فَإِنْ
فَعَلَ ذَلِكَ وَأَنْصَفَ ، وَقَفَّ مِنْ تَرْتِيبِهِ لَهُ ، وَوَضَعَ فُصُولِهِ وَأَجْزَاءَ فُرُوعِهِ عَلَى أَصُولِهِ ،
وَاتَّقَانَ عَوَامِلِهِ وَأَجَوِبَتِهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِهِ ، عَلَى مَا يَتَيَّنُ فَضْلُهُ ، وَلَا يَسَعُ جَهْلُهُ ، وَلَا
يَشْغُلُ شَأْنُهُ بِالتَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ ، وَتَضْيِيعِ زَمَانِهِ بِالنَّظَرِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، وَلَا سِيَّامًا بِتَقْدِيمِهِ
(لَعَمْرُكَ) وَتَأْخِيرِهِ (لَزَيْدٍ مُنْطَلَقٌ)^(٣٦٧) وَنَحْوِهِ مِنَ التَّخْلِيطِ الْمُفْرِطِ ، وَالْوَضْعِ الْمُفْرِقِ ،
فَإِنَّ (لَعَمْرُكَ) مُفْتَقِرٌ إِلَى نَظَرٍ كَثِيرٍ ، بِعِنَايَةٍ وَكِيدَةٍ ، وَمَنَازَعَةٍ بَعِيدَةٍ ، لِأَنَّهُ مِمَّا يُرْفَعُ وَأَصْلُهُ
النَّصَبُ ، وَبِحَبَابٍ وَقِيَاسُهُ الْخَبَرُ ، وَتُقَدَّمُ فِيهِ اللَّامُ وَهِيَ تَرِبُّ الْجَوَابِ ، وَأَنْتَ لَوْ أَظْهَرْتَ
الْخَبَرَ صَارَ الْمَعْنَى حَذَرًا وَتَعَلُّقًا بِالشَّرْطِ ، وَلَا يَحْتَاجُ فِي (زَيْدٍ مُنْطَلَقٌ) إِلَى شَيْءٍ مِمَّا وَقَعَ فِي
(لَعَمْرُكَ) ، وَنَحْوِهِ (أَيْمُنُ اللَّهِ) .

ثُمَّ قَالَ : (وَالْبَاءُ الَّتِي أَضَافَتْ الْحَلْفَ إِلَى الْمُخْلُوفِ بِهِ)^(٣٦٨) ، وَلَا تُزْتَبُّ عَلَيْهِ فِي هَذَا
الْمَكَانِ غَيْرُهُ مِنَ التَّقْرِيبِ ، وَلَوْ قَالَ فِيهَا مَكَانٌ قَوْلُهُ : (وَالْبَاءُ مَعْنَاهَا الْإِلْصَاقُ) كَانَ
صَوَابًا ، وَلَكِنَّهُ سَمِيَ الْحَرْفَ بِغَيْرِ أَصْلِهِ ثُمَّ وَضَعَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، فَالْبَاءُ^(٣٦٩) فِي الْقَسَمِ
لِلْإِلْصَاقِ وَأَصْلُهَا الْإِضَافَةُ ، ثُمَّ يَتَوَجَّهُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَعَانِي مَا ذَكَرْتُ ، لِأَنَّهَا أُمَّ حُرُوفٍ
الْإِضَافَةِ .

وَقَالَ : (عَهْدُ اللَّهِ)^(٣٧٠) ، وَهَذَا لَا يُقَالُ وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ سَيَبُوه^(٣٧١) تَقْرِيبًا كَمَا قَالَ :

(٣٦٦) الْجَمَلُ فِي التَّحْوِ ٧٠ - ٧٥ .

(٣٦٤) يَنْظُرُ : الْإِضَاحُ ٢٦٣ .

(٣٦٥) الْإِضَاحُ ٢٦٣ .

(٣٦٦) يَنْظُرُ : شَرْحُ جَلِّ الزَّجَاجِيِّ ١ / ٥٢٤ .

(٣٦٧) الْإِضَاحُ ٢٦٣ .

(٣٦٨) الْكِتَابُ ٢ / ١٤٦ ، وَفِيهِ : (وَتَصْدِيقُ هَذَا قَوْلُ الْعَرَبِ : عَلَى عَهْدِ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَ ، فَعَهْدٌ مَرْتَفَعٌ ، وَعَلَى مُسْتَقَرٍّ لَهَا ، وَفِيهَا مَعْنَى الْيَمِينِ) .

(ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَهُ) وَنَحْوَهُ مِمَّا يُقَدَّرُ لَفْظُهُ وَلَا يَجُوزُ النُّطْقُ بِهِ وَلَا اسْتِعْمَالُهُ ، وَقَالَ فِي حَذْفِ لَا : (لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهَا) (٣٦١) ، وَالصَّوَابُ (لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا) .

بَابُ الْأَسْمَاءِ الْمَجْرُورَةِ

زَعِمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْإِضَافَةَ الْمُحْضَصَةَ (هِيَ الَّتِي لَا يُنَوَّى فِيهَا الْإِنْفَصَالُ) (٣٦٢) ، ثُمَّ قَالَ : فَالْمُحْضَصَةُ مَا تُقَدَّرُ بِاللَّامِ ، وَهُوَ يَعْنِي (غَلَامٌ زَيْدٌ) ، وَمَا تُقَدَّرُ بِـ (مِنْ) (٣٦٣) ، وَهُوَ يَعْنِي (ثَوْبٌ خَزٌّ) ، وَمَا أَدْرِي كَيْفَ يَتَرْتَّبُ هَذَا فِي وَهْمٍ ، أَوْ يَتَعَلَّقُ مِثْلُهُ بِفَهْمٍ ، وَإِضَافَةُ (الْغُلَامِ) بِحَذْفِ التَّنْوِينِ خَالِصَةٌ ، وَإِضَافَةُ (الثَّوْبِ) بِغَيْرِ لَزُومِ التَّنْوِينِ عَارِضَةٌ وَتَعْرِيفٌ ، وَقَدْ يُخَصِّصُهُ فِي نَفْسِهِ ، وَتَعْرِيفُ (الْخَزِّ) يَذْهَبُ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ ، وَلِهَذَا جَازَ : (مَا فَعَلْتَ الثَّلَاثَةَ الْأَثْوَابَ) حِكَايَةً عَنِ الْعَرَبِ .

وَاخْتَارَ / ٢٥ ظ / فِي (وَاحِدٍ أُمِّهِ) وَ (عَبْدٌ بَطْنِيهِ) التَّعْرِيفَ (٣٦٤) ، وَالصَّوَابُ غَيْرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : (هَذَا رَجُلٌ عَبْدٌ بَطْنِيهِ) فَتَنْتَعْتُ بِهِ النِّكَرَةَ ، وَلَوْ قُلْتَ : (هَذَا زَيْدٌ عَبْدٌ بَطْنِيهِ) تُرِيدُ النِّعْتَ لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّ النِّعْتَ لَا يَتَعَرَّفُ بِنَفْسِهِ وَإِنَّمَا يَتَعَرَّفُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ .

بَابُ الْإِضَافَةِ غَيْرِ الْمُحْضَصَةِ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ (أَفْعَلٌ) (٣٦٥) ، وَقَصَّرَهُ عَلَى الْإِضَافَةِ إِلَى مَا هُوَ بَعْضُ لِهْ ، وَالتَّنْكِيرِ فِي حَالِ إِضَافَتِهِ ، وَأَغْفَلَ قَوْلَ سَيِّبِيهِ فِي بَابِ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ : (وَإِنَّمَا أَثْبَتُوا

(٣٦٩) الْإِضَاحُ ٢٦٤ .

(٣٧٠) الْإِضَاحُ ٢٦٧ وَفِيهِ : (لَا يُنَوَّى بِهَا) .

(٣٧١) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ ، وَفِيهِ : وَالْإِضَافَةُ الْمُحْضَصَةُ نَحْوُ : عَلَى ضَرْبَيْنِ : إِضَافَةُ بَعْضِ اللَّامِ ، وَإِضَافَةُ بَعْضِ (مِنْ) .

(٣٧٢) الْإِضَاحُ ٢٦٨ .

(٣٧٣) الْإِضَاحُ ٢٦٩ .

الألف واللام في قولهم : (أفضل الناس) ، لأن الأول قد يصيرُ به معرفة^(٣٧٤) ، ومن فهم هنا قوله أجاز قولهم : (زيد أفضل إخوته)^(٣٧٥) ، وقد أتينا على بيان هذا في (المقدمات) ، وجلّينا الشواهد عليه من كلام العرب ، وأوضحنا صوابه ، والحمد لله كثيرا .

وزعم أن (من) لابتداء الغاية^(٣٧٦) ، ونص على ذلك ما تقف عليه من الكتاب ، وذكر سيبويه في باب (عدة ما يكون عليه الكلم) أنها للتبعية^(٣٧٧) ، وقد بينا الصواب في ذلك بحول الله في (المقدمات) .

وذكر إضافة الاسم الى الصفة وضعفه ، ووجه ما جاء في القرآن منه الى غير وجهه ، حتى أذاه سوء النظر الى قوله : (دار الساعة الآخرة)^(٣٧٨) ، فإن أراد بقوله : الساعة القيامة فلا تأقيت لها ، وإن أراد الواحدة من الساعات فلا نهاية فيها ، ولا آخر لها إلا بانتهاء المخلوقات ، وطى السموات ، وقد بينت هذا الفصل في (المقدمات) ، وهو إضافة التخصيص^(٣٧٩) ، ومنه : «بسم الله» ، و«مكر السيء»^(٣٨٠) ، وقوله ، صلى الله عليه وسلم : (يا نساء المؤمنات) ، وقول الشاعر^(٣٨١) :

(٣٧٤) الكتاب ١ / ١٠٥ .

(٣٧٥) وقد منع ذلك أبو علي النحوي . ينظر : الايضاح ١٧٠ .

(٣٧٦) الايضاح ٢٧٠ .

(٣٧٧) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٠٧ : وكذلك : هو أفضل من زيد ، إنما اراد أن يُفضله على بعض ولا يُعَمُّ .

(٣٧٨) الايضاح ٢٧٢ .

(٣٧٩) وهو مذهب الكوفيين ، ينظر : معاني القرآن ٢ / ٥٥ - ٥٦ ، الانصاف ٤٣٦ ، شرح جمل الزجاجي ٧١ / ٢ .

ومنع البصريون إضافة الاسم الى ما اتحد به معنى ، ينظر : الانصاف ٤٣٦ - ٤٣٧ ، شرح الفصل ٣ / ١٠ .

(٣٨٠) فاطر ٤٣ .

(٣٨١) تأبط شرا ، ديوانه ١٥٢ وفيه : إذا خاطأ وعجز البيت : به كاليء من قلب شَيْحَان فَاتَكَ .

وينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٥٠٦ .

إذا حَاصَ عَيْنِيهِ كَرَى النُّومِ لَمْ يَزَلْ

« وَحَبَّ الْحَصِيدِ »^(٣٨٦) ، و « حَبْلُ الْوَرِيدِ »^(٣٨٧) ، و « حَقُّ الْيَقِينِ »^(٣٨٨) ، ونحوه مما لا يُحصى ، وهو إضافة الشيء الى نفسه لاختلاف اللفظين تشبيهاً بما اختلف لفظه ومعناه ، ومثله في النعت : « غرابيبُ سودُ »^(٣٨٩) ، وفي العطف (أقوى وأقفر) ، وفي التاكيد (كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ) .

بَابُ تَوَابِعِ الْأَسْمَاءِ

هنا تَبَّه / ٢٦ و / للتدريس في النحو ، والتعليم ، بعد القول على التبرئة والنداء والترخيم ، لَقَدْ أَغْفَلَ تَقْدِيمَ الْإِمَالَةِ وَالْإِدْغَامِ وَالْأَبْنِيَّةِ وَمَا ثَبَتَ مِنْهَا الْكَلَامُ .
ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ جَرِيَّ النُّعُوتِ عَلَى الْأَسْمَاءِ فِي إِعْرَابِهَا ، وَقَسَمَهَا عَلَى مَرَاتِبِهَا فِي أَبْوَابِهَا ، بِمَا كَانَ يَكْفِيهِ مِنْهُ اللَّفْظُ ، وَيَقْيِي بِمُرَادِهِ اللَّحْظُ ، ثُمَّ تَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى : « أَوْجَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ »^(٣٩٠) ، وَأَبَى أَنْ يَكُونَ دُعَاءً عَلَيْهِمْ^(٣٩١) وَهُوَ الصَّوَابُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ وَتَبَّ »^(٣٩٢) ، وَزَعَمَ أَنَّهُ حُذِفَ الْمُنْتَصَبُ عَلَى الْحَالِ وَهُوَ : (قَوْمًا حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ، وَجَعَلَ (قَوْمًا) حَالًا وَهُوَ اسْمٌ نَحْوُ : رَجَالٌ وَحِبَالٌ ، وَاعْتَقَدَ (قَدْ) مُضْمَرَةً عَلَى رَأْيِهِ ، وَهَذَا عَلَى مَا تَرَاهُ مِنْ ضُرُوبِ الْإِحْتِمَالِ وَكَثْرَةِ الْإِضْمَارِ^(٣٩٣) ،

(٣٨٦) ق ٩ .

(٣٨٧) ق ١٦ .

(٣٨٨) الواقعة ٩٥ .

(٣٨٩) فاطر ٢٧ .

(٣٩٠) النساء ٩٠ .

(٣٩١) الايضاح ٢٧٧ ، وهو رأي المبرد ، ينظر : المقتضب ٤ / ١٢٤ - ١٢٥ ، المقتصد ٩١٥ .

(٣٩٢) المسد ١ .

(٣٩٣) ينظر : مشكل اعراب القرآن ٢٠٥ .

والله أعلم بالصواب .

وقال في البدل في قوله عز وجل : (قُتِلَ اصحابُ الأخدودِ ، النارِ ذاتِ الوقودِ)^(٣٩٠)
(لأنَّ الأخدودَ مشتملٌ على النارِ)^(٣٩١) ، وهو قولٌ باردٌ جداً ، جعلَ اشتماله عليه قطعاً على
إبداله منه دونَ ضميرِ يعودُ اليه منه ، وإنما هو بَدَلٌ منه ، بَدَلُ الشيء الذي هو هو^(٣٩٢) ،
لأنَّ الأخدودَ إذا تُركتَ فيها النارُ تسمى ناراً كالحطبِ والفحمِ وغيره مما يتلبس به النارُ ،
لأنها لا توجدُ إلّا به ولا تتخبر عنه .

بابُ العطفِ

زَعَمَ في هذا الباب أن الفاءَ في جوابِ الشرطِ هي التي تكونُ في العطفِ^(٣٩٣) ، وليسَ
كذلك لأنَّ الجوابَ لا يُعطفُ وإنما يُحمَلُ على ما قبله ، وَلَوْ تَرَكَ المعطوفُ استغنى الأولُ
عنه ، والفاءُ هنا غيرُ تلكَ ، لأنَّ الجوابَ لا بُدَّ منه ، وَقَدْ بَيَّنْتُ أوجهَ الفاءِ الرابطةِ وفَرَّقْتُ
بينها وبينَ العاطفاتِ في (المقدّماتِ) .

وزعمَ أنَّ (بَلْ) أعمُّ في الاستدراكِ بها من (لَكِنْ)^(٣٩٤) ، قال سيبويه : (فأما لكنْ
فلا يُتدارَكُ بها ، ولكنْ يوجبُ بها بعدَ النفي)^(٣٩٥) ، وبأبها أنْ تقعَ بينَ الضدّينِ ، ولا

(٣٩٠) البروج ٤ ، ٥ .

(٣٩١) الايضاح ٢٨٤ ، وفيه : (فالأخدودُ) .

(٣٩٢) وما ذهب اليه ابن الطراوة سبقه اليه الفراء حين قال : (ومن خفض النار ذات الوقود) ، وهي في
قراءة العوام ، جعل النار هي الاخدود إذ كانت النار فيها كأنه قال : قتل اصحاب النار ذات
الوقود) ، معاني القرآن ٣ / ٢٥٣ ، وينظر : مشكل اعراب القرآن ٨٠٩ .

(٣٩٣) الايضاح : ٢٨٦ ، وفيه : (ومنها الفاء في قولك : دخلت البصرة فالكوفة ، وهي تؤذَنُ أن الثاني منها
بعد الأول ، ومن ثم وقعت في جواب الشرط نحو : إن دخلت الدار فانت طالق) .

(٣٩٤) الايضاح ٢٩٠ .

(٣٩٥) الكتاب ١ / ٢١٦ ، وفيه : (فإن قلت : مررت برجلٍ صالحٍ ولكن طالعٍ ، فهو محالٌ ، لأن لكنْ
لا يُتدارَكُ بها بعدَ إيجابِ ، ولكنها يُثبت بها بعد النفي) .

تَكُونُ بَيْنَ الْخِلَافَيْنِ وَلَا الْمَثَلَيْنِ ، وَإِنَّمَا تَسْتَوِي مَعَ (بَلْ) إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ النِّفْيِ فِي إِجْبَاحِهَا لَا بَعْدَهَا .

وَأَسَاءَ الْعِبَارَةِ فِي قَوْلِهِ : (أَزِيدُ عِنْدَكَ أَوْ عَمَرُو ؟) (٣٩٦) ، وَالصَّوَابُ ضَمُّ أَحَدِ الْأَسْمَنِ إِلَى الْآخِرِ قَبْلَ عِنْدَكَ أَوْ بَعْدَهَا ، وَإِنَّمَا / ٢٦ ظ / يَتَوَجَّهُ هَذَا التَّرْتِيبُ فِي (ثُمَّ) (٣٩٧) .

وَوَضَعَ سَوَالاً (٣٩٨) ذَكَرَ فِيهِ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَابْنُ الْحَنَفِيَّةِ (٣٩٩) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَأَنَا أَخْرِجُ مِنْ ذَلِكَ وَأَضَعُ الْمَثَالَ نَفْسَهُ مِنْ لَفْظٍ لَا مَتَعَقَّبَ فِيهِ ، وَلَا يَخْرُجُ الْمَعْنَى عَنْهُ ، تَقُولُ : الْخَبِزُ أَوِ اللَّحْمُ اغْتِذِي أَمْ التَّمْرُ ؟ (فَالْجَوَابُ يَكُونُ عَلَى مَا يَتَضَمَّنُهُ السُّؤَالُ) (٤٠٠) ، هَذَا نَصُّ كَلَامِهِ إِلَّا مَا بَدَّلْتُ بَغْيَرِهِ ، وَهَذَا كَلَامٌ غَيْرُ مَعْقُولٍ ، لَا يَفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا قَوْلُهُ : (فَالْجَوَابُ يَكُونُ عَلَى مَا يَتَضَمَّنُهُ السُّؤَالُ) ، فَهُوَ الْمَشْكُورُ هُنَا وَالْمُنَابُ بِأَجْزَلِ الثَّوَابِ عَنَّا بِمَا هَدَانَا إِلَيْهِ مِنَ الصَّوَابِ ، وَالَّذِي يَبْدُو مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ فَاضِلٌ بَيْنَ أَحَدِهِمَا وَبَيْنَ التَّمْرِ ، وَإِنَّمَا فَاضِلٌ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ التَّمْرِ ، قَالَ سَيِّوِيهِ : (وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ صَفِيَّةَ بِنْتِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ (٤٠١) :

كَيْفَ رَأَيْتَ زَيْبَرًا

أَمْ قَرَشِيًّا صَارِمًا هِزْبَرًا

ثُمَّ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ : (أَهْوُ طَعَامُ أَمْ قُرَشِيٌّ) (٤٠٢) ، فَكَأَنَّهُ قَالَتْ : أَشَيْئًا مِنْ هَذَيْنِ

(٣٩٦) الايضاح ٢٩٠ .

(٣٩٧) أجاز ذلك سبيويه في الهمزة . ينظر الكتاب ١ / ٤٨٧ - ٤٨٨ .

(٣٩٨) الايضاح ٢٩١ ، وفيه : تقول : الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية .

(٣٩٩) وابن الحنفية هو محمد بن علي بن أبي طالب (رض) . (طبقات ابن سعد ٥ / ٦٦ ، وفيات الأعيان

٤ / ١٦٩) .

(٤٠٠) الايضاح ٢٩١ وفيه : (ما يتضمنه) .

(٤٠١) الكتاب ١ / ٤٨٨ والمقتضب ٣ / ٣٠٣ .

(٤٠٢) الكتاب ١ / ٤٨٨ ، وفيه (ومثل ذلك قول أم الزبير) . . و (أَيْطَأُ أَوْ تَمْرًا) - (أو) ، وكذا في شرح

الأعلم .

الشيثين رأيته أم قُرْشِيًّا ؟ فالجواب على هذا أن تقول قُرْشِيًّا أو تقول : أَقِطًا أو نَمْرًا ، ولا تُفرد أَحَدَهُمَا لِأَنَّ المسأَلَةَ إِنَّمَا وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْقُرْشِيِّ ، ولا تَطْلُبُ بالفصل فِيهِمَا لِأَنَّ السَّائِلَ لَمْ يَشْطَرطْ ذَلِكَ فِي سَوَالِهِ بِنَفْيِ أَحَدِهِمَا ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَغْدِلَ بَيْنَهُمَا وَتَجْرِي (أو) فِي هَذَا مَجْرَى الْوَاوِ كَمَا قَالَ (١٠٣) :

وَكَانَ سَيِّانَ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْبًا
أو يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ

وقوله :

فَتَلَفَ قَبْلَ الْمَوْتِ نَادَى أَنَّهُ
عَلَى تَوَقُّ دَامِنٌ أو نَاعِبٌ
وقوله : (بَلْ أَهْيَ شَاءَ) (١٠٤) لا وَجْهَ لَهُ ، لِأَنَّ الْحُرُوفَ الْعَاطِفَةَ لَا تَدْخُلُ عَلَى أَلْفِ
الاسْتِفْهَامِ ، وَتَدْخُلُ الْأَلْفُ عَلَيْهَا ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي (بَلْ) .

فصل

فَأَمَّا مَا لَا يَنْصَرِفُ فَلَا يُعْرَضُ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ جَلَبَ عَلَى مَا قَالَ غَيْرُهُ ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِشَارَةٍ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ ، زَعَمُوا أَنَّ وَزْنَ الْفِعْلِ عِلَّةٌ ، وَالتَّائِيثُ وَالصَّفَةُ ، وَهَذِهِ (أَرْمَلَةٌ) مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهَا ثَلَاثُ عِلَلٍ يَمَّا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَزَعَمُوا أَنَّ التَّعْرِيفَ عِلَّةٌ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ بَعْدَ النِّكَرَةِ قَدْ صَارَ ثَانِيًا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ ، وَلَمْ يَخْتَجُوا مِنَ التَّعْرِيفِ إِلَّا بِالْأَسْمِ الْعَلَمِ وَقَدْ بَيَّنَّا ، وَبَيَّنُوا أَنَّ تَعْرِيفَهُ قَبْلَ تَنْكِيرِهِ ، فَلَا يَصِيرُ (١٠٥) ثَانِيًا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ ، وَقَدْ / ٢٧ و / أَشَارَ سَبِيحِيهِ إِلَى غَيْرِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ يَمَّا لَا يَتَوَجَّهُ إِيْضَاحُهُ إِلَّا فِي مَوْضِعِهِ مِنْ (الْمَقْدَمَاتِ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(٤٠٣) أبو ذؤيب الهذلي ، ديوان الهذليين ١ / ١٠٨ .

(٤٠٤) الإيضاح ٢٩٢ .

(٤٠٥) في الأصل : يضر .

بَابُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ

ذكر المضارعة حسبا ذكرها غيره ، وَقَدْ أَخْبَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ تَسَامُحٌ لَا حَقِيقَةَ لَهُ وَلَا مُتَعَلِّقٌ لِصَوَابٍ فِيهِ ، وَإِنَّمَا إِعْرَابُ مَا أُعْرِبَ مِنَ الْأَفْعَالِ بِمَا أُعْرِبَ مَا أُعْرِبَ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ^(٤٠٦) ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا .

فصل

رُغِمَ فِي بَابِ الْأَفْعَالِ الْمَنْصُوبَةِ أَنَّ (إِذَنْ) لَا تَعْمَلُ فِي فِعْلِ الْحَالِ ، (وَذَلِكَ أَنَّ مُحَدَّثَ بِحَدِيثٍ فَتَقُولُ : (إِذَنْ أَطْنُكَ كَاذِبًا) ، وَأَنْتَ تُخْبِرُ أَنَّكَ فِي حَالِ الظَّنِّ)^(٤٠٧) ، وَهَذَا لَا نَدْفَعُهُ وَلَكِنْ نَبْهَمُ عَلَيْهِ تَضْيِيعٌ مَا سَطَرَ فِي هَذَا الْحَرْفِ سَيُوبُهُ ، فَإِنَّهُ أَجَازَ فِيهِ النَّصَبَ^(٤٠٨) ، وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ الْمُؤَلِّفُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
وَأَجَازَ (يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَيَغْضَبُ)^(٤٠٩) ، قِيَاسًا عَلَى :
وَتَقَرَّرَ عَيْنِي^(٤١٠)

وَلَيْسَ مِثْلُهُ ، لِانْتِزَامِ الْحَاشِيَتَيْنِ عَلَيْهِ ، الْإِبْتِدَاءُ قَبْلَهُ وَالْخَبَرُ بَعْدَهُ ، قَاطِعًا عَلَيْهِ لِمَوْضِعِ التَّفْضِيلِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مَا يُحْمَلُ عَلَى قَوْلِهِ : لَلْبَيْسِ عِبَادَةٌ .

-
- (٤٠٦) تنظر : الصفحة ٢٦ و ٢٧ من التحقيق .
(٤٠٧) الايضاح ٣١١ ، وفيه (أن يتحدث) .. (وأنت تُخْبِرُ) ..
(٤٠٨) لم يُخْبِرْ سَيُوبُهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ فِي الْكِتَابِ ١ / ٤١٢ : (وَتَقُولُ إِذَا حَدَّثْتَ بِالْحَدِيثِ : (إِذَنْ أَطْنُكَ فَاعِلًا) ، وَ (إِذَنْ أَحَالُكَ كَاذِبًا) . وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تُخْبِرُ أَنَّكَ تِلْكَ السَّاعَةَ فِي حَالِ ظَنٍّ وَخَيْلَةٍ فَخَرَجْتَ مِنْ بَابِ (أَنْ) وَ (كَيْ) ، لِأَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهُمَا غَيْرُ وَاقِعٍ ، وَلَيْسَ فِي حَالِ حَدِيثِكَ فِعْلٌ ثَابِتٌ) .
(٤٠٩) الايضاح ٣١٢ .
(٤١٠) هذا جزء من بيت لميسون بنت بحدل الكلبية ، ينظر في : الكتاب ١ / ٤٢٦ ، الْمُقْتَضَبُ ٢ / ٢٧ ، شرح جمل الزجاجي ١ / ١٣١ ، وَتَمَامُهُ :
لَلْبَيْسِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّقُوفِ

فصل

وزعمَ أَنَّ الجوابَ يكونُ بعدَ الفاءِ في ستّةِ مواضعٍ ، وبدأ بالنفي^(١١١) ، وهو باطلٌ ، لا يكونُ للنفي جوابٌ لأنّه ردٌّ على الإيجابِ ، وإِنَّمَا يُنصَّبُ فيه إذا قُصِدَ به الخروجُ ممّا قبله ، وقد نصَّ سيبويه على ذلك في باب (ما ينجزم فيه الفعلُ إذا كانَ جواباً لأمرٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ أو تَمَنٍّ أو غرضٍ)^(١١٢) ، قال : (وليسَ كلُّ موضعٍ تَدْخُلُ فيه الفاءُ يَحسُنُ فيه الجزاءُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ^(١١٣) تقول : (ما تأتينا فتحدثنا) ، والجزاءُ ها هنا مُحالٌ ، وإِنَّمَا قُبِحَ الجزمُ ها هنا^(١١٤) لأنّه لا يَجِيءُ فيه المعنى الذي يَجِيءُ إذا أَدْخَلْتَ الفاءَ) .

وزعمَ أَنَّ^(١١٥) الثاني إذا وافقَ الأوّلَ وافقَهُ في الاعرابِ ، وَقَدْ يَخَالِفُهُ في المعنى ويوافقُهُ في الاعرابِ في مثلِ قولِهِ : (ما تأتينا فتحدثنا) ، إذا أَرَدْتَ معنى : فانت الآنَ تُحدِّثنا .

فصل

قوله : لالزمتُكَ الى أَنَّ^(١١٦) تَقْضِيَنِي حَقِّي ، والصوابُ (إِلاَّ أَنْ تَقْضِيَنِي) .

بابُ الحروفِ الجازمةِ

زعمَ في هذا البابِ أَنَّ (لَمَّا) التي تَجِيءُ مع الماضي هي الجازمةُ^(١١٧) ، وهذا خطأ

-
- (٤١١) الايضاح ٣١٢ .
 - (٤١٢) الكتاب ١ / ٤٥١ .
 - (٤١٣) في الكتاب : أنّه .
 - (٤١٤) في الكتاب : في هذا .
 - (٤١٥) الايضاح ٣١٤ .
 - (٤١٦) في الايضاح ٣١٥ : (إِلاَّ أَنْ تُعْطِيَنِي) .
 - (٤١٧) الايضاح ٣١٩ .

٢٧ ظ / فاحشٌ ، وإِنَّمَا هي التي تُنْجِيءُ في مقابلة (لَوْ) ، قال سيويه في (بابِ عَدَّةٍ ما يكونُ عليه الكلْمُ) : (وَأَمَّا (لَمَّا) فهي للأمرِ الذي وَقَعَ لوقوعِ غيره ، وإِنَّمَا تُنْجِيءُ بمنزلةِ (لَوْ) لما ذكرنا ، فَإِنَّمَا هما لا ابتداء وجواب . . . والأوّلُ لسببِ ما وَقَعَ وما لَمْ يَقَعْ (١١٨) .
ثُمَّ قَالَ : (فَصَارَ بمنزلةِ ظَرْفِ الزمانِ ، كأنَّكَ قُلْتَ : حِينَ جِئْتَ جِئْتُ) (١١٩) ، وهذا خطأ لأنَّ (حِينَ) تاريخٌ يُعْلَمُ به وقتُ مجيئه ، ومجيئه بلما جِئْتُ لما بَعْدَهُ كما ذكر سيويه .

بابُ المجازاة

ما أَقْبَحَ قَوْلُهُ : (إِنَّ المكسورة الهمزة) (١٢٠) ، وَقَدْ أَوْمانا الى شيءٍ مِنْ هذا فيما مضى ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ : (فَأَنْتَ مُكْرَمٌ مَحْمُولٌ : فمَوْضِعُ الفاءِ مع ما بَعْدَهَا جَزْمٌ) (١٢١) ، وهذا وهمٌ لا يكونُ في الاسماءِ جَزْمٌ .
وأقْبَحُ بقوله : (منها ما هي غيرُ ظُرُوفٍ ومنها ما هي ظُرُوفٌ) (١٢٢) .

بابُ النونِ الثَقِيلَةِ والخَفِيفَةِ

قال : (النونُ الشَدِيدَةُ تُلْحَقُ الفِعْلُ المُسْتَقْبَلُ) (١٢٣) ، وَخَصَّ المُشَدَّدةَ ، ثُمَّ قَالَ : (فَمِنْ مواضعِها أَنْ تُلْحَقَ مع اللامِ التي تَدْخُلُ مع الفِعْلِ لتَلْقِيَ القَسَمَ نحو :) والله

(٤١٨) الكتاب ٢ / ٣١٢ .

(٤١٩) الايضاح ٣١٩ .

(٤٢٠) الايضاح ٣٢٠ .

(٤٢١) المصدر نفسه .

(٤٢٢) الايضاح ٣٢١ .

(٤٢٣) الايضاح ٣٢٣ .

لَتَفَعَّلْنَ) ، وقد يَجُوزُ أَلَّا تَلَحَقَ النون بعد الفعل ، ولحاق النون معها [أكثر] .
وهذا تقصيرٌ ، لا بُدُّ مِنَ النونِ ثَقِيلَةً أو خَفِيفَةً إذا أَقْسَمْتَ على الاستقبالِ ، فإنَّ لَمْ
يذكر النون كَانَ الْقَسَمُ على الحالِ ، وهذا المعنى غيرُ ذلك .
وقالَ في النونِ الخَفِيفَةِ : (في فِعْلٍ الاثْنَيْنِ و [فعل] جَماعَةِ النِّساءِ)^(٤٢٤) ، وأَمَّا
يُونُسُ^(٤٢٥) وناسٌ مِنَ النَحْوِيِّينَ^(٤٢٦) فيقولون : (اضرِبانِ واضْرِبْنا زَيْدًا) .

(٤٢٤) المصدر نفسه .

(٤٢٥) المقتضب ٣ / ٢٤ . ويونس بن حبيب البصري ، ت ١٨٢ هـ . (اخبار النحويين ٣٣ ، طبقات
النحويين واللغويين ٤٨) .

(٤٢٦) وهورأي الكوفيين . (المقتضب ٣ / ٢٤ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٩٦٥ ، الانصاف ٦٥٠ ،
شرح المفصل ٩ / ٣٨) .

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلّم تسليماً
الجزء الثاني من هذا الكتاب^(١)

لم يَزِدْ في هذا الجزء على أن خلفَ قولَ سيبويه غيرَ مسندٍ إليه ولا مُحيلٍ عليه ، فَخَلَطَ
كلامَهُ وفَرَّقَهُ ، وَحَرَّفَ نظامَهُ وَغَيَّرَهُ ، وَجَعَلَ مَبْتَدَأَهُ مُنْتَهَاهُ ، وَأَسْفَلَ أَعْلَاهُ ، حَتَّى بَلَغَ مِنْ
هذا الرأيِ إلى البدءِ بالتقاءِ الساكنين ، وَتَرَكَ البدءِ بالتقاءِ المتحرِّكين ، إِيثاراً لِلْسَّاكِتِ على
المتكلم ، ومبادرةً إلى تأخيرِ كُلِّ مُتَقَدِّمٍ ، فإذا طَالَعَهُ المبتدئُ أَذْهَلَهُ ذلكَ وهالَهُ ، وإنْ
حَاوَلَ تَفْهَمَ شَيْءٍ مِنْهُ أَعْجَزَهُ وطالَهُ ، فَتَرَكَهُ تسليماً غيرَ واصلٍ إلى بُغْيَةٍ ، ولا مُحَرِّزٍ لِرَاحَةٍ ،
ولا بُدَّ معَ هذا مِنْ تَصَفُّحِهِ ، لِرِمِّ مَا وَقَعَ مِنْ خَلَلٍ ، وَتَبْيِينَ مَا وَقَعَ مِنْ زَلَلٍ ، إِنْ شَاءَ
اللهُ ، واللهُ المُسْتَعَانُ .

فصل

قال : (النَحْوُ عِلْمٌ بِالْمُقَايِيسِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ)^(٢) ، والصواب
النحوُ تسديدُ الذِّهْنِ للتمييزِ بَيْنَ الاستقامَةِ في الكلامِ والإحالةِ .

(١) تناول فيه الرد على التكملة لأبي علي .

(٢) التكملة ١٦٣ .

بَابُ الْإِبْتِدَاءِ بِالْكَلِمِ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (لَا يُبْتَدَأُ بِحَرْفٍ سَاكِنٍ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ)^(٣) ، وَهَذَا خَلْفٌ لَا فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا ، لِأَنَّ الْمُبْتَدِئَ قَبْلَ الْإِبْتِدَاءِ وَاقَفَ عَنِ الْكَلَامِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصِلَ إِلَى التَّحْرِكِ بِحَرْفٍ يُوقِفُ عِنْدَهُ وَهُوَ سَاكِنٌ ، فَلَا يُقَالُ لَهُ : أَسَكِنُ ، أَوْ سَاكَتْ فَلَا يُقَالُ لَهُ : اسَكْتُ .

وَاسْتَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمُتَحَرِّكِ بِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَا تُخَفَّفُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، (لِأَنَّ تَخْفِيفَهَا تَضْعِيفٌ لِلصَّوْتِ ، وَتَقْرِيبٌ مِنَ السَّاكِنِ)^(٤) ، فَجَعَلَ التَّقْرِيبَ مِنَ السَّاكِنِ حَاجَةً عَلَى امْتِنَاعِ السَّاكِنِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِهِ ، كَمَا لَا يُبْتَدَأُ بِمَا قُرْبَ مِنْهُ ، وَهَذَا قَلْبُ الْمَعْنَى ، بَلْ تَمْتَنِعُ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا لِقُرْبِهَا مِنَ السَّاكِنِ الَّذِي لَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ .
وَاسْتَدُلَّ أَيْضاً عَلَى امْتِنَاعِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ أَنَّهُمْ لَا يَخْرُمُونَ^(٥) (مُتَّفَاعِلُونَ) كَمَا يَخْرُمُونَ (فَعُولُونَ)^(٦)

فَلَيْتَ فَعِيلاً كَانَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ
وَلَيْتَ فَعِيلاً كَانَ وَلَدَ حِمَارِ
/ ٢٨ ظ / مَتَى سَمِعَ هُوَ أَوْ أَحَدٌ قَطَّ أَنَّ الْأَسْبَابَ تُخْرَمُ وَإِنَّمَا تُخْرَمُ الْأَوْتَادُ الْمَجْمُوعَةُ ،
وَهَذَا مَا لَمْ يُعْهَدْ مِثْلُهُ ، وَلَا يَسَعُ أَحَدٌ جَهْلَهُ .

(٣) التَّكْمِلَةُ ١٨١ .

(٤) التَّكْمِلَةُ ١٨٢ وَفِيهِ : (لِأَنَّ فِي تَخْفِيفِهَا تَضْعِيفاً لِلصَّوْتِ ، وَتَقْرِيباً مِنَ السَّاكِنِ) .

(٥) الْحَرَمُ : حَذْفُ أَوَّلِ الْوَتَدِ الْمَجْمُوعِ مِنْ أَوَّلِ الْبَيْتِ .

(٦) التَّكْمِلَةُ ١٨٢ .

بَابُ الْوَقْفِ عَلَى الْأَسْمِ الْمَعْتَلِّ

قَالَ : (لَا تُحَذَفُ الْأَلْفُ مِنْ (مُعَلٍّ) كَمَا حُذِفَتْ الْيَاءُ مِنْ قَاضٍ)^(٧) ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ ، أَنْشَدَ سَيِّبُوهُ فِي بَابِ مَا يُحَذَفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مِنَ الْيَاءِ فِي الْوَقْفِ : رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٨)

بَابُ الْوَقْفِ عَلَى الْأَلْفِ الَّتِي تَكُونُ فِي أَوَاخِرِ الْأَسْمَاءِ

رَعِمَ (أَنَّ الْأَلْفَ فِي حَالِ النَّصْبِ إِذَا كَانَ الْأِسْمُ مَنْصَرَفًا بَدَلًا مِنَ التَّنْوِينِ)^(٩) ، وَهَذَا بَاطِلٌ ، لَجَوَازِ الْإِمَالَةِ فِيهَا ، وَإِنَّمَا التَّنْوِينُ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِ (رَأَيْتُ امْرَأَةً) وَنَحْوَهَا بِمَا لَا عَوَضَ فِيهِ .

وَزَعِمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْأَلْفَ تَثْبُتُ فِي (مَا) فِي حَالِ السُّؤَالِ^(١٠) ، وَاحْتِجَّ بَيْتٍ لَمْ يَنْسَبْهُ ، وَهُوَ^(١١) :

عَلَى مَا قَامَ يَسْتَمْنِي لَثِيمٌ كَخِزْبِرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ
وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ ، لِأَنَّ الْبَيْتَ مِنَ الْوَافِرِ ، جُزْؤُهُ الْأَوَّلُ (مُفَاعَلَتُنْ) ، وَيُسَمَّى (مَوْفُورًا) ، وَسَكَنَ لَامُهُ فَيُخَلَفُهُ (مُفَاعِيلُنْ) ، فَسُمِّيَ (مَقْصُورًا) ، وَيُحَذَفُ يَاءُ

(٧) التكملة ١٩٥ وفيها : (لا ترى أنها لا تحذف في نحو (مُعَلٍّ) كما حذفت الياء من (قاضٍ) .

(٨) البيت للبيد في شرح ديوانه ١٩٩ ، الكتاب ٢ / ٢٩١ ، صدره :

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ

وقد استشهد به سيبويه على حذف ألف (المَعْلُ) في الوقف للضرورة تشبيها بما يحذف من الياءات في الأسماء المنقوصة نحو : (قاضٍ) .

(٩) التكملة ١٩٩ .

(١٠) قال أبو علي : (فَإِنَّ الْأَلْفَ تُحَذَفُ مِنْهُ فِي الدَّرَجِ فِي الْإِخْتِيَارِ وَحَالِ السَّعَةِ . . . وَقَدْ جَاءَ مُثَبَّتًا فِي الشَّعْرِ ، قَالَ (. . .) .

ينظر : التكملة ٢٠٠ .

(١١) لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٢٤ ، وروايته فيه : (فَيَقِيمُ يَقُولُ) ، ولم ينسب في التكملة ٢٠٠ ، وروايته فيه : (فِي دِمَانٍ) .

(مفاعيلُن) ، فيجعله (مفاعِلُن) ويُسمّى (معقولاً) ، وبَيَّنْتُ^(١١) :
منازلُ الفَرَتْنِي قِفَارُ
كأنّما رسومُها سطورُ

وليسَ البيتُ على ما أثبتَهُ ، وأنّما هو :

علامَ تقولُ يشتعني لثيمُ
وكما قالَ الآخرُ^(١٢) :

علامَ تقولُ الرمحُ يثقلُ عاتِقي

فتكلّفَ مخالفةَ الجمهورِ ، وتغيّرَ اللفظُ ، وفسادَ المعنى ، لأنّ الانسانَ إنّما يُسألُ عن
مُعتقدهِ ورأيه لا عما يتوجّه اليه غيرةُ .

بَابُ الْحِكَايَةِ

زعمَ أنّ قولَ العربِ : (إنّهم أجمعونَ ذاهبونَ)^(١٣) ، إنّما جازَ الرفعَ في التوكيدَ لأنّ
الاعرابَ لم يَظهر في المؤكّد ، ولو قيلَ : (إنّ القومَ أجمعينَ ذاهبونَ لم يَرُفَع)^(١٤) ، وهذا
خطأٌ لأنّ الحَمْلَ ظَهَرَ الاعرابُ أو لم يَظهر واحدٌ ، وأنّما هو بمنزلةِ (موسى) ونحوهِ بما
لا يَظهرُ فيه الاعرابُ ، وَقَدْ بَيَّنَّ سيبويه وَجَهَ الرفعِ فيه ، وحكى قولَ العربِ : (إنّك
وزيدٌ ذاهبان)^(١٥) .

(١٢) بلا عزو في الوافي في العروض والقوافي ٧٩ والبارع في علم العروض ١٢٥ .

(١٣) عمرو بن معد يكرب ، شعره : ٧٢ ، وعجزه :

إذا أنا لم أطعم إذا الخيل كُرِبَ

(١٤) في التكملة ٢٠٩ : (بابُ الزيادةِ التي تُلحقُ (مَنْ) في الوقفِ اذا كُنْتَ مستفهماً عن نكرة) . (٤)
التكملة : ٢١١ .

(١٥) التكملة ٢١١ ، وفيها : (إنّ القومَ أجمعينَ في الدار) .

وورد التمثيلُ بهذه الجملةِ نفسها في الكتاب ، قال سيبويه : ١ / ٢٩٠ «واعلم أن ناساً من
العرب يغلطون فيقولون (انهم أجمعون ذاهبون) و(إنك وزيدٌ ذاهبان) ؛ وذلك أن معناه معنى
الابتداء ، فيرى أنه قال (هم) .

فلم يعلله بعدم ظهور الاعراب ، وأنما علله بتوهم أنهم قالوا (هم أجمعون ذاهبون) .

(١٦) الكتاب ١ / ٢٩٠ ، وأجاز ذلك الكسائي والفراء ، ينظر : معاني القرآن ١ / ٣١١ ، مجالس ثعلب

بَابُ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ

قال : (لَا تُخَفَّفُ الْهَمْزَةُ / ٢٩ و / إِلَّا فِي مَوْضِعٍ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ سَاكِنٌ)^(١٧) ،
وَتَكَلَّفَ قَوْلُهُ : (غَيْرُ مَدْعَمٍ)^(١٨) ، ثُمَّ قَالَ : (إِلَّا أَنْ يَكُونَ السَّاكِنُ الَّذِي بَعْدَ الْهَمْزَةِ
الْمُخَفَّفَةِ)^(١٩) الْأَلْفَ ، فَإِنَّمَا احْتَمَلَتْ ذَلِكَ لَزِيَادَةِ الْمَدِّ فِيهَا) ، وَلَيْسَ الْمَدُّ عَلَى مَا ذَكَرَ ، قَالَ
سِيبَوِيهٌ فِي بَابِ الْهَمْزَةِ بَعْدَ كَلَامِ : (فَكَمَا لَمْ يُجْزَ أَنْ يُبْتَدَأَ ، فَكَذَلِكَ لَمْ يُجْزَ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ
السَّاكِنِ ، وَلَمْ يُبَدِّلُوا لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يُدْخِلُوهَا فِي بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ اللَّتَيْنِ هُمَا لِأَمَانٍ ، فَإِنَّمَا
تُحْتَمَلُ الْهَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنٍ فِي مَوْضِعٍ لَوْ كَانَ مَكَانَهَا سَاكِنٌ جَازَ إِلَّا الْأَلْفَ وَحْدَهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ
بَعْدَهَا)^(٢٠) ، فَجَعَلَ سِيبَوِيهٌ الْعِلَّةَ فِي ثُبُوتِهَا بَعْدَ الْأَلْفِ أَنَّهَا لَوْ قُلِبَتْ كَمَا قُلِبَتْ هَمْزَةُ
(خَطِيطَةٍ) وَ (شَنْوَاءَ) دَخَلَتْ فِي بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ لَا زِيَادَةَ الْمَدِّ ، ثُمَّ أَعْلَمَنَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ بِالْقَوَائِي بِذِكْرِ التَّاسِيْسِ وَالْإِرْدَافِ^(٢١) ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ .

بَابُ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ الْمُتَحَرِّكِ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مُتَحَرِّكًا

ذَكَرَ رَأْيِي سِيبَوِيهٌ فِي الْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ بَعْدَ كَسْرَةٍ ، وَالْمَكْسُورَةِ بَعْدَ ضَمَّةٍ ، أَنَّهَا تُسَهَّلُ

(١٧) التكملة ٢١٦ .

(١٨) التكملة ٢١٧ .

(١٩) هذا تحريف لعبارة أبي علي ، والذي في التكملة ٢١٧ : (إِلَّا أَنْ يَكُونَ السَّاكِنُ الَّذِي بَعْدَهُ الْهَمْزَةُ الْمَخَفَّةُ
الْأَلْفَ نَحْوُ : عِبَاءَةٍ) ، فَحُذِفَ الضَّمِيرُ مِنْ (بَعْدَهُ) أُعْطِيَ «نَحْوُ» مَنَاقِضًا .

(٢٠) الكتاب ٢ / ١٦٥ ، وَفِيهِ : (تُحْتَمَلُ الْهَمْزَةُ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ بَيْنٍ) .

(٢١) التكملة ٢١٧ ، وَالتَّاسِيْسُ : أَلْفٌ سَاكِنَةٌ دُونَ حَرْفِ الرَّوِيِّ بِحَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ يَكُونُ بَيْنَ حَرْفِ الرَّوِيِّ
وَبَيْنَهَا يَلْزَمُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ مِنَ الْقَصِيدَةِ كُلِّهَا ، (يَنْظُرُ : الْقَوَائِي لِلْأَخْفَشِ ٢٨ ، الْقَوَائِي لِلتَّنْوَخِي
١٠٦ ، الْعَيُونُ الْغَامِزَةُ ٢٥٦) .

أَمَّا الرَّدْفُ فَالْفٌ سَاكِنَةٌ إِلَى جَنْبِ حَرْفِ الرَّوِيِّ مِنْ قَبْلِهِ . (يَنْظُرُ : الْقَوَائِي لِلْأَخْفَشِ ٢١ ، الْكَافِي
فِي عِلْمِ الْقَوَائِي ١٠٤ ، الْقَوَائِي لِلتَّنْوَخِي ١١٤) .

بينها وبين حركتها ولا تُحْلَصُ حرفاً^(٢٢) ، ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ أَبِي الْحَسَنِ^(٢٣) فِي أَنَّهَا تُحْلَصُ حَرْفًا فِي مِثْلِ يُنْبِؤُهُمْ ، فَجَعَلَهَا يَاءً ، وَمِثْلَ يَوْمُنْذٍ ، فَجَعَلَهَا وَاوًا ، وَأَمَّا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْعِلَّةُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : (نَحْوُ هَذَا قَارِئٌ) ، فَافْسَدَ وَتَرَى ، ثُمَّ رَمَدَ هَذَا الْقَوْلَ الَّذِي مَضَى إِلَى الْقَوْلِ عَلَيْهِ كُلُّهُ ، إِنَّمَا يَكُونُ فِي غَيْرِ الْمَطْرَفَةِ ، فَأَمَّا الْمَطْرَفَةُ فَإِنَّمَا يَدِيرُهَا حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا ، لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مَتَحَرِّكَةً فِي حُكْمِ السَّاكِنَةِ ، لِأَنَّ السُّوْقَفَ يُدْرِكُهَا ، فَصَارَتْ مِنْ بَابِ مَا سَكَنَ وَقَبْلَهُ مَتَحَرِّكٌ نَحْوُ (يَأْسُ وَيُؤْمِنُ وَيُشْسَ) .

بَابُ التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ الَّذِي عَلَى حَدِّهَا

قَالَ الْمُؤَلَّفُ : تُبْدَلُ فِيهَا جَاوَزُ الثَّلَاثَةِ يَاءً عَلَى كُلِّ حَالٍ^(٢٤) ، وَذَكَرَ (أَعْمَى وَذَفْرَى وَدِفْلَى) ، ثُمَّ قَالَ : (جَمَزَى)^(٢٥) ، وَهَذَا تُحْدَفُ الْأَلْفُ وَلَا تُقْلَبُ لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ ، قَالَ^(٢٦) فِي النَّسَبِ إِلَى (جَمَزَى : جَمَزِي) ، وَجَعَلَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعَةِ ، وَأَمَّا / ٢٩ ظ / حُبَارَى وَنَحْوُهُ فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سِيبِيهَ إِلَّا الْقَلْبَ^(٢٧) ، وَقَدْ ذَكَرَ زَمَانًا الْمَعْرَبَ فَاجْرَاهُ نَجْرَى (جَمَزَى) وَنَحْوَهُ .

(٢٢) الْكِتَابُ ٢ / ١٦٤ .

(٢٣) هُوَ أَبُو الْحَسَنِ سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودَةَ ، الْمَعْرُوفُ بِالْأَخْفَشِ الْأَوْسَطِ ، مِنْ أَكْبَارِ أَئِمَّةِ النُّحَوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ ، ت ٢١٥ هـ . (أَخْبَارُ النُّحَوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ ٥٠ ، إِشَارَةُ التَّعْيِينَ ١٣١) .

وَفِي التَّكْمِلَةِ ٢١٩ : وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ : (تَقْلِبُهَا يَاءً وَذَلِكَ نَحْوُ هَذَا قَارِئٌ وَيَسْتَهْزِئُونَ) .

(٢٤) التَّكْمِلَةُ ٢٢٣ ، وَفِيهِ : (وَمَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ آخِرُهُ الْفَاءُ وَكَانَ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَافٍ فَإِنَّ الْأَلْفَ فِي التَّنْيَةِ تُبْدَلُ مِنْهَا الْيَاءُ كَانَتْ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ أَوْ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ) .

(٢٥) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ .

(٢٦) يَعْنِي سِيبِيهَ فِي الْكِتَابِ ٢ / ٧٧ ، وَفِيهِ : (وَأَمَّا جَمَزَى فَلَا يَكُونُ جَمَزَوِيَّ وَلَا جَمَزَاوِيَّ وَلَكِنْ جَمَزِيَّ ، لِأَنَّهَا تَقُلْتُ وَجَاوَزْتُ زَنَةً مَلْهُيٌّ فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ حُبَارَى لِتَتَابِعِ الْحَرَكَاتِ) .

(٢٧) الْكِتَابُ ٢ / ٧٨ . وَذَكَرَ فِيهِ سِيبِيهَ الْحَذْفِ فَقَطْ وَلَمْ يَجِزِ الْقَلْبَ .

بَابُ تَثْنِيَةِ مَا كَانَ آخِرُهُ هَمْزَةً

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (وَمَا جُمِعَ وَلَمْ يُثْنُ قَوْلُهُمْ : (هُمَا سَوَاءٌ) ، وَقَالُوا فِي الْجَمْعِ : سَوَاسِيَّةٌ ^(٢٨)) ، هَذَا وَهُمْ ، لَيْسَ (سَوَاسِيَّةٌ) جَمْعًا يَجْرِي عَلَى (سَوَاءٍ) وَيُعْطَى مَعْنَاهُ ، إِنَّمَا يُقَالُ فِي النَّثْرِ خَاصَّةً ، وَإِنَّمَا هَذَا بِمَنْزِلَةِ (الْأَعْرَابِ) وَ (الْعَرَبِ) ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : (وَتَقُولُ فِي الْأَعْرَابِ : أَعْرَابِيٌّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : (الْعَرَبُ) ، فَلَا يَكُونُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى) ^(٢٩)) ، وَحَمْلُ (الْأَعْرَابِ) ^(٣٠) عَلَى (الْعَرَبِ) أَقْسَى مِنْ حَمْلِ (سَوَاسِيَّةٍ) عَلَى (سَوَاءٍ) ، وَأَيْضًا فَلِأَنَّكَ تَقُولُهُ فِي الْجَمْعِ كَمَا تَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ : (هُم فِيهِ شَرَعٌ سَوَاءٌ) ، وَفِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ نَظَرُ يَتِيْنٌ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَقَالَ : (وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ ضُبْعَانَانِ) ^(٣١) ، وَأَغْفَلَ حِكَايَةَ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ (تَصْغِيرِ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَلِحَقَّتْهُ أَلْفُ التَّانِيثِ ، فَصَارَ مَعَ الْأَلْفَيْنِ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ) ، (تَقُولُ فِي سِرْحَانٍ : سُرَيْحِيْنٌ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : سَرَا حِيْنٌ ، وَضُبْعَانٌ ضُبَيْعِيْنٌ لِأَنَّكَ تَقُولُ : ضُبَاعِيْنٌ) ^(٣٢) ، وَظَنَّ ضُبْعًا مَوْثَأًا كَأَذْنٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَوْثُتٌ كَبْقَرَةٍ وَدَجَاجَةٍ ، قَالَ الْمُبَرِّدُ فِي آخِرِ (الْكَامِلِ) ^(٣٣) : (هَذَا بَقْرَةٌ وَهَذِهِ بَقْرَةٌ حَتَّى يَقُولَ : ثَوْرٌ ، وَهَذَا دَجَاجَةٌ وَهَذِهِ دَجَاجَةٌ حَتَّى يَقُولَ : دِيْكٌ) ، وَكَذَلِكَ هَذَا ضُبْعٌ وَهَذِهِ ضُبْعٌ حَتَّى يَقُولَ : ضُبْعَانٌ ^(٣٤) ، فَهَذَا كُلُّهُ مَوْثُتٌ اللَّفْظُ وَإِنْ أَرَدْتَ الذِّكْوَرُ .

(٢٨) : التَّكْمَلَةُ ٢٢٨ .

(٢٩) : الْكِتَابُ ٢ / ٨٩ .

(٣٠) : فِي الْأَصْلِ : الْعَرَبُ الْأَعْرَابُ .

(٣١) : التَّكْمَلَةُ ٢٢٨ .

(٣٢) : الْكِتَابُ ٢ / ١٠٨ .

(٣٣) : ص ١٤٧٨ .

(٣٤) : يَنْظُرُ : الْكَامِلُ ٣٦٦ .

وقال الزجاجي^(٣٥) : هُما حَلٌّ على اللفظ لا على المعنى ، تقول : (له ثلاثٌ مِنَ البَطِّ ذكورٌ) ، الى آخرِ هذا الفصل ، فتأملْه هناك تُصِبُّ إن شاء الله ، وذَكَرَ سيبويه سِراحَ وضباع^(٣٦) في آخرِ بابٍ مِنَ الجمعِ المكسَّرِ .

فقال : (كِلَا اسمٌ مفردٌ وليسَ بشنِيةٍ)^(٣٧) ، وهذا ما لا يتوَهَّمُ أحدٌ ، ولا يَقَعُ ببالِ بشرٍ ، فإنَّ علامةَ الشنِيةِ مستعملةٌ في كُلِّ شيءٍ ، حتَّى لَزِمَ ذلك في أسماءِ الإشارةِ ، وما يَجْري مجراها مِنَ العبارةِ ممَّا لا يتوجَّهُ عليه الإعرابُ ، ولا يسوِّغُ فيه التصريفُ ، فكيف وَقَعَ ببالِهِ ، والتَّبَسُّ بخاطرِهِ / ٣٠ و / أنْ أحداً يَراهُ مثني وعَلِمَ الشنِيةَ معدومٌ فيه ، حتَّى احتاجَ الى شاهدٍ في قولِهِ^(٣٨) :

كِلا يَوْمَي أَمَامَةِ يَوْمٍ صَدِّ

وإنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا بِأَمَامَا

قال سيبويه في (باب ما شُدَّ فأبدِلَ مكانَ اللامِ الياءُ) : « وَأَمَّا كُلٌّ وَكِلا فَكُلٌّ واحدٌ مِنَ لَفْظٍ ، ألا تَراهُ يقولُ : (رأيتُ كِلَا أَخَوَيْكَ) ، فيكونُ بِمِثْلِ مَعْنَى ولا يكونُ فيه تَضَعِيفٌ »^(٣٩) .

بابُ الجمعِ الذي على حَدِّ الشنِيةِ

قال : (وممَّا شُدَّ مِنْ هذا البابِ قولُهُ^(٤٠) :

مَتَى كُنَّا لَأَمِّكَ مَقْتَرِينَا

(٣٥) الجمل في النحو ١٣٣ . والزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ، ت ٣٣٧ هـ وقيل ٣٤٠ هـ .

(ينظر : نزهة الألباء ٣٠٦ ، انباه الرواة ٢ / ١٦١) .

(٣٦) الكتاب ٢ / ٢١٢ .

(٣٧) التكملة ٢٢٨ .

(٣٨) البيت لجريري في ديوانه ٧٧٨ ، التكملة ٢٢٨ .

(٣٩) الكتاب ٢ / ٤٠١ ، وفي الأصل : ألا ترى تقول . وأثبتنا نص سيبويه .

(٤٠) لعمرو بن كلثوم في شرح القصائد السبع الطوال ٤٠٢ ، وصدره :

تَهْدُنَا وَأَوْعِدُنَا رُوَيْدَا

وينظر في البيت : شرح الأبيات المشككة الاعراب لأبي علي ١٧٣ .

وكان الأصل (مقتنين) ، لأنه من (القتو) ، وكان حقه أن يكون بياءي النسب ، ولكنه جاء كالأشعرين^(١) .

وشذوذ (مقتوين) أكثر من هذا ، قال سيبويه < في > (باب من الجمع بالواو والنون) : (وسألت الخليل ، رحمه الله ، عن مقتوي ومقتوين فقال : هذا بمنزلة الأشعري والأشعرين ، فإن قلت ، لم لم يقولوا : مقتون ؟ فإن شئت قلت : جاءوا به على الأصل كما قالوا : مقاتوة ، حدثنا بذلك أبو الخطاب^(٢) عن العرب ، وليس كل العرب يعرف هذه الكلمة ، وإن شئت قلت : هو بمنزلة (مذروين) ، حيث لم يكن له واحد يُقَرَّد^(٣)) .

وحكى أبو عبيد^(٤) في (المصنف) : (قال رجل من بني الجرماز : رجل مقتوين ، ورجال مقتوين ، ورجال ونساء مقتوين ، وهم الذين يعملون للناس بطعام بطونهم^(٥)) .

ثم جاء بعد هذا آخر الباب بكلام لا يصح إصلاحه وتعيين الصواب فيه ، إلا في أوسع من هذه الرسالة .

(٤١) التكملة ٢٢٩ - ٢٣٠ ، وفيه : وكان القياس مقتنين .. ولكنه جاء كالأعجمين والأشعرين .

(٤٢) هو الأخفش الأكبر ، واسمه عبد الحميد بن عبد المجيد ، من أكابر العربية ومتقدميها ، أخذ عنه أبو عبيدة . (طبقات النحويين واللغويين ٤٠ ، إنباء الرواة ٢ / ١٥٧) .

(٤٣) الكتاب ٢ / ١٠٣ ، وفي الأصل : الأشعر والأشعرين .

(٤٤) الغريب المصنف ١ / ١٤٥ . وفيه : (... هذا رجل مقتوين ، مفتوح ، ورجلان مقتوين ، ورجال مقتوين ، وكذلك الواحدة والجمع من المؤنث ، وهم ...) ، وفي الأصل : أبو عبيدة ، وهو تحريف .

(٤٥) ينظر : النوادر في اللغة ٥٠٢ .

بَابُ النَّسَبِ

سَوَى فِي هَذَا بَيْنَ الشَّاذِّ وَالَّذِي^(١٧) أَجْرُوهُ مَجْرَى الْقِيَاسِ^(١٨) ، قَالَ سَيَبَوِيه : (فَمِنْهُ مَا يَجِيءُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَمِنْهُ مَا يُعَدَّلُ وَهُوَ الْقِيَاسُ الْجَارِي فِي كَلَامِهِمْ)^(١٩) ، فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ فِي الْعَالِيَةِ : غُلُوِيٌّ ، وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُمْ فِي الْعَظِيمِ : الْأَنْفِ : أَنَا فِي^(٢٠) .

بَابُ مَا أَطْرَدَ التَّغْيِيرُ فِيهِ مِنْ [الْأَسْمَاءِ فِي]^(٢١) النَّسَبِ

قَالُوا (فِي النَّسَبِ إِلَى شَاةٍ : شَاهِيٌّ)^(٢٢) ، ثُمَّ عَارَضَ نَفْسَهُ بَرْدُ الْفِ (شَاهِيٌّ) إِلَى الْأَصْلِ لَمَّا رَدَّ الْهَاءَ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ / ٣٠ ظ / فِي (يَدَوِيٌّ) ، وَهَذَا وَهَمُّ عَظِيمٌ ، كَانَ أَصْلُ يَدٍ يَدِيٌّ ، فَلَمَّا رَدَّ مَا حَذَفَ أَلْقَى حَرَكَةَ الدَّالِ وَلَمْ يَرُدَّهَا إِلَى الْأَصْلِ ، لِأَنَّهُ رَاعَى مَا كَانَ ثَابِتًا فِي الْأَصْلِ قَبْلَ النَّسَبِ ، وَالْفُ شَاةٍ لَمْ يُحْدِثْ فِيهَا النَّسَبُ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ ، وَإِنَّمَا رَدَّ الْهَاءَ ، وَالْأَلْفَ بِحَالِهَا قَبْلَ الرَّدِّ .

-
- (٤٦) فِي الْأَصْلِ : الَّذِي .
 (٤٧) التَّكْمَلَةُ ٢٤٠ - ٢٤١ وَفِيهَا : (وَالتَّغْيِيرُ اللَّاحِقُ لِلْأَسْمَاءِ فِي النَّسَبِ عَلَى ضَرَبَيْنِ : تَغْيِيرٌ غَيْرُ مَطْرُودٍ فِي النِّظَائِرِ وَلَا مُسْتَمَرٍّ ، وَتَغْيِيرٌ مُسْتَمَرٌّ مَطْرُودٌ . فَمَا كَانَ غَيْرَ مَطْرُودٍ فَحُكْمُهُ أَنْ يُحْفَظَ وَلَا يُقَاسَ عَلَيْهِ ، وَمَا كَانَ مُسْتَمَرًّا قِيَاسٌ عَلَيْهِ) .
 (٤٨) الْكِتَابُ ٢ / ٦٩ .
 (٤٩) التَّكْمَلَةُ ٢٤١ .
 (٥٠) مِنَ التَّكْمَلَةِ ٢٤١ .
 (٥١) التَّكْمَلَةُ ٢٤٢ وَفِيهَا : (وَلَمْ تَرُدَّ الْوَاوُ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ مُصَحَّحَةٌ كَمَا لَمْ تَسْكُنِ الْعَيْنُ فِي يَدَوِيٍّ وَنَحْوِهِ) . وَيَنْظُرُ الْكِتَابُ ٢ / ٨٤ .

بَابُ النِّسْبِ إِلَى مَا كَانَ لَأُمِّهِ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ وَكَانَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ

قَالَ فِي (حَيِّة) وَبَابِهِ : (حَيَوِيٌّ) ^(١) ، لِلْعَلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، ثُمَّ شَبَّهَ بِهِ (رَمَلِي) وَ(حَمَصِي) وَلَيْسَ مِثْلَهُ ، لِأَنَّ تَحْرِيكَ السَّاكِنِ فِي حَيَّةٍ وَنَحْوِهِ قِيَاسٌ يَجْرِي عَلَيْهِ مَا كَانَ قَبْلَهُ ، وَرَمَلِي وَحَمَصِي شَاذٌ لَا يَجْرِي عَلَيْهِ مَا هُوَ مِثْلُ لَفْظِهِ ، لَا يُقَالُ فِي زَنْدٍ : زَنْدِي ، وَلَا > فِي < بَعْلٍ : بَعْلِي ، وَقَدْ حُكِيَ عَنِ الْمَبْرَدِ ، حَمَصِيٌّ يَفْتَحُ الْمِيمَ ^(٢) .

فصل

وَقَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (وَفِي الْأَضَافَةِ إِلَى عَدَوَةٍ عَدَوِيٍّ كَمَا قُلْتَ فِي شَنْوَةٍ : شَنْئِي) ^(٣) ، هَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ (عَدَوِيٍّ) قِيَاسٌ ، وَشَنْئِي شُدُودٌ ، وَالْقِيَاسُ شَنْئِيٌّ ^(٤) بِضَمٍّ النُّونِ كَمَا نَقُولُ : سَمُرِيٌّ ، وَأَمَّا عَدَوَةٌ فَإِنَّ الْحَذْفَ لَزِمَ الْهَاءَ لَزِمَ (فَعِيلَةٌ) وَ(فُعَيْلَةٌ) فِي نَحْوِ : (جَذِيمَةٌ) وَ(أُمِيَّةٌ) ، فَإِذَا حُذِفَتْ مَدَّةُ (فُعُولَةٌ) بَقِيَ : (عَدَوَةٌ) ، ثُمَّ تُحَذَفُ الْهَاءُ فَيَبْقَى (عَدُوٌّ) اسْمُ آخِرِهِ وَأَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ، فَلَا بُدَّ مِنْ قَلْبِ الضَّمَّةِ كَسْرَةً كَمَا تَفْعُلُ ذَلِكَ فِي (أَذْلٍ) وَ(أَجْرٍ) جَمَعَ (ذَلُّ) وَ(جَرُّ) ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ (نَفَرٍ) ، ثُمَّ تَفْتَحُ الْكَسْرَةُ فَتَقُولُ : (عَدِيٌّ) كَمَا فَتَحْتَهَا فِي (عَدٍ) ، فَتَنْقَلِبُ الْيَاءُ أَلِفًا لَانْفِتَاحٍ مَا قَبْلَهَا ، فَيَصِيرُ (عَدَاً) مِثْلَ (عَصَاً) ، فَتَقُولُ : (عَدَوِيٌّ) كَمَا تَقُولُ : (عَصَوِيٌّ) ، وَ(عَلَوِيٌّ) بِهِذِهِ الْمَنْزِلَةَ .

وَالْهَمْزَةُ فِي (شَنْئِي) حَرْفٌ مَا لَمْ تَثْبُتْ بَعْدَ الضَّمَّةِ كَمَا تَثْبُتُ الرَّاءُ بَعْدَ الضَّمَّةِ فِي

(٥٢) التكملة ٢٤٦ .

(٥٣) النكت ٨٨٥ ، شرح المفصل ١٢ / ٦ ، شرح الشافية ٣٢ / ٢ . وينظر : المقتضب ١٣٣ / ٣ .

(٥٤) التكملة ٢٤٧ .

(٥٥) عد سيبويه (شَنْئِي) ، يفتح النون ، الصحيح في النسب إلى (شَنْوَةٍ) . ينظر : الكتاب ٧٠ / ٢ .

(سَمْرِي) ، فهذا واضح إن شاء الله ، وفي امتناع (عَدَوِي) من الحمل على (عَدَوِي) كما يُحْمَلُ (عِبَاءَةٌ) على (عِبَاء) ونحوه مما يلحقه الهاء نَظَرُ ، والحوْلُ لله .

بَابُ الإِضَافَةِ إِلَى مَا يُحْدَفُ مِنْهُ حَرْفٌ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ مِنْ مَوْضِعِ اللّامِ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (غَدِي وَعَدَوِي)^(٥٦) ، وَلَمْ تَقُلِ الْعَرَبُ (غَدِي) الْبَتَّةَ ، وَلَا يَجُوزُ وَإِنَّمَا هُوَ ظَنُّ مِنْهُ ، قَالَ سَبِيوهُ فِي بَابِ الإِضَافَةِ إِلَى بَنَاتِ / ٣١ و / الْحَرْفَيْنِ : وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : [فِي دَم] : دَمِي ، وَفِي يَدٍ : يَدِي ، وَإِنْ شِئْتَ يَدَوِي وَدَمَوِي ، كَمَا قَالَتْ الْعَرَبُ فِي غَدٍ : عَدَوِي)^(٥٧) ، وَقَالَ : (سَمَوِي ، وَإِنْ شِئْتَ سَمَوِي)^(٥٨) ، وَلَمْ أَسْمَعْ هَذَا .

وَقَالَ فِي النَّسَبِ إِلَى (اسْتِ) : (سَتِي) بِالرَّدِّ ، وَفِي النَّسَبِ إِلَى (سِه) : (سَهِي) وَلَمْ يُجِزِ الرَّدُّ^(٥٩) ، وَلَمْ أَسْمَعْ فِي هَذَا شَيْئاً ، وَالْقِيَاسُ عِنْدِي الرَّدُّ .
وَقَالَ فِي كَلَا : (كَلَوِي ، وَكَلَتَوِي)^(٦٠) ، وَكَلَتَوِي^(٦١) خطأً ، قَالَ سَبِيوهُ فِي بَابِ الإِضَافَةِ إِلَى مَا فِيهِ الزَّوَائِدُ مِنْ بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ : (وَكَذَلِكَ كَلْنَا وَثْنَانِ ، تَقُولُ : كَلَوِي وَثْنَوِي ، وَبَنَتَانِ : بَنَوِي)^(٦٢) .

(٥٦) التكملة ٢٤٩ .

(٥٧) الكتاب ٢ / ٧٩ والزيادة منه .

(٥٨) التكملة ٢٥١ . وفي الكتاب ٢ / ٨١ : سَمَوِي ، بفتح السين فقط .

(٥٩) التكملة ٢٥١ .

(٦٠) التكملة ٢٥١ ، وفيه : (وفي كلا : كَلَوِي ، وفي كلتا : كَلَتِي وَكَلَوِي) .

(٦١) وهو رأي الجرمي ، ينظر : سر الصناعة ١٥١ ، النكت ٨٩٧ ، شرح المفصل ٦ / ٦ .

(٦٢) الكتاب ٢ / ٨٢ .

بَابُ النِّسْبِ إِلَى مَا يُحَذَفُ مِنْهُ آخِرُهُ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ : (بَحْرَانِي) ، فَالْأَلْفُ وَالنُّونُ فِيهِ لَيْسَتَا بِثَنِيَّةٍ ، وَلَكِنْ بُنِيَ الْأِسْمُ عَلَى فَعْلَانٍ فَأُضِيفَ إِلَيْهِ (٣٣) ، وَهَذَا عَجَبٌ ، يَقُولُ : (إِلَى الْبَحْرَيْنِ) ، ثُمَّ يَقُولُ : (الْأَلْفُ وَالنُّونُ فِيهِ لَيْسَتَا بِثَنِيَّةٍ) .

نُطِيعُ وَنَغْصِي كُلُّ يَوْمٍ أَمِيرَنَا

وَمَا كُلُّ جَيْلٍ لَا نَزَالَ نُشَاوِرُهُ

وَحَكَى أَبُو عُبَيْدٍ فِي (الْمُصْنَفِ) قَالَ الْيَزِيدِيُّ (٣٤) : سَأَلَنِي وَالْكَسَائِيُّ الْمَهْدِيُّ (٣٥) عَنِ النَّسْبَةِ إِلَى (الْبَحْرَيْنِ) وَإِلَى (حِصْنَيْنِ) ، لَمْ يَقَالُوا : (حِصْنِي) وَ (بَحْرَانِي) ؟ قَالَ الْكَسَائِيُّ : كَرِهُوا أَنْ يَقُولُوا : (حِصْنَانِي) لِاجْتِمَاعِ النَّوْنَيْنِ ، قَالَ : وَلَوْ قُلْتُ : إِنَّمَا كَرِهُوا أَنْ يَقُولُوا : (بَحْرِي) فَيُشَبِّهَ النَّسْبَ إِلَى الْبَحْرِ (٣٦) .

وَقَالَ سَبِيوَيْهِ فِي بَابِ مَا لَحِقَتْهُ الزِّيَادَتَانِ لِلْجَمْعِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مُسْلِمُونَ وَرَجُلَانِ : (وَمَنْ قَالَ : هَذِهِ يَبْرَيْنُ ، قَالَ : قَسْرَيْنِي كَمَا تَقُولُ : غَسْلَيْنِي) (٣٧) ، وَكَذَلِكَ بَحْرَانِي إِذَا جَعَلْتَ الْإِعْرَابَ فِي النَّوْنِ ، وَهَذَا وَاضِحٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(٦٣) التكملة ٢٥٢ .

(٦٤) أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ الْمُبَارَكِ ، ت ٢٠٢ هـ . (مراتب النحويين ٩٨ ، معجم الأدباء ٢٠ / ٣٠) .

(٦٥) هُوَ الْخَلِيفَةُ الْمَهْدِيُّ . وَفِي الْأَصْلِ : الْمَهْدِيُّ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٦٦) الْغَرِيبُ الْمُصْنَفُ ١ / ١٣١ . وَجَاءَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ فِي : أَمَالِي الزَّجَّاجِيِّ ٥٩ وَجَالَسَ الْعُلَمَاءَ ٢٢٠

وَالْأَشْبَاهَ وَالنِّظَائِرَ ٥ / ٣٩ - ٤٠ .

(٦٧) الْكِتَابُ ٢ / ٨٦ ، وَفِيهِ : (وَمَنْ قَالَ : هَذِهِ يَبْرَيْنُ قَالَ : يَبْرَيْنِي كَمَا تَقُولُ : غَسْلَيْنِي) .

فصل

وذكرَ في هذا البابِ عَبْدُ الْقَيْسِ^(٦٨) ، وَنَحْوَهُ ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ [ابن] ^(٦٩) الزُّبَيْرِ وَنَحْوِهِ ، وَلَمْ يُوضِّحْهُ ، وَلَكِنَّهُ صَوَّبَ ، وَتَتَجَانَّى لَهُ عَنْ عَبْدِ مَنَافٍ^(٧٠) ، لِأَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ وَنَحْوِهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

بَابُ النَّسَبِ إِلَى الْجَمْعِ

قال في هذا الباب : (وقالوا في الأعراب : أعرابيٌّ ، لأنَّكَ لو رَدَدْتَهُ إِلَى عَرَبٍ لَزِدْتَ الاسمَ عموماً)^(٧١) ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَلَكِنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، قَالَ سَيِّبِيهِ : (وتقولُ في الأعراب : أعرابيٌّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، / ٣١ ظ / أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقولُ : العَرَبُ ، فَلَا يَكُونُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى)^(٧٢) ، غَيْرَ أَنَّا لَا يَنْبَغِي أَنْ نَكْفُرَ إِحْسَانَهُ ، فِيمَا أَوْضَحَ بَيَّانَهُ ، وَأَعْطَى بُرْهَانَهُ ، مِنْ الْفَرْقِ فِي النَّسَبِ بَيْنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ ، وَإِنَّهُ لَمَنْ السِّرُّ الْمَكْتُومِ ، كَالْكِيمَاءِ وَالنَّجُومِ ، وَالْأَنْفَاطِ وَالسُّمُومِ ، وَغَيْرِهَا بِمَا لَا يَسَعُ الْإِفْصَاحُ بِهَا^(٧٣) وَالتَّعَرُّضُ لَهَا ، وَهَلْ رَجَعَ فِي النَّسَبِ الْجَمْعُ إِلَى وَاحِدِهِ ، إِلَّا تَفَرُّقَهُ بَيْنَ مَا وُضِعَ لَهُ وَبَيْنَ مَا سُمِّيَ بِهِ ، فَالْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ هُنَا لِقَوْلَا يَعْرِجُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(٦٨) التكملة ٢٥٤ .

(٦٩) من التكملة .

(٧٠) ينظر : الكتاب ٢ / ٨٨ ، وفيه النسب إلى (عبد مناف) : (منافي) كما ذكر أبو علي ، وعلمه بمخافة

الالتباس ، وهي العلة التي ذكرها أبو علي في التكملة ٢٥٤ .

(٧١) التكملة ٢٥٦ .

(٧٢) الكتاب ٢ / ٨٩ ، وينظر : النكت ٩٠٣ .

(٧٣) في الأصل : به .

بَابُ الْعَدَدِ

والصوابُ العدُّ والعدَّةُ ، وقد مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ^(٧٤) .

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (وروى الكسائي : الخمسةُ الْأَثَوَابِ)^(٧٥) ، وكذلك أبو زيد ، قال : (وَلَمْ يَقُولُوا : (النِّصْفُ الدَّرْهَمِ) وَلَا (الثُّلُثُ الدَّرْهَمِ) ، وَامْتَنَاعُهُ مِنَ الْأَطْرَادِ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ)^(٧٦) .

كذبي الْعَرُ يُكْوِي غَيْرُهُ وَهُوَ رَاتِعٌ^(٧٧)

وَالْإِعْتِرَاضُ بِإِحْدَى هَاتَيْنِ الْإِضَافَتَيْنِ عَلَى الْآخَرَى بِمَا يَلْزَمُ سَتْرُهُ ، وَلَا يَسُوغُ سَتْرُهُ ، وَقَدْ مَضَى بَيَانُ ذَلِكَ فِيمَا مَضَى مِنَ الرِّسَالَةِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

ثُمَّ قَالَ : (وَبَيَّتْ ذِي الرُّمَّةِ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ مَا رَوَاهُ الْكَسَائِيُّ ، وَهُوَ قَوْلُهُ^(٧٨) : وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى

ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالرَّسُومُ الْبَلَاغُ^(٧٩)

وَمُخَالَفَةُ الْكَسَائِيِّ فِيمَا رَوَاهُ تَكْذِيبٌ لَهُ وَتَحْطُّةٌ لِلْعَرَبِ ، وَمَعَ أَنَّ ذَا الرُّمَّةِ قَالَ صَوَابًا ، وَلَمْ يُجَرِّمْ عَلَى النَّاسِ التَّصَرُّفَ فِي اللُّغَةِ بِمَا لَا يَجُوزُ فِي مِثْلِهِ ، وَلَا قَصْرَهُمْ عَلَى التَّزَامِ قَوْلِهِ ، فَيَحْتِجُّ بِهِ وَلَا يَشِدُّ شَيْءٌ عَنْهُ^(٨٠) :

وَفِي النَّاسِ إِنْ رَأَيْتَ جِبَالَكَ وَاصِلٌ

وَفِي الْأَرْضِ عَنْ دَارِ الْقَلَى مُتَحَوِّلٌ^(٨١)

(٧٤) تنظر الصفحة ٨٢ من التحقيق .

(٧٥) التكملة : ٢٦٣ .

(٧٦) المصدر نفسه .

(٧٧) هذا عجز بيت للناطقة الذبياني ، وصدره كما في ديوانه : ٤٥ :

فَحَمَلْتَنِي ذَنْبَ امْرِئٍ وَتَرَكْتُهُ

(٧٨) ذو الرمة ، ديوانه : ١٢٧٤ .

(٧٩) التكملة : ٢٦٣ - ٢٦٤ وفيه : أُوْدِفَعَ الْبَكِيُّ . . . وَالْدِيَارُ الْبَلَاغُ .

(٨٠) تعريف العدد مسألة خلافية ، ينظر : مجالس ثعلب ٥٩٠ ، الانصاف ٣١٢ ، شرح جمل الزجاجي

٣٧ / ٢ .

(٨١) البيت لمعن بن أوس المزني في ديوانه : ٩٤ .

وَأَنْشَدَ^(٨٢) :

رَبَاءُ شَمَاءُ لَا يَأْوِي لِقُلَّتِهَا
إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّبَلُ
لِلْمَتَنَخْلِ الْمَذَلِي ، وَلَا شَاهِدَ فِيهِ إِلَّا كَانَ بِسَبِيلِهِ .

فصل

قَالَ : (فَإِذَا بَلَغَتِ الْمِئَةَ أَضِفْتَ إِلَى الْمَفْرَدِ فَقُلْتَ : مِئَةُ دُرْهَمٍ ، فَاجْتَمَعَ فِي الْمِئَةِ مَا افْتَرَقَ فِي عَشْرَةٍ وَتِسْعِينَ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ عَشْرُ عَشْرَاتٍ ، وَكَانَ الْعَقْدُ الَّذِي بَعْدَ التَّسْعِينَ)^(٨٣) .

وَهَذَا التَّعْلِيلُ حَسَنٌ جَدًّا لَوْلَا « ثَلَاثُ مِائَةِ سَنِينَ وَازْدَادُوا / ٣٢ / وَ / تِسْعًا »^(٨٤) .
وَأَنْكَرَ (لِلَّيْلَةِ خَلَّتْ وَمَضَتْ)^(٨٥) ، وَهُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لَا خَفَاءَ بِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

بَابُ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَشْتَقِّ مِنْ اسْمِ الْعَدَدِ

اسْمُ الْفَاعِلِ الرَّجُلُ وَالْفَرَسُ وَغَيْرُهُ ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى الْعِدَّةِ وَالْعَدَدِ وَالْعَادَةِ
فِيمَا مَضَى مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ^(٨٦) ، قَالَ سَيِّبُوهُ : (بَابُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُوقَعُ عَلَى عِدَّةِ الْمُؤَنَّثِ
وَالْمَذْكَرِ لِتَبْيِينِ مَا الْعَدَدُ إِذَا جَاوَزَ الْاِثْنَيْنِ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ)^(٨٧) ، فَهَذَا الصَّوَابُ لَا مَا قَالَ .

(٨٢) التكملة : ٢٦٩ ، والبيت للمتنخل المذلي في ديوان المذليين ٢ / ٣٧ .

(٨٣) التكملة ٢٦٤ ، وفي الأصل : عشر وتسعين .

(٨٤) الكهف ٢٥ ، وفيها مُبَيَّنَتْ (مائة) بالجمع وهو (سنين) .

(٨٥) التكملة ٢٦٥ . وفي الأصل : وبقيت .

(٨٦) تنظر الصفحة ٨٢ من التحقيق .

(٨٧) الكتاب ٢ / ١٧١ وفيه : (إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن تبلغ تسعة عشر وتسع عشرة) .

فصل

ثُمَّ قَالَ : (فإذا جاوزتَ العَشْرَةَ في هذا الباب ، فإنَّ الاشتقاقَ يكونُ على الوجهِ الأولِ ، ولا يكونُ على الوجهِ الثاني ، وهو خامسُ أربعةٍ ، لأنَّه لا يستقيمُ أنْ يُشتقَّ من ثلاثةٍ عَشْرَ ونَحْوِه فعلٌ ، فيجري اسمُ الفاعلِ عليه)^(٨٨) ، فلا تدري على مَنْ يُتَوَلَّى ؟ أَعَلَيْهِ أم على سيبويه ، وهو يقولُ في بابِ ذِكْرِ الاسمِ الذي تبيَّن به العِدَّةُ كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ)^(٨٩) ، قال : (وعلى هذا تقولُ : رابعُ ثلاثةٍ عَشْرَ كما تقولُ : خامسُ أربعةٍ)^(٩٠) ، وحكى يعقوب^(٩١) في : إصلاح > المنطق <^(٩٢) : (هو ثالثُ عَشْرَ ، بالرفع ، وثالثُ عَشْرَ ، بالنصبِ الى تسعةٍ عَشْرَ ، فَمَنْ رَفَعَ قَالَ : أردتُ : ثالثُ ثلاثةٍ عَشْرَ ، وأَلْقَيْتُ الثلاثةَ وتركْتُ ثالثاً على إعرابه) ، فتراه قد بَقِيَ ثالثاً معرباً ، ولم يعرض لثلاثةٍ عَشْرَ ، وكذلك هو ثالثُ تسعةٍ وعشرين ، قاله أبو عبيد في (المصنَّف)^(٩٣) .

فصل

واستدلَّ على أنَّ (أشياء) تُذكرُ بقولهم : ثلاثةٌ ، وقال : (مَعَ أنَّ أشياء مؤنَّثة كَطَرَفَاء)^(٩٤) ، وهذا كلامٌ لا وَجْهَ له ، لأنَّ ثلاثةً وأربعةً ونَحْوَهَا كُلُّهَا مؤنَّثة ، وإنما يُنظَرُ الى الواحدِ من تلكِ العِدَّةِ ، فإنَّ كَانَ مذكراً قلتُ : ثلاثةٌ ، وإنَّ كَانَ مؤنثاً قلتُ : ثلاثٌ ،

(٨٨) التكملة ٢٦٦ - ٢٦٧ ، وفيه : (فقلتُ : أحد عشر واثنا عشر وثلاثة عشر ، فإنَّ الاشتقاقَ من اسم العدد يكونُ على ...) .

(٨٩) الكتاب ٢ / ١٧٢ وفيه : (ذكر ك الاسم الذي به تُبيَّن العِدَّة ...) .

(٩٠) الكتاب ٢ / ١٧٣ وفيه : (وعلى هذا تقولُ : رابعُ ثلاثةٍ عَشْرَ لما قلتُ : خامسُ أربعةٍ عَشْرَ) .

(٩١) ابن السكيت يعقوب بن اسحاق ، ت ٢٤٤ هـ . (طبقات النحويين واللغويين ٢٢١ ، نزهة الالباء ١٧٨) .

(٩٢) اصلاح المنطق ٣٠٠ .

(٩٣) الغريب المصنَّف ق ١٥٥ وفيه : (كانوا تسعة وعشرين فثلثهم ، أي : صرَّتْ لهم غم ثلاثين) .

(٩٤) التكملة ٢٧١ . وينظر : الكتاب ٢ / ١٧٤ .

وَكِلْنَا الْعِدَتَيْنِ مُؤَنَّةً ، وكذلك (أشياء) لفظه مؤنثٌ مثلُ بَطَّةٍ واحدةٌ مذكَّرٌ^(٩٥) ، تحمل اسمَ العِدَّةِ على الواحدِ .

وقوله : (مثل طَرْفَاءٍ وَقَصْبَاءِ)^(٩٦) وَهَمْ ، هو مِثْلُهُ في لَفْظِهِ ، وليسَ مِثْلُهُ في موضِعِهِ ، لأنَّكَ تَجْمَعُ فتقول : أَشَاوِي ، ولا تَجْمَعُ الطَّرْفَاءَ ، وواحدُهُ (شَيْءٌ) ، وواحدُ الطَّرْفَاءِ (طَرْفَاءٌ واحدةٌ) .

وذكر رجل^(٩٧) كالمعتذرِ مِنَ التَّائِبِ ، وينبغي أن يعتذرَ مِنْ أَفْقَرَةٍ / ٣٢ ظ / وَغِلْمَةٍ ونحوه ، مِمَّا لَفْظُهُ مؤنثٌ وواحدُهُ مذكَّرٌ .

وقال : (ثَلَاثُ ذَوْدٍ) ، ثُمَّ قَالَ : (حَيْثُ كَانَ فِي الْمَعْنَى جَمْعاً)^(٩٨) ، وَالذَّوْدُ مؤنثٌ^(٩٩) كَالنَّعَمِ وَالْخَيْلِ ، فلا معنى لاعتذارِهِ عَنْهُ بِجَمْعٍ ، فَإِنَّ (الْغَنَمَ) جَمْعٌ ، وقال : « نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ »^(١٠٠) .

بَابُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ

ذكر في أولِ هذا الباب أن كتابَهُ مستقلٌ بنفسِهِ^(١٠١) ، وهذه الصِّفَةُ لا يَحْمِلُهَا إِلَّا كِتَابٌ سَبِيحِيهِ لِلوَاحِدِ ، فالواحدُ مِنَ الْقَائِمِينَ عَنْهُ لَا الْمُنْتَثِينَ إِلَيْهِ .

(٩٥) ذهب البصريون الى أنَّ اَشْيَاءَ اسْمٌ مؤنثٌ واحدٌ موضوع للجمع لأنَّ وزنه فعلاء ، وذهب الاخفش والكوفيون الى أنه جمع (شيء) ووزنه (أفعلاء) . ينظر : المنصف ٢ / ٩٤ ، النكت ٩٨٩ ، الانصاف ٨١٢ .

(٩٦) التكملة ٢٧١ .

(٩٧) التكملة ٢٧١ ، وفيه : (وقالوا : ثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ ، فجعلوا ذلك بمنزلة (أشياء) ، كأنه صار بدلاً من (أرجالٍ) .

(٩٨) المصدر نفسه .

(٩٩) ينظر : الكتاب ٢ / ١٧٤ .

(١٠٠) النحل ٦٦ .

(١٠١) التكملة ٢٧١ .

وقال في هذا الباب : (وَمِنَ الْأَسْماءِ ما لا يُعْلَمُ مَدُّهُ ولا قَصْرُهُ مِنْ جِهَةِ الْقِياسِ كَالسَّاءِ) ^(١٠٢) ، وهذا وَهْمٌ فَاحِشٌ ، لأنَّ جَمْعَهُ (أَسْمِيَّةٌ) على (أَفْعَلَةٍ) ، وهو مِنَ الْقِياسِ .

وقال : (السَّدَى فِي البُسْرِ) ^(١٠٣) قِياسٌ لَأَنَّهُ مِنْ (سَدَيْتِ البُسْرَةِ) ، إلا أَنَّهُ قال : (السَّدَى : ما سَقَطَ نهاراً ، والنَّدَى : ما سَقَطَ لَيْلاً) ، وهذا خَطَأٌ ، السَّدَى : ما سَقَطَ أَوَّلَ اللَّيْلِ ، والنَّدَى : ما سَقَطَ آخِرَهُ . والحِشاشُ ^(١٠٤) مِنَ الْقِياسِ ، لأنَّكَ تقولُ : (حَشِيٌّ) و (حَشِيانٌ) كَصَدِيٍّ وَصَدِيانٌ . والسَّفا ^(١٠٥) فِي الناصِيَةِ مَقِيسٌ ، لأنَّكَ تقولُ : (سَفَواءٌ) و (سَفِيتٌ) ^(١٠٦) ، وقولُهُ : (تُكْرَهُ فِي الفَرَسِ وتُسْتَحَبُّ فِي البَغْلِ) ^(١٠٧) خَطَأٌ ، لا يَكُونُ السَّفا فِي البَغْلِ لَأَنَّهُ لا ناصِيَةٌ لَهُ ، فأَمَّا قولُهُ ^(١٠٨) :

سَفَواءٌ تَرْدَى بِنَسِيجٍ وَحْدِهِ

فِي وَصْفِ البَغْلَةِ ، فَإِنَّمَا هِيَ هُنا السَّرِيعَةُ ، مِنْ سَفَتِ الرِّيحِ ، فَبِنَى لَهَا (أَفْعَلٌ) مبالغةً .

الصَّدَى مِنَ العَطَشِ مَقْصُورٌ ، لَأَنَّهُ مِنْ (صَدِيٍّ) وَهُوَ (صَدِيانٌ) . الشَّرَى ^(١٠٩) ، مِنَ الغَضَبِ وَمِنَ الجِلْدِ قِياسٌ ، لأنَّ الاسمَ مِنْهُ مِثْلُ (عَمٍ) . القَنَا فِي الْأَنْفِ قِياسٌ ،

(١٠٢) التكملة ٢٧٥ ، وفيه (. . . قصره ولا مدّه . . . كالسَّاءِ والمنا) .

(١٠٣) التكملة ٢٧٦ . وينظر : المقصور والممدود لنفطويه ٤١ .

(١٠٤) التكملة ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(١٠٥) التكملة ٢٧٨ .

(١٠٦) ينظر : اللسان (سفا) .

(١٠٧) التكملة ٢٧٨ ، وما ذكره أبو علي هورأى أبي عبيدة ، ينظر : المتصور والممدود لابن ولاد ٥٣ .

(١٠٨) الرجز لدكين بن رجاء الفقيمي في اللسان (سفا) .

(١٠٩) التكملة ٢٧٨ .

(١١٠) التكملة ٢٨١ .

(١١١) التكملة ٢٨١ .

تَقُولُ : (أَقْفَى) كما تقول : (ائْشَمُ) وِشْمَاءُ . (الرُّقَى) (١١١) : جَمْعُ (رُقِيَّةٍ) ، قِيَاسٌ بِمَنْزِلَةِ
 عُزْبٍ وَعُرْفَةٍ . و (المُلْدَى) (١١٢) جَمْعُ (مُدْيَةٍ) ، مِثْلُهُ قِيَاسٌ . و (المَهَا) (١١٣) مِثْلُهُ
 كَالْعُرْبِ .

فصل

ومن المفتوح الأول الممدود : الهَوَاءُ (١١٤) مَقِيسٌ ، جَمْعُهُ أَهْوِيَةٌ . بَرَحَ بِكسرِ الرَّاءِ :
 زَالَ ، وِفَتْحُهَا : صَارَ فِي الْبَرَّاحِ (١١٥) . وَالْقَبَاءُ (١١٦) قِيَاسٌ ، جَمْعُهُ أَقْبِيَةٌ .
 الْجَنَاءُ (١١٧) : مَا تُنْزَلُ بِهِ الْقِدْرُ فِي (المَصْنَفِ) ، وَلَيْسَ الْقَدْرُ وَعَاءٌ . وَالرِّشَاءُ (١١٨) :
 الْحَبْلُ ، مَقِيسٌ تَقُولُ : أَرَشِيئَهُ . وَكَذَلِكَ الرِّوَاءُ أَرْوِيئُهُ . وَالْبِلَاءُ : مَصْدَرٌ بِالْيَاءِ ،
 قِيَاسٌ .

وَذَكَرَ الْأَصَوَاتَ (١١٩) ، وَقَدْ ذَكَرَهَا فِي الْقِيَاسِ ، وَتَرَكْنَا الْقَوْلَ فِيهَا بَعْدَ هَذِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ
 لَا يَأَلُ / ٣٣ و / مَا وَقَعَ فِيهِ فَتْجَانِيْنَا عَنْهُ .

ثُمَّ فَرَعَ الْقَوْلَ فِي التَّائِيثِ وَالتَّذْكِيرِ (١٢٠) ، فَتَنْظَرُ وَأَمْعَنَ ، وَكَثُرَ فَاحْسَنَ ، وَذَهَبَ فِيهِ
 كُلُّ مَذْهَبٍ ، وَبَلَغَ مِنْهُ إِلَى أَبْعَدِ مَطْلَبٍ ، بَيْنَ تَصْنِيفِ مُحْكَمٍ ، وَتَالِيفِ مِتْرَاصِفٍ مُتَقَنٍّ ،
 مَسْتَظْهِراً بِالشَّاهِدِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، مُرْسِلاً مَا شَاءَ مِنْ عَنَانِ الْأَدَبِ ، إِلَّا نَبْذاً يَسِيرَةً مِنْ

(١١٢) التكملة ٢٨٤ .

(١١٣) التكملة ٢٨٤ .

(١١٤) التكملة ٢٨٤ .

(١١٥) فِي الْأَصْلِ : (الْهَوَى مَقِيسُ جَمْعِ أَهْوِيَةٍ) .

(١١٦) التكملة ٢٨٦ . وَالْكَلامُ عَلَى بَرَحِ الْخَفَاءِ .

(١١٧) التكملة ٢٨٦ .

(١١٨) الْغَرِيبُ الْمَصْنُفُ ١ / ٣٣٩ : وَفِي التَّكْمِلَةِ ٢٨٧ : الْجِنَاءُ .

(١١٩) التكملة ٢٨٧ .

(١٢٠) التكملة ٢٨٨ .

(١٢١) الْمَصْدَرُ / ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(١٢٢) التكملة ٢٩٣ .

باب السهو والنسيان ، مُتَّفَقَةٌ في جنب الإصَابَةِ والإحسان ، تَمَرُّ في الكتاب ، على توالي الأبواب ، غير مُجَلَّةٍ بِمَالَةٍ في ذلك من الصواب ، والحقُّ أحقُّ أن يُتَّبَعَ .

فَمِنْهَا حِكَايَتُهُ^(١٢٣) في قَوْلِهِ تعالى : « وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنً »^(١٢٤) بِإِمَالَةِ الألفِ ، أي مِنْ ذَلِكَ ، وَأَنْكَرَهُ وَمَنَعَ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِهِ ، وَإِذَا صَحَّ مَا حَكَاهُ فَقَدْ جَاءَ مِثْلُهُ ، ذَكَرَ سَبِيحِيَّةٌ فِي إِمَالَةِ الألفِ^(١٢٥) : (رَأَيْتُ زَيْدًا) بِإِمَالَةِ الألفِ ، أَلِفِ النَّصْبِ ، لِمَجَاوِرَةِ الْيَاءِ ، وَلَمْ يُجَلِّ (رَأَيْتُ عَبْدًا) لِأَنَّ فِي النُّونِ مِنْ مَخَالِطَةِ حُرُوفِ الْقَمِ وَبَعْضِ حُرُوفِ الْحَلْقِ ، فَصَارَ ذَلِكَ نَحْوًا مِنَ اللَّيْنِ .

وَمِنْهَا قَوْلُهُ فِي اللَّوْمِ الْقَصْرِ^(١٢٦) ، وَاحْتِجَاجُهُ بِرَوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ^(١٢٧) :

أَمَّا تَنَفُّكَ تَرْكَبُنِي بَلْوَمِي
فَهَجَّتْ [بِهَا] كَمَا لَهَجَ الْفَصِيلُ

وَالصَّوَابُ الْمَذَّ^(١٢٨) ، وَلَكِنْ قَصَرَهُ فِي الشَّعْرِ ضَرُورَةٌ ، قَالَتْ^(١٢٩) :

أَلَمْ تَرَ قَوْمِي يَا نَعِيمٌ كَأَنَّمَا

يَفِيثُونَ بِاللَّوْمَاءِ فَيْكَ الْغَنَائِمَا

وَمِنْهُ قَوْلُهُ فِي بَيْتِ ذِي الرُّمَّةِ^(١٣٠) :

وَدَوِّيَّةٌ مِثْلَ السَّمَاءِ اعْتَسَفَتْهَا

وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الدُّجَى بَسَوَادٍ

(١٢٣) التكملة ٣٠٦ .

(١٢٤) البقرة ٨٣ ، وفي المصحف (حُسْنًا) ، وَحَكَى الْأَخْفَشُ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ حُسْنًا تَقْرَأُ بِالْإِمَالَةِ مِثْلَ حَبْلِ

(الْخِصَائِصِ ٣ / ٣٠١) ، وَقَرَأَ هَمْزَةً وَالْكَسَائِي بَفَتْحِ الْهَاءِ وَالسَّيْنِ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ : حُسْنًا . الْكَشَفُ

٢٥٠ ، التيسير ٧٤ .

(١٢٥) الكتاب ٢ / ٢٦١ .

(١٢٦) التكملة ٣١٤ .

(١٢٧) البيت لأبي الغول الطهوي في النوادر في اللغة ٤٩٨ والزيادة منه .

(١٢٨) في اللسان (لوم) : اللَّوْمَاءُ وَاللَّوْمَى .

(١٢٩) زينب بن فروة المريفة في الأمالي ٢ / ٨٧ وفيه : يا مغير .

(١٣٠) ديوانه ٦٨٥ ، وفيه : الحصى بدل الدجى ، وكذا في التكملة ٣٢٦ .

قَالَ : (يُرِيدُ المَلَاةَ)^(١٣١) ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، إِنَّمَا يُرِيدُ السَّعَةَ وَالطُّوْلَ ، وَيُقَالُ لِلسَّاءِ : الْجَرْبَاءُ ، وَيَرْقَعُ وَالرَّقِيعُ لِأَنَّهُا رُقِعَتْ بِالنُّجُومِ^(١٣٢) ، وَهَذَا غَيْرُ الْمَلَاةِ .
 وَقَالَ : (الْفَيْفَاءُ لَا تَكُونُ الْهَمْزَةُ فِيهِ إِلَّا لِلتَّانِيثِ)^(١٣٣) ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ (الْغَوَّاءِ) فَيُلْحَقُ بِجَرْجَاءٍ وَلَا يَكُونُ لِلتَّانِيثِ .
 وَمِنْهُ يَهُودٌ وَمَجُوسٌ يَجْرِيَانِ بِجَرَى الْقَبِيلَتَيْنِ^(١٣٤) . وَالصَّوَابُ الْأَمْتَيْنِ .
 قَالَ بَعْدَ عَلَامَةٍ وَنَسَائَةٍ : (وَلَا يَجُوزُ لِهَذِهِ التَّاءِ أَنْ تَدْخُلَ فِي وَصْفٍ مِنْ أَوْصَافِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ الْمَبَالِغَةُ)^(١٣٥) ، وَهَذَا تَقْصِيرٌ ، أَسَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُحْصُورَةً مَوْقُوفَةً ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ تَغْيِيرُهَا ، وَلَا الزِّيَادَةُ فِيهَا ، وَلَا النُّقْصَانُ مِنْهَا .
 وَمِنْهَا تَحْمَلُ الْمَهَالِبَةُ^(١٣٦) وَالْمَنَازِرَةُ فِي إِثْبَاتِ الْهَاءِ عَلَى الْأَشْعَرِينَ فِي حَذْفِ الْيَاءِ ، وَحَذْفُ الْهَاءِ فِي الْمَهَالِبَةِ / ٣٣ ظ / وَغَيْرِهَا غَيْرُ مُمْتَنِعٍ ، وَحَذْفُ الْيَاءِ فِي نَحْوِ الْأَشْعَرِينَ مَسْمُوعٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .
 وَقَالَ فِي اجْتِمَاعِ النَّسَبِ وَالْعَجْمَةِ قَوْلًا مَرْغُوبًا عَنْهُ^(١٣٧) ، وَرَدَّ قَوْلَ سَيَبُويه وَغَيْرِهِ بِكَلَامٍ تَقَفَّ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

-
- (١٣١) التَّكْمَلَةُ ٣٢٦ .
 (١٣٢) اللِّسَانُ (جَرَب) .
 (١٣٣) التَّكْمَلَةُ ٣٤٠ .
 (١٣٤) التَّكْمَلَةُ ٣٦٠ - ٣٦١ .
 (١٣٥) التَّكْمَلَةُ ٣٦٦ .
 (١٣٦) التَّكْمَلَةُ ٣٦٧ .
 (١٣٧) التَّكْمَلَةُ ٣٦٨ - ٣٦٩ وَفِيهَا : فَالنَّسَبُ قَدْ صَارَ الْأَسْمُ فِيهِ وَصْفًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَاكَ ، وَالْعَجْمِيُّ بِالنَّقْلِ صَارَ مَعْرَبًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَاكَ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لَاتِفَاقِ الْعَجْمَةِ وَالتَّانِيثِ فِي الْمَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ .

وقال في بيت الأعشى^(١٣٨) :

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا

يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مُخَضَّبًا

(وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ مُخَضَّبًا حَالًا مِنْ الْهَاءِ فِي كَشْحِيهِ)^(١٣٩) ، وَلَا يَجُوزُ الْحَالُ مِنْ

الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَأَمَّا « قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا »^(١٤٠) فَتَعْتُ الْقِطْعَ ، وَإِنْ كَانَ أَيْضًا حَالًا مِنَ الْمُضَافِ فَسَدَ الْمَعْنَى ، وَصَارَ كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ مُخَضَّبًا كَفًّا .

وَقَالَ^(١٤١) : (الْعَرَبُ) مُؤَنَّثَةٌ لِقَوْلِهِمْ : (الْعَارِبَةُ) ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ كَمَا تَقُولُ : ذَهَبَ الرِّجَالُ ، وَنَحْوُ « قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ »^(١٤٢) .

وَأَسْتَظْهَرَ عَلَى الْأَصْمَعِيِّ^(١٤٣) فِي إِنْكَارِهِ لِلْمَوْتِ كَأَسْ ، وَقَالَ : (الْمَوْتُ كَأَسْ)^(١٤٤) ، بِإِنْشَادِ سَيَبَوِيهِ^(١٤٥) :

مَا أَرْجِي بِالْعَيْشِ بَعْدَ نَدَامِي

قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَاسٍ خَلَقِ

وَالْبَاءُ هُنَا مَعْنَى لَا يَكُونُ لِلْأَمْرِ .

وَحَكَى عَمَّنْ زَعَمَ (أَنَّ الطَّبَقَ لَا يَسْمَى مِهْدًى حَتَّى يَكُونَ فِيهِ مَا يُهْدَى)^(١٤٦) ، وَهَذَا

بَاطِلٌ ، إِنَّمَا هُوَ مِثْلُ : (مِفْتَاحٍ) وَ (مِبْضَعٍ) وَ (مِعْوَلٍ) وَنَحْوِهِ تَمَّا يَعْتَلَّ بِهِ ، يَلْزَمُهُ هَذَا

(١٣٨) ديوانه ١٦٥ ، التكملة ٣٧٣ .

(١٣٩) التكملة ٣٧٤ ، وليست العبارة نصاً فيه .

(١٤٠) يونس ٢٧ ، وهي قراءة ابن كثير والكسائي ، وقرأ الباقر بفتح الطاء ، وهي في المصحف بفتح

الطاء . الكشف ١ / ٥١٧ ، التيسير ١٢١ ، وقرأ أبي : قِطْعٌ مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمٌ بِالرَّفْعِ . (مختصر في

شواذ القرآن : ٥٧) .

(١٤١) التكملة ٣٧٦ .

(١٤٢) آل عمران ٤٢ و ٤٥ .

(١٤٣) ينظر : اللسان والتاج (كاس) .

(١٤٤) التكملة ٣٧٨ ، وفيه : (وقال : لا يقال : للموت كَأَسْ) .

(١٤٥) نُسب البيت إلى مهلهل في الكتاب ٢ / ٣٨ والمقتضب ٣ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، والصواب أنه لأخيه عدي

بن ربيعة كما في شرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٢٠ ومعجم الشعراء ٨٠ والحامسة البصرية ١ / ٢٤٧ .

(١٤٦) التكملة ٣٧٩ .

الاسم في كُلِّ أحواله .

وقال^(١٤٧) : الضَّبْعُ مؤنَّثَةٌ ، وأنشد^(١٤٨) :

يا ضَبْعاً أَكَلْتَ آيَارَ أَخْمِرَةٍ

ففي البطون وقد راحت قرائيرُ

وإنما أنشدَه سيبويه^(١٤٩) في بابِ الجمعِ المكسَّرِ : (يا أَضْبَعاً) ، على (أفْعِلْ) نحو : (أَرُؤْد) .

الرواية في البيت^(١٥٠) :

كَحَلْ بِيوتهم

مصروفة في كتاب (الألفاظ)^(١٥١) ليعقوب .

القول في الوحش^(١٥٢) كالقول في العرب

كَبَكْبُ^(١٥٣) : اسمُ جَبَلٍ ، لم يُصَرَفْ لأنه اسمُ مكانٍ لا لأنه مؤنَّث .

أروى^(١٥٤) : اسمٌ للجمعِ مثلُ الكَمَاةِ ، يُصَغَّرُ كما تُصَغَّرُ الكَمَاةُ ، فأما جَمْعُ أرويةٍ فأراوي^(١٥٥) .

(١٤٧) التكملة ٣٨٠ .

(١٤٨) البيت لجرير الضبي في اللسان (أير) ، وينظر : الكتاب ٢ / ١٨٦ والمقتضب ١ / ١٣٢ والنكت ١٠٠٤ .

(١٤٩) الكتاب ٢ / ١٨٦ .

(١٥٠) البيت لسلامة بن جندل في ديوانه ١١٧ ، وتمامه :

قومٌ إذا صرَّحتْ كَحَلْ بِيوتهم ماوى الضريك وماوى كلَّ قرضوبٍ

ولم ينسب في التكملة : ٣٨٢ .

(١٥١) تهذيب الألفاظ ١٨ ، كنز الحفاظ ٢٧ .

(١٥٢) التكملة ٣٨٢ ، وفيه : الوحشُ مؤنَّثَةٌ ، قال . .

(١٥٣) التكملة ٣٨٨ .

(١٥٤) التكملة ٣٨٩ .

(١٥٥) اللسان والتاج (روى) .

ليسَ احتجاجة^(١٠٠) على (الطاغوتِ) في أنه مصدرٌ بالملكوتِ ضوياً ، لأنَّ الملكوتَ اسمٌ^(١٠١) ، يقال : « ملكوتُ السمواتِ والأرضِ »^(١٠٢) ، وقالَ سيوريه في جمعه : ملاكيت .

بابُ الجمعِ المكسرِ

زعم أنه مُشَبَّهٌ بكسرِ الأنية^(١٠٣) ، ولو قال : بكسر الإناء كَانَ أَصَوْبَ فيما / ٣٤ و / قَصَدَ اليه ، وَكَسَرُهُ غَايَةُ الْعَبَثِ فِي إِفْسَادِهِ ، وَأَبْطَالُ الْحَلْمَةِ الْقَائِمَةِ فِيهِ بَاثِلَا فِيهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ بَسْطُهَا وَتَسْوِيتُهَا لِقَبُولِ الْمَعَانِي الْمَوْجِبَةِ إِلَيْهَا مِنْ جَمْعٍ ، وَتَحْقِيرٍ ، وَتَقْلِيلٍ ، وَتَكْثِيرٍ ، بِالزِّيَادَةِ فِيهَا ، وَالتَّقْصَانِ مِنْهَا ، وَمَوَاقِعُ الْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ بِهَا مَأْخُودٌ مِنْ كَسْرِ الْبَيْتِ ، وَالْكَسْرِ : الْوَاسِعُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(١٠٤) :

وَإِذَا الرِّيحُ تَنَاقَضَتْ بِجَوَانِبِ الْبَيْتِ الْكَسِيرِ

ومنه تكسيرُ الأرضِ وَمَسْحُهَا ، أَيْ : بَسْطُهَا وَتَسْوِيتُهَا لِقَبُولِ التَّثْلِيثِ وَالتَّرْبِيعِ وَالتَّقْوِيسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَالْمَسْحَاءُ : الْأَرْضُ الْمُسْتَوِيَّةُ بِمَعْنَى قَوْلِهِمْ : كَسِيرٌ فَاعِلٌ عَلَى فَوَاعِلٍ ، انْبَسَطَ حُرُوفُهُ الْأَصْلِيَّةُ وَغَيْرُهَا مِنَ اللَّوَاخِ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهَا مَعْنَى غَيْرَ الْمَعْنَى الَّذِي كَانَ لَهَا قَبْلَ الْبَسْطِ وَالتَّسْوِيَةِ ، وَهِيَ عَلَى نِظَامِهَا غَيْرُ مَنْحَلَّةِ الرِّبَاطِ ، وَلَا مَنْقَطَعَةُ النِّيَابِطِ ، وَكَذَلِكَ الثَّوْبُ الْأَحْمَرُ لَا يَكُونُ أَسْوَدَ وَلَا غَيْرَهُ مِنَ الْأَلْوَانِ حَتَّى يَنْبَسِطَ جَوْهَرُهُ إِلَى الْهَوَائِيَّةِ ، وَيَعْرِى مِنَ الْحُمْرَةِ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ لَوْنُ الْبَتَّةِ ، ثُمَّ يَلْحَقُهُ التَّغْيِيرُ ، فَيَقُومُ لَهُ لَوْنٌ غَيْرُ لَوْنِهِ

(١٥٦) التكملة ٣٩٦ .

(١٥٧) الكتاب ٢ / ٣٢٧ ، وفيه : « وتلحق [أي التاء] خامسة فيكون الحرف على (فَعْلُوت) في الاسماء قالوا : رغبت .. وملكوت » .

(١٥٨) الانعام ٧٥ .

(١٥٩) التكملة ٣٩٨ .

(١٦٠) النخل الشكري في الاصمعيات ٥٩ والحامسة لأبي تمام ١ / ٢٧٧ .

الكائن فيه قَبْلَ بَسْطِ جَوْهَرِهِ وَهُوَ بِحَالِهِ مِنَ التَّأْلِيفِ ، وَمِثْلُهُ الْحُلُولَا يَكُونُ مَرَّةً حَتَّى يَنْبَسِطَ جِسْمُهُ إِلَى الْمَائِيَّةِ ، وَيَعْرِى مِنَ الْحَلَاوَةِ ، فَلَا يَكُونُ لَهُ طَعْمُ الْبَتَّةِ ، ثُمَّ يَلْحَقُهُ التَّغْيِيرُ ، فَيَقُومُ بِهِ طَعْمٌ غَيْرُ طَعْمِهِ الَّذِي كَانَ لَهُ قَبْلَ بَسْطِهِ ، وَهَذَا الْبَسْطُ كُلُّهُ وَالتَّعْرِيةُ إِنَّمَا هِيَ قَائِمَةٌ فِي الذَّهْنِ غَيْرُ وَاقِعَةٍ تَحْتَ الْحَسِّ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : (رَأَيْتُ رَجُلًا مُعْرِئًا مِنَ الشَّيْءِ وَضِدَّهُ) ، فَهَذَا وَاضِحٌ لَهُ .

وَقَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (عَصَاً وَأَعْصَاءُ)^(١٦١) ، قَالَ سَيِّوِيه : وَقَالُوا : (عَصَى وَأَعْصَى كَمَا قَالُوا : أَزْمَنُ ، وَقَالُوا : عُصِي كَمَا قَالُوا : أُسْوَدُ ، وَلَا نَعْلَمُهُمْ قَالُوا : (أَعْصَاءُ) جَعَلُوا^(١٦٢) (أَعْصَى) بَدَلًا مِنْ (أَعْصَاءُ)^(١٦٣) .

وَقَالَ : (ثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ فِي الْعَدَدِ الْقَلِيلِ ، وَاسْتَفْنَوْا بِهِ عَنْ (أَرْجَالِ) ، وَلَيْسَ رَجُلَةً بِتَكْسِيرِ)^(١٦٤) ، وَلَيْسَ هَذَا صَوَابًا ، لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : غِلْمَةٌ وَقَبِيَّةٌ وَصَبِيَّةٌ ، وَجَعَلُوهُ أَحَدَ الْأَرْبَعَةِ الْمَكْسُورَةِ لِأَقْلَى الْعَدَدِ .

وَقَالَ : (الْمَائَةُ : أَسْفَلَ الْبَطْنِ)^(١٦٥) ، وَإِنَّمَا هِيَ اللَّحْمَةُ الْمُنْحَدِرَةُ مِنَ الْخَضِرِ إِلَى رَأْسِ الْوَرْدِ^(١٦٦) ، قَالَ^(١٦٧) :

/ ٣٤ ظ / إِذَا مَا كُنْتَ مُهْدِيَةً فَاهْدِي

مِنْ الْمَائَاتِ أَوْ فَوْقَ السَّنَامِ

وَلَا تُهْدِي الْأَمْرُ وَمَا يَلِيهِ

وَلَا تُهْدِيْنَ مَقْرُونَ الْعِظَامِ

(١٦١) التكملة ٤٠٥ .

(١٦٢) فِي الْأَصْلِ : جَمْعٌ ، وَالتَّوْجِيهِ مِنَ الْكِتَابِ ٢ / ١٧٨ .

(١٦٣) الْكِتَابِ ٢ / ١٧٨ .

(١٦٤) التكملة ٤٠٧ - ٤٠٨ .

(١٦٥) التكملة ٤١٤ .

(١٦٦) يَنْظُرُ : خَلَقَ الْإِنْسَانَ لِلْأَصْمَعِيِّ ٢١٤ ، اللَّسَانُ (مَأْن) .

(١٦٧) بَلَاغُ عَزْوٍ فِي التَّنْبِيهِ وَالْإِيضَاحِ ٢ / ٢٠٤ ، وَاللَّسَانُ وَالتَّاجُ (مَرْر) . وَفِيهَا : فَدَرَ السَّنَامُ ، مَعْرُوقُ الْعِظَامِ .

فصل

وقال في باب جمع ما لحقته التاء من الأبنية التي على ثلاثة أحرف : (وَمَنْ قَالَ : ظَلَمْتُ قَالَ : كُذِّبَتْ)^(١٦٨) ، كذا وَجَدْتُهُ وَأَظَنَّهُ كَلِيَاتٍ^(١٦٩) ، بل هو الصواب .
وقال : (تَهْمَةٌ وَتَهْمٌ)^(١٧٠) ، وَلَمْ يَزِرْ يَعْقُوبَ إِلَّا (تَهْمَةً) بسكون الهاء في (الألفاظ)^(١٧١) .

فصل

وقال في (تكسير ما كان على أربعة أحرف ثالثه حرف مد ولين لغير الإلحاق)^(١٧٢) :
(قالوا في القليل : (صَبِيَّةٌ) وَلَمْ يَقُولُوا : (أَصْبِيَّةٌ) ، كما لم يقولوا : (أَغْلَمَةٌ) استغناءً بِغَلَمَةٍ ، وَقَدْ جَاءَ [فِي] الشَّعْرِ (أَصْبِيَّةٌ) ، قال^(١٧٣) :
فَارَحَمَ أَصْبِيَّتِي [الَّذِينَ] كَانَتْهُمْ
جَنْلَى تَدْرُجُ فِي الشَّرْبَةِ وَقَعُ)^(١٧٤)
وهذا منه وَهْمٌ ، إِنَّمَا يُقَالُ فِي التَّحْقِيرِ خَاصَّةً ، كَانَتْهُمْ عَدَلُوا عَنْ أَنْ يَقُولُوا :
(أَصْبِيَّةٌ) لِاتِّبَاسِهِ بِتَحْقِيرِ صَبِيَّةٍ ، فَرَدَّوْهُ فِي التَّحْقِيرِ إِلَى (أَفْعَلَةٍ) ، لَأَنَّهُمْ قَالُوا :
(أَصْبِيَّةٌ) وَ (أَغْلَمَةٌ) . وقد قالوا : (صَبِيَّةٌ) ، قال^(١٧٥) :

(١٦٨) التكملة ٤١٧ .

(١٦٩) ينظر : اللسان والتاج (كلا) .

(١٧٠) لم يرد في متن الكتاب ، وإنما ورد في الحاشية في إحدى النسخ . ينظر : التكملة ٤١٩ .

(١٧١) تهذيب الألفاظ ١٦٤ وكثر الحفاظ ٢٦٧ .

(١٧٢) التكملة ٤٣٤ وفيه : (... حرف مد بغير الإلحاق) .

(١٧٣) عبد الله بن الحجاج الثعلبي في إيضاح شواهد الإيضاح ٤٤٥ و ٨١٣ ، شرح شواهد الإيضاح ٥٤٦ .

(١٧٤) التكملة ٤٣٨ ، والزيادة منه .

(١٧٥) رؤية ، ديوانه ١٢٠ ، وفيه : غَلَمَةٌ مِنْ .

صَبِيَّةٌ عَلَى الدُّخَانِ رُمُكَا

مَا إِنْ غَدَا أَصْغَرُهُمْ أَنْ زَكَا

قَالَ سَبِيوِيهِ فِي (بَابِ مَا يُجْمَعُ عَلَى غَيْرِ بِنَاءٍ مَكْبَرِهِ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ) :
(وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي (صَبِيَّةٍ) : (أَصْبِيَّةٌ) ، وَفِي (غُلَمَةٍ) : (أَغْلِيْمَةٌ) ، كَأَنَّهُمْ حَقَرُوا
(أَغْلِيْمَةً) وَ (أَصْبِيَّةً) ، وَذَلِكَ لِأَنَّ (أَفْعِلَةً) يُجْمَعُ بِهِ (فُعَالٌ) وَ (فَعِيلٌ) ، فَلَمَّا حَقَرُوا
جَاءُوا بِهِ عَلَى بِنَاءٍ قَدْ يَكُونُ لِـ (فُعَالٍ) وَ (فَعِيلٍ) إِذَا سَمِيَتْ بِهِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً حَقَرْتَهُ عَلَى
الْقِيَاسِ ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَجِيءُ بِهِ عَلَى الْقِيَاسِ فَيَقُولُ : (صَبِيَّةٌ) وَ (غُلَمَةٌ) (١٧٦) ،
وَأَنشَدَ الرَّجَزَ الْمُتَقَدِّمَ .

(١٧٦) الكتاب ٢ / ١٣٩ ، وفيه : (فلما حَقَرُوهُ ... فإذا سَمِيَتْ بِهِ امْرَأَةٌ أَوْ رَجُلًا ... من يجريه على
القياس ...) .

بَابُ مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ مُؤَنَّثًا وَلَمْ تَلْحَقْهُ عِلَامَةُ التَّانِيثِ

قَالَ : (فَأَمَّا الْمُظَلَّةُ لِلْأَرْضِ فَلَا تُكْسَرُ ، اسْتُغْنِيَ عَنِ التَّكْسِيرِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فِي السَّمَوَاتِ) (١٧٧) ، وَمَا أَرَاهُ فُطِنَ لِلْسَّبَبِ فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ قَالَ :

سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا (١٧٨)

كَسَرَهُ تَكْسِيرَ الشَّمَالِ فِي قَوْلِهِ :

وَلَا تُجِدُ الْأَضْيَافَ عِنَّا عَمَلًا

إِذَا هَبَّ أَرْوَاحُ الشَّتَاءِ الشَّمَائِلُ

لَأَنَّهُا (فَعَالٌ) ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ مِثْلُهَا .

بَابُ تَكْسِيرِ مَا كَانَ مِنْ الْأَسْمَاءِ عَلَى فَاعِلٍ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (وَقَالُوا : / ٣٥ و / (صَحَابَةٌ) ، فَفَتَحُوا الصَّادَ وَهُوَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ ، وَالصَّادُ لَا تُكْسَرُ مَعَ دُخُولِ التَّاءِ الْاسْمَ ، وَقَدْ عَكَّى الْكُسْرَ بَعْضُ الْبَغْدَادِيِّينَ فَقَالُوا : صَحَابَةٌ ، وَالْأَوَّلُ الْأَكْثَرُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ ، وَلَا تُكْسَرُ هَذِهِ الصِّفَاتُ عَلَى فَوَاعِلٍ كَمَا كَسَرُوا عَلَيْهِ حَوَائِطَ ، لِأَنَّهُ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ) (١٧٩) .

وَأَجَازَ تَكْسِيرَ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ أَصُولٍ (١٨٠) ، وَقَدْ مَنَعَ هَذَا سَبَبُوهُ فِي مَوَاضِعَ

(١٧٧) النكلمة ٤٤٠ .

(١٧٨) لامية بن أبي الصلت في ديوانه ٣١٧ ، وصدرة :

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ

(١٧٩) النكلمة ٤٤٤ ، وفيه : (بَعْضُ الْبَغْدَادِيِّينَ .. وَالْأَكْثَرُ الْأَوَّلُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ .. كَمَا كُسِرَ .. لِأَنَّهُ فِي

الْأَصْلُ صِفَةٌ) .

(١٨٠) النكلمة ٤٨٦ ، وفيه : (وَأَمَّا بَنَاتُ الْخَمْسَةِ فَلَا تُكْسَرُ إِلَّا عَلَى اسْتِكْرَاهٍ ، كَمَا لَا تُحْقَرُ إِلَّا

كَذَلِكَ ...) .

كثيرة من أبواب التصغير^(١٨١) وغيرها من أبواب التصريف والأبنية وما تجعله زائداً من حروف الزوائد ولم يُفصح بتكسيه البتة ، وسندكر من تلك المواضع ما أمكن إن شاء الله .

باب التصغير

قال في هذا الباب : (وبنات الخمسة لا تُصَغَّرُ كما لا تُكْسَرُ إلا على استكراه)^(١٨٢) .
نراه مُعِداً للخلاف كأنه
برَدَ على أهل الصواب مُوَكَّل^(١٨٣)
وتحقير بنات الخمسة في كتاب سيبويه بُني على الإحصاء ، ولا يُتَعَاطى بالاستيفاء ،
وما قوله فيه إشارة يفتقر الى عبارة ، ولا لفظه يحتاج الى إعادة ، فَمِنْ أَطْرَفِ الإعراب فيه
الإفصاح به في أول باب .
قال في هذا الباب : (وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف ، ويكون في مثل
حالهِ لو كَسَرْتَهُ للجمع) ، يعني أنه لا يُجْمَعُ مَكْسُراً ، وفي جواز (تصغير ، ما كان على
خمسة أحرف ولم يكن رابعه شيئاً مما كان رابع ما ذكرناه مما كان عِدَّةُ حروفِهِ خمسة أحرف ،
وذلك نحو سَفَرَجَلٍ وفَرَزْدَقٍ ، وَقَبْعَثَى ، وَشَمْرَدَلٍ ، وَجَحْمَرِشٍ ، وَصَهْصَلِقٍ ،
فَتَحَقَّرَ العربُ هذه الأسماء ، سَفِيرَجٌ ، وفَرَزْدُ ، وَشَمِيرِدُ ، وَقُبَيْعُثٌ ، وَصَهَيْصَلٌ)^(١٨٤) ،
هذا نصُّ كلامِهِ ، مكْتَفِياً بِنَفْسِهِ بَيْنَ الإفصاح ، غير مفتقر الى الإيضاح ، محملاً على
العرب ، ممثلاً بعدة أساء من حسٍ وعِلْمٍ ، وما أدري ما أقول في هذه الغفلة ، ولا ما

(١٨١) أجاز سيبويه تحقير ما كان على خمسة أحرف أصول . الكتاب ٢ / ١٢١ وينظر في تحقير الخماسي :

الكتاب ٢ / ١٠٦ - ١٠٧ .

(١٨٢) التكملة ٤٨٧ .

(١٨٣) البيت لامية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٣٢ .

(١٨٤) الكتاب ٢ / ١٠٦ .

توجّه اليه هذه التزعة ، وحالّه في الباب المتقدم قاطعة على وجود النظم ، وصحة الذكر ،
موجبة الثناء وجميل السرّ ، فما كان بالوالي ولا الضرع العمر ، ولكن الامور تزدهم
ازدهاما ، ولا تعدم الحسنة ذاما^(١٨٥) .

باب تحقير ما حُذِفَ منه من بناتِ الثلاثةِ حرف

/ ٣٥ ظ / قال في هذا الباب : (وليست التاء في بنتٍ للتأنيث)^(١٨٦) ، وهذا وهم ،
التاء في بنتٍ وأختٍ وكَيْتَ وذَيْتَ^(١٨٧) وثنتانٍ وكلتا^(١٨٨) للتأنيث ، وقد مرّ طرفٌ من القول في
ذلك ، ومن أتيته أنه لا يثبت في الاضافة كما يثبت هاء فاطمة وحنيفة ونحوهما ، وترجع الى
أصلها في التحقير وفي الوقف إذا قلت : ذِيّة ، وحكى أبو عبيد في (المصنف) : وفي سات
الطريق سوى ، ولا يُقال واحدة منها إلا لمؤنث ، والحال فيها أيّن من أن يُستظهر عليها
بالنصوص من الكتاب إن شاء الله .
وقال في تحقير الجمع : صُبِيّة^(١٨٩) ، وقد مضى القول فيه^(١٩٠) .

فصل

وقال في بابِ الفعلِ الرباعيّ : (وما كان منه مضاعفاً ، مثلُ قَلَقَلْتُهُ وَزَلَزَلْتُهُ ، فقد
يُفتَحُ أوائلُ المصادرِ منه نحو القَلَقَالِ والزَلَزَالِ ، والأصلُ الكَسْرُ)^(١٩١) ، وليس الأمرُ ما

(١٨٥) في الاصل : اذا ما ، وهذا مثل . ينظر : الزاهر ٢ / ٥ - ٦ .
(١٨٦) التكملة ٤٩٢ .
(١٨٧) الكتاب ٢ / ١٢٤ وليس فيه (كيت) .
(١٨٨) ينظر : النكت ٣٩١ .
(١٨٩) التكملة ٥٠٢ .
(١٩٠) تنظر الصفحة ١٢٩ من التحقيق .
(١٩١) التكملة ٥٢٣ وفيه (قد تُفتَحُ أوائل ...) .

ذهب إليه ، الكسرُ في المصادر ، والفتحُ في الاسمِ بخلافِ الحَجِّ والحِجِّ ، والطَّحْنِ والطَّحْنِ ونحوه .

وقالَ في هذا الباب : (فأمَّا الطُّمَانِينَةُ والقُشْعَرِيرَةُ فليسَ على (اطمأنَّ واقشعرَّ)^(١٩١) ، وهذا وَهْمٌ ، إنما يقالُ فيهما : ليستا على أصلِ البناءِ ، كما أنَّ اقشعرَّ كذلك .

وقالَ في بابِ ما اشتقَّ مِنْ بناتِ الثلاثةِ للمصادرِ مِنَ الزمانِ^(١٩٢) والمكانِ ، كذا وجدتهُ ، قالَ في هذا البابِ : (وقد كَسَرُوا اسمَ المكانِ [فقالوا] : المثبُتُ لموضعِ النباتِ)^(١٩٣) ، وهذا وَهْمٌ ، إنما نحنُ في موضعِ الفعلِ لا مكانِ الشيءِ ، وإِنما نجيءُ ذلكَ على (مَفْعَلَةٍ) نحو : (مَشْرُقَةٍ) و (مَزْرُوعَةٍ) .

بابُ الإِمالةِ

قالَ : (الإِمالةُ قُصِدَ بها أنْ يَتَناسَبَ الصَّوْتُ لِمَكَانِها)^(١٩٤) ، وليسَ لذكرِ الصوتِ هنا معنى ، لأنَّ اللهجةَ التي تُقالُ على حالِ الصوتِ موجودةٌ في الصوتِ بحسَبِ ما جُبِلَتْ عليه مِنَ الجَهارةِ والخفاءِ ، واللَّينِ والشدَّةِ ، والرخاءِ والحدَّةِ ، وغيرِ ذلكَ مِنْ أنواعِ اللهجةِ ، وإِنما الإِمالةُ تقريبُ حرفٍ مِنْ حرفٍ ، لثَلَا يكونَ المتكلِّمُ في تَصَعُّدٍ أو انحدارٍ ، أو يكونُ في انحدارٍ ويَتَصَعَّدُ على ما رسموا مِنْ مقارِبةِ الحروفِ ومباغَدةِها ، وإِنما هو نحوُ مِنْ الإِدغامِ حَتَّى / ٣٦ و / يكونُ الحرفُ كالحرفِ ، وعَمِلُ الصوتِ بحالِهِ المقصودةُ كما أنَّ لَفْظَ الحرفِ بحالِهِ الموضوعِ ، كاستفقالِ الدالِ ، واستِعلَاءِ الطاءِ ، وصفيرِ السينِ ،

(١٩٢) التكملة ٥٢٤ ، وفيه : فليسا .

(١٩٣) في التكملة ٥٢٤ : للمصادر والزمان . .

(١٩٤) التكملة ٥٢٧ ، وفيه : (. . . اسم المكان في هذا الباب فقالوا . . .) .

(١٩٥) التكملة ٥٢٧ ، وفيه : بمكانها .

وطالة الشين ، وتكرار الراء ، وانحراف اللام ، وشدة الباء ، ولين الواو ، وغنة الميم ، وهي من موضع واحد ، وعمل الصوت من الجهارية والخفاء فيها على اختلافها في أنفسها ، وعمل واحد لا يكون جَهراً في بعض ، وخفياً في بعض .

بَابُ مَا كَانَتْ فَأُوهُ هَمْزَةً

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَقَدْ ذَكَرَ (أَكَل) و (أَمَن) : (فَإِذَا بَنَيْتَ افْتَعَلَ قُلْتَ : ايتَكَلْ وَايْتَمَنْ ، فَلَا تُدْغِمِ الْيَاءَ فِي التَّاءِ كَمَا أَدْغَمْتَ أَتَعَدَّ وَأَتَسَّرَ ، لِأَنَّ الْيَاءَ لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ) (١٩٦) .
وَهَذَا نَظَرٌ لَمْ يَصْحَبْهُ فِيهِ تَوْفِيقٌ ، اعْتَلَّ بِأَنَّ الْيَاءَ لَيْسَتْ لَازِمَةً وَهَذَا الَّذِي أَوْجَبَ قَلْبَهَا تَاءً ، فَتَكُونُ أَجْلَدَ مِنَ الْيَاءِ وَأُثْبِتَ كَمَا أَنَّ ذَلِكَ فِي الْوَاوِ .

وَقَالَ سَيَبَوِيهِ فِي بَابِ مَا يَلْزُمُهُ بَدَلُ التَّاءِ مِنْ هَذِهِ الْوَاوَاتِ ، ثُمَّ قَالَ : (وَذَلِكَ مُتَعَدُّ وَنَحْوُهُ) (١٩٧) ، ثُمَّ قَالَ : (مِنْ قَبْلِ أَنَّ هَذِهِ الْوَاوَ تَضْعُفُ هُنَا ، فَتُبْدَلُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا كَسْرَةً ، وَتَقَعُ بَعْدَ مَضْمُومٍ ، وَتَقَعُ بَعْدَ الْيَاءِ ، فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ تَكْتَفُّهَا مَعَ الضَّعْفِ الَّذِي ذَكَرْتُ لَكَ ، [صَارَتْ] بِمِثْلَةِ الْوَاوِ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ وَبَعْدَهَا وَآوُ فِي لَزُومِ الْبَدَلِ لَمَّا اجْتَمَعَ فِيهَا ، فَاِبْدَلُوا حَرْفًا أَجْلَدَ مِنْهَا لَا يَزُولُ) ، فَتَرَاهُ لَمْ يَجْعَلْ لِبَدْلِهَا تَاءً عَلَةً إِلَّا أَنَّهَا لَا تَثْبِتُ .

وَقَالَ فِي الْيَاءِ فِي بَابِ مَا كَانَتْ الْيَاءُ فِيهِ أَوَّلًا وَكَانَتْ فَاءً : (وَالْيَاءُ يُوَافِقُ الْوَاوِ فِي افْتَعَلَ) (١٩٨) ، ثُمَّ اعْتَلَّ فِيهَا بِمَا اعْتَلَّ فِي الْوَاوِ فَقَالَ (١٩٩) : (فَاِبْدَلُوا مَكَانَهَا حَرْفًا هُوَ أَجْلَدُ مِنْهَا) (٢٠٠) ، وَكَذَلِكَ إِذَا بَنَيْتَ مِنَ (الْأَمْرِ) : (افْتَعَلَ) قُلْتَ : (ايتَمَر) ، وَلَمْ تَثْبِتْ

(١٩٦) التكملة ٥٧٣ ، وفي الأصل : وقد ذكر أخذ وأمر .

(١٩٧) الكتاب ٢ / ٣٥٦ - ٣٥٧ ، والزيادة منه .

(١٩٨) الكتاب ٢ / ٣٥٨ .

(١٩٩) في الأصل : فقالوا .

(٢٠٠) الكتاب ٢ / ٣٥٩ .

الهمزة كما لم تثبت الواو مع الكسرة ، وصارتا في الحالتين ياءً وفي الضعف سواء ، وهذا ما لا خفاء به ولا معترض عليه إن شاء الله .

وإدغام مثل هذا عندي جائز ، تقول : (اَنْزِرْ يا هذا) ، و (هُوَ يَنْزِرُ) ، وإنما قال (مثل هذا) لأن الفاء والعين فيه مضاعفتان ، ولا يوجد مثل / ٣٦ ظ / هذا في الكلام إلا مضاعفاً أحدهما مثل علودٌ وعلكدٌ ، ولا يكون مثل علدٌ وعلكٌ ، فإن ذهب إلى هذا قيل له : قد نجيء الكلمة بما يؤدي التصريف اليه على غير ما بُني عليه ، تقول : انمى ، فتدغم لأن هذا البناء لا تضاعف فيه الفاء ولا تدغم سواء ، لأن هذا المثال تضاعف فيه العين فليتبس .

وقال في الباب : (فإن كان ما بعد الفاء مضاعفاً نحو أَرْ يَوْزُ وَأَنْ يَشُ ، قُلبت مع المضمومة واواً ومع الكسرة ياءً ، ولم يجر فيها التحقيق لاجتماع الهمزتين في كلمة واحدة) (٢٠١) ، وهذا ما لا يجيزه أحدٌ ، فبيانه عي .

ثم قال : (يا فاعِلٌ) (٢٠٢) ، افعل افعل ، قلت في قول من ادغم : يا أَرْ إِزْ إِزْ ، فإن بينت المثليين على قول أهل الحجاز قُلبت الهمزة من المثال الأول واواً وبين المثال الثاني [ياء] (٢٠٣) ، وليس لقوله : (أهل التحقيق) (٢٠٤) معنى ، لأنها مبتدأة ، فلا بُد من تحقيقها ، إلا أن يشترط إصالة الكلام ، فإن فعل كان حُكم المثاليين واحداً ، فكانت بعد الضمة واواً ، وبعد الكسرة ياءً ، وبعد الفتحة ألفاً ، فتقول : يا غَلامٌ وتَزْ واوتنْ ، ويا غَلامٌ اَيْتَزْ وايتنْ ، والخط في الكتاب ايتز بعد الضمة ، والكسرة بوأو ، وايز بصورة > واحدة < بعد الواو والفاء .

وبعد ثم أبين لأن ينقطع بتوجه الوقف عليها ، ويلزم تحقيق الهمزة ، والخط على ما يوجهه الوقف ، والضبط على ما يوجهه الوصل .

(٢٠١) التكملة ٥٧٤ ، وفيه : (قلبت المضمومة واواً ، والمكسورة ياء) .

(٢٠٢) في الأصل : يا فاعال .

(٢٠٣) التكملة ٥٧٤ ، وفيه : (يا أَنْ إِزْ إِزْ) . قلبت الهمزة الأولى من مثال الأمر واواً ، والهمزة من المثال

الثاني ياءً في قول أهل التخفيف .

(٢٠٤) التكملة ٥٧٤ ، وفيه : أهل التخفيف .

فصل

قَالَ عِنْد ذِكْرِهِ^(٢٠٥) :

وَكَحَلِ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَاوِرِ

(فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَا لَمْ تُصَرِّفْهُ)^(٢٠٦) ، وَهَذَا لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ لِازْدِحَامِ مَعْنَى التَّحْضِيضِ

وَالْعَرْضِ عَلَى نَفْيِ الْخَبَرِ الْمُحْضِ .

وَزَعَمَ^(٢٠٧) أَنَّ (طَايَةً) وَ (رَايَةً) إِنَّمَا صَحَّتِ الْعَيْنُ فِيهَا ، لِأَنَّهَا وَلِيَتْ أَلْفًا أَصْلِيَّةً ،

وَفَرَّقَ بَيْنَ الزَّائِدِ وَالْأَصْلِيِّ حَتَّى جَعَلَ هَذَا قِيَاسًا ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ

فِيهِ ، وَمَا نَصَّ سَبِيوِيهِ عَلَيْهِ ، وَاللَّهُ الْمَعِينُ .

وَذَكَرَ (الْعُلْيَا وَالْقُصْيَا ، وَقَدْ قَالُوا : الْقُصْوَى ، فَأَجْرُوهُ عَلَى الْأَصْلِ كَمَا جَاءَ قَوْلُ

وَاسْتَحْوَذَ)^(٢٠٨) ، فَجَعَلَهُ شَاذًا .

وَقَالَ سَبِيوِيهِ : (وَقَدْ قَالُوا : الْقُصْوَى فَأَجْرُوهُ عَلَى الْأَصْلِ ، لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ صِفَةً

/ ٣٧ وَ / بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ)^(٢٠٩) .

وَقَالَ : (وَقَالُوا : أَحَوَاوَى التَّيْسُ ، وَأَحَوَاوَتِ الشَّاةُ ، كَمَا قَالُوا : أَحْمَارٌ ، إِلَّا أَنَّهُمْ

أَبْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ الْأَخِيرَةِ أَلْفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَلَمْ يُدْغِمُوا فَيَقُولُوا : أَحَوَاوٌ ،

لَأَنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَلَزِمَهُمْ فِي الْمُضَارِعِ أَنْ يُحَرِّكَ الْوَاوَ بِالضَّمِّ ، وَهَذَا مَا لَمْ يَجِءْ فِي شَيْءٍ

(٢٠٥) الجندل بن المثنى في شرح شواهد الإيضاح ٦٣١ والمقاصد النحوية ٤ / ٥٧١ وشرح شواهد الشافية

٣٧٤ .

ونسب في الخصائص ٣ / ٣٢٦ إلى العجاج وليس في ديوانه .

(٢٠٦) التكملة ٥٩٤ .

(٢٠٧) التكملة ٦٠٠ ، وفيه : فَإِنْ كَانَتِ الْأَلْفُ غَيْرَ زَائِدَةٍ صَحَّتْ ، وَذَلِكَ نَحْوُ غَايَةِ وَرَائِيَةٍ . .

(٢٠٨) التكملة ٦٠٢ ، وفيه (فجاء على الأصل . . .) .

(٢٠٩) الكتاب ٢ / ٣٨٤ ، وفيه : (فأجروها . . .) .

مِنْ كَلَامِهِمْ ، فَرَفَضُوهُ (٢١٠) .

وهذا غَلَطٌ لَّأَنَّهُمْ يَضُمُّونَ (عَدُو) وَ (فَلَو) ، وَكُلُّ وَإِوِ مدغمةٍ بِمَنْزِلَةِ السَّاكِنِ ،
كَذَلِكَ (ذَلُو) وَ (غَزُو) ، وَلَكِنَّ الإِدْغَامَ امْتَنَعَ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ الْإِثْلَانِ ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ سَبَقَتْ إِلَى
اللام .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : (لَمْ يَجِءْ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ) ، فَإِنْ كَانَ يَعْنِي أَنَّ الْوَإِ الْمَضْمُومَةَ لَمْ
تَجِءْ فِي كَلَامِهِمْ ، فَقَدْ جَاءَتْ ، وَإِنْ كَانَ يَعْنِي مَا هُوَ بِسَبِيلِهِ ، فَلَا يَكُونُ .

بَابُ الإِدْغَامِ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (فَإِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْحَرْفِ الْمُدْغَمِ فِي الْمَنْفَصِلَيْنِ ، فَإِنَّ السَّاكِنَ
يَكُونُ عَلَى ضَرِيئَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ حَرْفًا لَا مَدَّ فِيهِ وَلَا لَيْنَ ، وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ فِيهِ
مَدٌّ وَلَيْنٌ ، فَمَا لَا مَدَّ فِيهِ لَا يَجُوزُ الإِدْغَامُ فِي الْحَرْفِ الَّذِي بَعْدَهُ ، وَذَلِكَ نَحْوَ اسْمِ مُوسَى ،
وَقَوْمِ مَالِكٍ ، لَا يَجُوزُ الإِدْغَامُ فَتَقُولُ (٢١١) : قَوْمُ مَالِكٍ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ مِنْ قُوَّةِ الْمَنْفَصِلَيْنِ أَنْ
يُحَرِّكَ لِهَما السَّاكِنَ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْمَتَصِلَيْنِ نَحْوَ اسْتَعَدَّ ، لِأَنَّكَ فِي الْمَنْفَصِلَيْنِ بِالْخِيَارِ مِنْ
الإِدْغَامِ وَتَرْكِهِ ، وَالْمُتَصِلَيْنِ لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا الإِدْغَامُ (٢١٢) .

هَذَا نَصُّ كَلَامِهِ الَّذِي وَجَدْتُ فِي النُّسخَةِ ، وَالصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ : لَمْ يَبْلُغْ مِنْ قُوَّةِ
الإِدْغَامِ أَنْ يُغَيِّرَ لَهُ الْبِنَاءَ .

وَقَوْلُهُ : (قَوْمُ مَالِكٍ) بِالْإِدْغَامِ فِيهِ صَحِيحٌ مِنْ أَجْلِ اللَّيْنِ ، قَالَ سَيِّبُوهُ فِي هَذَا
الْبَابِ : (هَذَا ثَوْبٌ بَكْرٍ ، وَجَنِّبُ بَكْرٍ) (٢١٣) ، هَذَا نَصُّ كَلَامِهِ ، ثُمَّ أَجَارَ هَذَا فِي آخِرِ

(٢١٠) التَّكْمِلَةُ ٦٠٧ ، وَفِيهِ : (يَلْزَمُ فِي الْمَضَارِعِ أَنْ تُحَرِّكَ ...) .

(٢١١) فِي التَّكْمِلَةِ ٦١٢ : (وَلَا يَجُوزُ الإِدْغَامُ فَيَقُولُ ...) .

(٢١٢) التَّكْمِلَةُ ٦١١ - ٦١٢ ، وَفِيهِ : (بَيْنَ الإِدْغَامِ) ..

(٢١٣) الْكِتَابُ ٢ / ٤٠٨ ، وَقَالَ بَعْدَهُ : فَالْبَيَانُ فِي هَذَا أَحْسَنُ مِنْهُ فِي الْآلِفِ ، وَيَنْظُرُ : النِّكَتُ :
١٢٥٠ - ١٢٥١ .

الباب^(٢١٤) ، ولا فَرْقَ بَيْنَ (ثوبٍ بَكْرٍ) و (قَوْمٍ مُوسَى) ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
 وَقَالَ : (اَمْدَحْ حَرْفَةً)^(٢١٥) ، وَقَلَّبَ الْعَيْنَ حَاءً ، وَقَالَ : لِأَنَّهُ أَقْرَبُ ، وَلَمْ يَتَعَدَّ
 سِيَّوِيهِ بِذَلِكَ^(٢١٦) ، لِأَنَّ الَّذِي بَيْنَهُمَا كَالَّذِي بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْحَاءِ ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تُدْغَمُ فِي
 الْأُخْرَى ، وَالَّذِي اعْتَلَّ بِهِ سِيَّوِيهِ ، أَنَّ التَّقَاءَ الْحَاءَيْنِ أَخْفُفُ فِي الْكَلَامِ مِنَ التَّقَاءِ
 الْعَيْنَيْنِ ، أَلَا تَرَى التَّقَاءَ هُمَا فِي بَابٍ (رَدَدْتُ) أَكْثَرُ ، وَالْمَهْمُوسُ أَخْفُفُ / ٣٧ ظ / مِنْ
 الْمَجْهُورِ ، فَهَذَا كُلُّهُ يُبَاعَدُ الْعَيْنَ مِنَ الْإِدْغَامِ ، هَذَا نَصٌّ كَلَامِيٌّ فِي هَذَا الْوَصْفِ .
 وَلَمْ يُعْنِ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ ، فَوْقُنَا حَيْثُ وَقَفَ ، وَلَمْ نَدْعِ الْقَوْلَ فِي بَابِ تَرْكِهِ
 لِلصَّرْفِ وَمَا يَلِيهِ إِلَى آخِرِ الْكِتَابِ تَسْلِيماً لَهُ ، وَلَكِنْ تَجَافَيْنَا عَنْهُ لِلْمُشَارَكَةِ فِيهِ ، وَلَوْ تَكَلَّفْنَا
 الْوَفَاءَ بِكُلِّ مَا جَرَى فِيهِ مِنْ خَطَاٍ وَتَقْصِيرٍ وَسُوءٍ وَبُعْدٍ تَأْوِيلٍ ، لَامْتَدَّ طَلْقُ الْكَلَامِ ،
 وَخَرَجَتِ الرِّسَالَةُ عَنْ هَيَأَتِهَا مِنَ الْإِيْجَازِ ، لَكِنْ وَكَلْنَا ذَلِكَ لِدَوِيِّ الْبَصَائِرِ السَّلِيمَةِ ،
 وَالنَّفُوسِ الْحَكِيمَةِ ، إِلَى مَا نَهَجْنَا سَبِيلَهُ مِنَ التَّنْبِيهِ ، وَأَعْطَيْنَا دَلِيلَهُ فِي الشَّبْهِ وَالتَّمْوِيهِ ،
 وَبِاللَّهِ نَسْتَعِينُ ، وَعَلَيْهِ نَتَوَكَّلُ ، فَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

(٢١٤) التكملة ٦١٤ ، وفيه : وقد أدغموا أيضاً نحو (ثوبٍ بَكْرٍ) .

(٢١٥) التكملة ٦١٧ ، وفيه : اَمْدَحْ حَرْفَةً .

(٢١٦) ينظر : الكتاب ٢ / ٤١٣ .

فهرس المصادر والمراجع^(*)

- المصحف الشريف .
- ابن الطراوة النحوي : د. عياد الشبيقي ، السعودية ١٩٨٢ .
- أخبار النحويين البصريين : السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله ، ت ٣٦٨ هـ ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٥ .
- ارتشاف الضرب : أبو حيان الأندلسي ، أثبر الدين محمد بن يوسف ، ت ٧٤٥ هـ ، تح د .
- مصطفى احمد النماس ، القاهرة ١٩٨٤ - ١٩٨٧ .
- اشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين : اليماني ، عبد الباقي بن عبد المجيد ، ت ٧٤٣ هـ ، تح د .
- عبد المجيد دياب ، الرياض ١٩٨٦ .
- الأشباه والنظائر : السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ، ت ٩١١ هـ ، تح د .
- عبدالعال سالم مكرم ، بيروت ١٩٨٥ .
- اصلاح المنطق : ابن السكيت ، يعقوب بن اسحاق ، ت ٢٤٤ هـ ، تح أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٧٠ .
- الاصول في النحو : ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري ، ت ٣١٦ هـ ، تح د . عبد الحسين الفتلي ، بيروت ١٩٨٥ .
- الأغاني : أبو الفرج الأصبهاني ، علي بن الحسين ، ت نحو ٣٦٠ هـ ، ج ١ - ١٦ طبعة دار الكتب بمصر ، وج ١٧ - ٢٤ نشر الهيئة المصرية .
- الأمالي الشجرية : ابن الشجري ، أبو السعادات هبة الله ، ت ٥٤٢ هـ ، حيدرآباد ١٣٤٩ هـ .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي ، جمال الدين علي بن يوسف ، ت ٦٤٦ هـ ، تح أبي الفضل ، مط دار الكتب ، مصر ١٩٥٥ - ١٩٧٣ .
- الانصاف في مسائل الخلاف : الأنباري ، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد ، ت ٥٧٧ هـ ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، مط السعادة بمصر ١٩٦١ .
- ايضاح شواهد الايضاح : القيسي ، أبو علي الحسن بن عبدالله ، ق ٦ هـ ، تح د . محمد بن حمود الدعجاني ، بيروت ١٩٨٧ .
- الايضاح العضدي : أبو علي الفارسي ، تح د . حسن شاذلي فراهود ، مصر ١٩٦٩ .
- (ب)
- البارع في علم العروض : ابن القطاع ، علي بن جعفر ، ت ٥١٥ هـ ، تح د . أحمد محمد عبدالدايم ، مكة المكرمة ١٩٨٥ .

(*) المعلومات التامة عن اسم المؤلف وسنة وفاته تذكر عند ورود اسمه أول مرة فقط .

- البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، مط السعادة بمصر ١٣٢٨ هـ .
- البيان والتبيين : الجاحظ ، عمرو بن بحر ، ت ٢٥٥ هـ ، تحم عبدالسلام محمد هارون ، مصر ١٩٤٨ .

(ت)

- التبيان في شرح الديوان : المنسوب غلطاً الى العكبري ، أبي البقاء عبدالله بن الحسين ، ت ٦١٦ هـ ، تحم السقا وآخرين ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٦ .
- التكملة : أبو علي النحوي ، الحسن بن أحمد ، ت ٣٧٧ هـ ، تحم د . كاظم بحر المرجان ، بغداد ١٩٨١ .
- تهذيب الألفاظ (مختصر) : ابن السكيت ، تحم شيخو ، مط الكاثوليكية ، بيروت ١٨٩٧ .
- التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني ، عثمان بن سعيد ، ت ٤٤٤ هـ ، تحم اوتوبرتزل ، استانبول ١٩٣٠ .

(ج)

- جذوة المقتبس : الحميدي ، محمد بن فتوح ، ت ٤٨٨ هـ ، مصر ١٩٦٦ .
- الجمل في النحو : الزجاجي ، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق ، ت ٣٣٧ هـ ، تحم د . علي توفيق الحمد ، بيروت ١٩٨٤ .
- جهرة الأمثال : أبو هلال العسكري ، الحسن بن عبدالله ، ت بعد ٣٩٥ هـ ، تحم أبي الفضل وقطامش ١٩٦٤ .
- الجنى الداني : المرادي ، الحسن بن قاسم ، ت ٧٤٩ هـ ، تحم طه محسن ، مط جامعة الموصل ١٩٧٦ .

(ح)

- حماسة البحتري : البحتري ، الوليد بن عبيد ، ت ٢٨٤ هـ ، تحم شيخو ، بيروت ١٩١٠ .

(خ)

- خزانة الأدب : البغدادي ، عبدالقادر بن عمر ، ت ١٠٩٣ هـ ، تحم عبدالسلام هارون ، مصر ١٩٧٦ - ١٩٨٦ .
- الخصائص : ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، ت ٣٩٢ هـ ، تحم محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ .
- خلق الانسان : الأصمعي ، عبدالملك بن قريب ، ت ٢١٦ هـ ، تحم هفتر ، نشر في كتاب (الكنز اللغوي في اللسان العربي) ، بيروت ١٩٠٣ .

(د)

- ديوان أحيحة بن الجلاح : د . حسن محمد باجودة ، السعودية ١٩٧٩ .

- ديوان الأعشى : تح محمد محمد حسين ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٤ .
- ديوان امرئ القيس : تح أبي الفضل ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ديوان أمية بن أبي الصلت : د . عبدالحفيظ السطلي ، دمشق ١٩٧٤ .
- ديوان تأبط شرأ : تح علي ذوالفقار شاكر ، بيروت ١٩٨٤ .
- ديوان جرير : تح نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر .
- ديوان حسان : تح د . سيد حنفي حسنين ، القاهرة ١٩٧٤ .
- ديوان الحطيثة : تح نعمان أمين طه ، القاهرة ١٩٥٨ .
- ديوان ذي الرمة : تح د . عبد القدوس أبو صالح ، دمشق ١٩٧٢ - ١٩٧٣ .
- ديوان رؤية : نشره وليم بن الورد ، لايبزك ١٩٠٣ .
- ديوان الراعي النميري : فايبرت ، بيروت ١٩٨٠ .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات : تح محمد يوسف نجم ، بيروت ١٩٥٨ .
- ديوان العرجي : تح خضر الطائي ورشيد العبيدي ، بغداد ١٩٥٦ .
- ديوان الفرزدق : تح الصاوي ، مصر ١٩٣٦ .
- ديوان القتال الكلابي : د . احسان عباس ، بيروت ١٩٦١ .
- ديوان قيس بن الخطيم : تح د . ناصر الدين الأسد ، بيروت ١٩٦٧ .
- ديوان كثير : تح د . احسان عباس ، بيروت ١٩٧١ .
- ديوان لبيد بن ربيعة : تح د . احسان عباس ، الكويت ١٩٦٢ .
- ديوان معن بن أوس : د . نوري القيسي ود . حاتم الضامن ، بغداد ١٩٧٧ .
- ديوان النابغة الذبياني : تح د . شكري فيصل ، بيروت ١٩٦٨ .
- ديوان الهذليين : مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٩٦٥ .

(ز)

- الزاهر في معاني كلمات الناس : ابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم ، ت ٣٢٨ هـ ، تح د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٧٩ .

(س)

- سر صناعة الاعراب : ابن جني ، تح د . حسن هندواي ، دار القلم ، دمشق ١٩٨٥ .

(ش)

- شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهرى ، ت ٩٠٥ هـ ، البابي الحلبي بمصر .
- شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور ، علي بن مؤمن ، ت ٦٦٩ هـ ، تح د . صاحب جعفر أبو جناح ، مط جامعة الموصل ١٩٨٢ .
- شرح ديوان الحماسة : المرزوقي ، أحمد بن محمد ، ت ٤٢١ هـ ، تح عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٥١ .
- شرح الشافية : رضي الدين الاسترأبادي ، ت ٦٨٦ هـ ، تح محمد نور الحسن وآخرين ، مط

حجازي ، القاهرة ١٣٥٦ - ١٣٥٨ هـ .

- شرح شواهد الايضاح : ابن بري ، أبو محمد عبدالله ، ت ٥٨٢ هـ ، تح د . عيد مصطفى درويش ، القاهرة ١٩٨٥ .
- شرح ابن عقيل : بهاء الدين بن عقيل ، ت ٧٦٩ هـ ، تح محمد محي الدين عبد الحميد ، مط السعادة بمصر ١٩٦٤ .
- شرح القصائد السبع الطوال : ابن الأنباري ، تح عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣ .
- شرح المفصل : ابن يعيش ، يعيش بن علي ، ت ٦٤٣ هـ ، الطباعة المتيرية بمصر .
- شعر الأخطل : تح د . فخر الدين قباوة ، حلب ١٩٧١ .

- شعر ضمرة بن ضمرة النهشلي : د . هاشم طه شلاش ، (مجلة المورد م ١٠ ع ٢ ، بغداد ١٩٨١) .
- شعر عمرو بن أحر : د . حسين عطوان ، دمشق .
- شعراء امويون : د . نوري حمودي القيسي ، الموصل ١٩٧٦ ، بغداد ١٩٨٢ .
- الشعر والشعراء : ابن قتيبة ، عبدالله بن مسلم ، ت ٢٧٦ هـ ، تح أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .

(ص)

- الصلة : ابن بشكوال ، خلف بن عبد الملك ، ت ٥٧٨ هـ ، صححه عزة العطار ، القاهرة ١٩٥٥ .

(ط)

- الطبقات الكبرى : ابن سعد ، محمد ، ت ٢٣٠ هـ ، بيروت ١٩٥٧ .
- طبقات النحويين واللغويين : الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن ، ت ٣٧٩ هـ ، تح أبي الفضل ، دار المعارف بمصر ١٩٧٣ .

(غ)

- الغريب المصنف : أبو عبيد ، القاسم بن سلام ، ت ٢٢٤ هـ ، مصورة عن نسخة امبروزيانا بايطاليا المكتوبة سنة ٣٨٤ هـ والجزء الأول من طبعة تونس ، تح محمد المختار العبيدي ١٩٨٩ .

(ف)

- الفاخر : المفضل بن سلمة ، ت ٢٩١ هـ ، تح الطحاوي ، مصر ١٩٦٠ .
- فرحة الاديب : الاسود الغندجاني ، أبو محمد الحسن بن أحمد الاعرابي ، ت بعد ٤٣٠ هـ ، تح د . محمد علي سلطاني ، دمشق ١٩٨١ .

(ك)

- الكامل : المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، ت ٢٨٦ هـ ، تح محمد أحمد الدالي ، بيروت ١٩٨٦ .
- الكتاب : سيويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان ، ت ١٨٠ هـ ، بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : مكي بن أبي طالب القيسي ، ت ٤٣٧ هـ ، تح د . محي الدين رمضان ، دمشق ١٩٧٤ .
- كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ : التبريزي ، يحيى بن علي ، ت ٥٠٢ هـ ، تح شيخو ، بيروت ١٨٩٥ .

(ل)

- لسان العرب : ابن منظور ، محمد بن مكرم ، ت ٧١١ هـ ، بيروت ١٩٦٨ .

(م)

- مجاز القرآن : أبو عبيدة ، معمر بن المثنى ، ت نحو ٢٠٩ هـ ، تح سزكين ، مط السعادة بمصر ١٩٥٤ - ١٩٦٢ .
- مجالس ثعلب : ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى ، ت ٢٩١ هـ ، تح عبد السلام هارون ، مصر ١٩٦٠ .
- مجالس العلماء : الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ، ت ٣٣٧ هـ ، تح عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٨٣ .
- مجمع الأمثال : الميداني ، أحمد بن محمد ، ت ٥١٨ هـ ، تح محمد محي الدين عبد الحميد ، مط السعادة بمصر ١٩٥٩ .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها : ابن جني ، تح النجدي والنجار وشليبي ، القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٦٩ .
- مختصر في شواذ القرآن : ابن خالويه ، الحسين بن أحمد ، ت ٣٧٠ هـ ، تح برجستراسر ، مط الرحمانية بمصر ١٩٣٤ .
- المخصص : ابن سيدة ، علي بن اسماعيل ، ت ٤٥٨ هـ ، بولاق ١٣١٨ هـ .
- المرتجل : ابن الخشاب ، ابو محمد عبدالله بن أحمد ، ت ٥٦٧ هـ ، تح علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢ .
- المستقصى في أمثال العرب : الزغشري ، محمود بن عمر ، ت ٥٣٨ هـ ، حيدر آباد ١٩٦٢ .
- مشكل اعراب القرآن : مكي بن أبي طالب ، تح د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٨٥ .
- المشوف المعلم : العكبري ، تح ياسين السواس ، دمشق ١٩٨٣ .
- معاني القرآن : الفراء ، يحيى بن زياد ، ت ٢٠٧ هـ ، تح نجاتي والنجار وشليبي ، القاهرة ١٩٥٥ - ١٩٧٢ .

- معجم الأدباء : ياقوت الحموي ، ت ٦٢٦ هـ ، مط دار المأمون بمصر ١٩٣٦ .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار مطابع الشعب .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار : الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد ، ت ٧٤٨ هـ ، تح بشار عواد وشعيب الارناؤوط وصالح مهدي عباس ، بيروت ١٩٨٤ .
- مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري ، جمال الدين ، ت ٧٦١ هـ ، تح د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، لبنان ١٩٦٩ .
- المقتصد في شرح الايضاح : عبد القاهر الجرجاني ، ت ٤٧١ هـ ، تح د . كاظم بحر المرجان ، عمان ١٩٨٢ .
- المقتضب : المبرد ، تح محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة .
- المقصور والممدود : نفطويه ، ابراهيم بن محمد ، ت ٣٢٣ هـ ، تح د . حسن شاذلي فرهود ، القاهرة ١٩٨٠ .
- المقصور والممدود : ابن ولاد ، أحمد بن محمد ، ت ٣٣٢ هـ ، مط السعادة بمصر ١٩٠٨ .

(ن)

- نتائج الفكر : السهيلي ، عبد الرحمن بن عبدالله الأندلسي ، ت ٥٨١ هـ ، تح د . محمد ابراهيم البنا ، مصر ١٩٨٤ .
- نزهة الألباء : الأنباري ، تح ابي الفضل ، مط المدني بمصر .
- النكت في تفسير كتاب سيويه : الأعلام الشتيري ، يوسف بن سليمان ، ت ٤٧٦ هـ ، تح زهير عبد المحسن سلطان ، الكويت ١٩٨٧ .
- النوادر في اللغة : أبو زيد الأنصاري ، سعيد بن أوس ، ت ٢١٥ هـ ، تح محمد عبد القادر أحمد ، بيروت ١٩٨١ .

(و)

- الوافي في العروض والقوافي : الخطيب التبريزي ، يحيى بن علي ، ت ٥٠٢ هـ ، تح د . فخر الدين قباوة وعمر يحيى ، دمشق ١٩٧٥ .
- وفيات الأعيان : ابن خلكان ، شمس الدين أحمد بن محمد ، ت ٦٨١ هـ ، تح د . احسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٦٨ .

فهارس الكتاب

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	المستشهد به من الآية	الصفحة
	(البقرة)	
٤٨	لا تجزي نفس عن نفس شيئاً	٥٤
٨٣	وقولوا للناس حسناً	١٢٣
٢٢١	ولعبد مؤمن خير من مشرك	٢٠
	(آل عمران)	
١٣	قد كان لكم آية في فتنتين التقتا ...	٥٥
٤٥ ، ٤٢	قالت الملائكة	١٢٥
	(النساء)	
٩٠	أوجاؤكم حصرت صدورهم	٩٤
٩٥	لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر	٧٩
	(المائدة)	
٣٨	الزانية والزاني	٣٣
	(الانعام)	
٢٣	ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا	٤٢
٧٥	ملكوت السموات والارض	١٢٧
٩٦	وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسيباناً	٥٠
	(التوبة)	
٤٧	ولاوضعوا خلالكم	٥٨
	(يونس)	
٢٧	قطعاً من الليل مظلاً	١٢٥
	(هود)	
٤٣	لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم	٨١
	(يوسف)	
١٠	تلتقطه بعض السيارة	٤٢

٤١	(الرعد)	٤٣
	كفى بالله شهيداً	
٧٩	(الحجر)	٤٢
	إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ	
١٢٠	(النحل)	٦٦
٥٣	نسقيكم مما في بطونه	٧٣
	ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً ...	
٥٤	(الاسراء)	٧٤
	لقد كدت تركن اليهم شيئاً قليلاً	
٨٠	(الأنبياء)	٢٢
	لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	
٨٧	(المؤمنون)	٢٠
	تثبت بالدهن	
٣٣	(النور)	٢
	والسارق والسارقة	
٢٠	(الفرقان)	٢٤
	أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً	
٤٢	(الشعراء)	١٩٧
	أولم تكن لهم آية أن يعلمه	
٧٠	(سبأ)	٣٣
٣٦	بل مكر الليل والنهار	٥٢
	وأنتى لهم التناوش من مكان بعيد	
٩٤	(فاطر)	٢٧
٩٣	غرابيب سود	٤٣
	ومكر السيء	
٥٢	(ص)	٥
	مفتحة لهم الأبواب	
٩٤	(ق)	٩
	وحبّ الصيد	

٩٤	حبلى الوريد	١٦
	(القمر)	
٣٣	إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ	٤٩
	(الواقعة)	
٩٤	حَقُّ الْيَقِينِ	٩٥
	(الجنّ)	
٦٨	نَقَعْدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ السَّمْعِ	٩
	(النبأ)	
٥٣	وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَاباً	١٩
	(القيامة)	
٤٨	تَخْضَرْنَ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ	٢٥
	(البروج)	
٩٥	قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ● النَّارِذَاتِ الْوَقُودِ	٥ و ٤
	(المسد)	
٩٤	تَبَّتْ يُدَا أُنْبِي لَهَبٍ وَتَبَّ	١

فهرس الأحاديث

يا نساء المؤمنات

٩٣

فهرس الامثال

عاط بغير أنواط

٣٨

عسى الغوير أبؤسا

٤٠

لا تعدم الحسناء ذاما

١٣٣

من أشبه أباه فما ظلم

٨٣

من العناء رياضة الهرم

٣٣

فهرس الاشعار

اول البيت	قافيتة	قائله	موضعه
	(الهمزة)		
كان سبيته	وماء	(حسان)	٤٣
	(الباء)		
فتلّاف قبل	ناعبُ		٩٧
لدن بهزُ	الثعلبُ	(ساعدة بن جؤية)	٦٧
تلوم يهياه	كواكبُه	ذو الرمة	٢٣
ارى رجلاً	مخضباً	الأعشى	١٢٥
ديار التي	الركائبِ	(قيس بن الخطيم)	٥٧
ارابت إنُ	اثوابي	(ضمرة بن ضمرة)	٥١
	(الجيم)		
نمكث حولاً	على منهج	(العرجي)	٢٦
اما النهارُ	من الساج	(الجرنفش الطائي)	٥٢
	(الحاء)		
وردَ جازرهم	مصبوحُ	(حاتم أوجل من النبيت)	٨٥
وكان سيان	السوحُ	(أبو ذؤيب الهذلي)	٩٧
تقول ابنة	سَحَ		٨٩
بعيرك خير	رَوْحَ		٨٩
	(الدال)		
عزمت على	يسودُ	(أنس بن مدركة)	٦٣
فغيم تدبر	رمدُ		٨٢
وإنَّ الذي	جدا	(المقنع الكندي)	٧٥
لكلّ سبيل	ضدا	(المقنع الكندي)	٧٥
على ما قام	رمايَ	(حسان بن ثابت)	١٠٥
إنَّ الرزية	ومحمدِ	الفرزدق	٣١
فلابغيكم قنا	ضرغد	(عامر بن الطفيل)	٦٨

• ما وضع من اعلام الشعراء بين قوسين هو مما لم يذكره ابن الطراوة .

٨٧	(نيهان العشمي)	المتقاول	يقتر بميني
١٢٤	ذو الرمة	بسوايد	ودوية مثل
٤٧		(الراء)	
١٠٦		صبرُ	مخافة اني
١٢٦	(جرير الضبي)	سطلوذ	منازل
١١٥		قراقيرُ	يا ضبيعاً
٧٢ - ٧١	ذو الرمة	نشاوره	نطيع ونعصي
٧٢ - ٧١	ذو الرمة	طرورها	تري كل
٧٢ - ٧١	ذو الرمة	امورها	تلوحن
٧٢ - ٧١	ذو الرمة	اميرها	وظلت بملقى
١٦	(الاخل)	عورها	بيوم كايام
١٦		بكر	وقد سرتني
١٠٤		اشبار	كل ثقيل
١٢٧	(المنخل يشكري)	حمار	فليت فعيلأ
٤٤	(الفرزدق)	الكسير	وإذا الرياح
١١٧	ذو الرمة	(العين)	
١٢٩	(عبدالله بن الحجاج)	مجاشعُ	فيا عجباً
٥٦	(المرار بن سعيد)	البلاقعُ	وهل يرجع
٥٤	(الحطيئة)	وقعُ	فارحم اصيبيتي
١٢٥	(مهلهل أو أخوه عدي)	مسمعا	لقد علمت
١٣١		(الفاء)	
١٣٢	(أمية بن أبي الصلت)	وكيفُ	امن رسم
١١٨	(معن بن أوس)	(القاف)	
١١٨	(المتنخل الهذلي)	حلاق	ما أرجي
		(اللام)	
		الشمائلُ	ولا تجد
		موكلُ	تراه معداً
		متحولُ	وفي الناس
		والسبل	رباء شماء

١٢٣	(أبو الفول الطهوي)	الفصيل	أما تنفك
٦٩	الأعشى	عزل	نحن الفوارس
٥٧	(الأخطل)	الأناصيل	كانه واضح
٥٠	(الأعشى)	نفلا	يوماً تراها
٥٨		مالا	لا تجعلونا
٦٠	(المتنبي)	الزلالا	ومن يك
٥٦		الأجل	ضعيف النكاية
		(الميم)	
٢٥	(المتنبي)	والظلم	وما انتفاع
٢٧		الجوازم	إذا كان
٦٨	(واقد بن الغطريف)	لسقيم	لئن لبن
٣٦	(كثير)	غريمها	قضى كل
٤٧		معلما	بآية أني
٧١	(حميد بن ثور)	خنثما	وما هي إلا
١١٠	(جرير)	لما	كلا يومي
١٢٣	(زينب بنت فروة)	الغنائما	ألم ترقومي
٨٦		تقدما	فإن أنت
٣١	(قيس بن زهير)	بالكرامه	جزاني الزهدمان
٦٩	الفرزدق	الختام	فبئن جنابتي
١٢٨		النام العظام	إذا ما ولا نهدي
٥٩	(ساعدة بن جؤية)	تشم	لقد أوبيت
		(النون)	
٨٢		المساكين	هذا زمان
٨٦		يدان	اعهد لما
٨٨	(جندر اللص)	البنان	فإن اهلك
		(الواو)	
٤٣	(يزيد بن الحكم)	مرتوي	فليت كلالاً
		(الياء)	
٥٩	(ابن أحرر)	نواجيا	اقول لكناز
٥٩	(ابن أحرر)	وراميا	فياك من

فهرس الأرجاز

١٢١	(الدال) (دكين الراجز)	وحده
٨٤	(الرائ) (رؤبة)	نصرا
١٢١	صفية بنت عبد المطلب	زبرا
١٢١	صفية بنت عبد المطلب	تمرا
١٢١	صفية بنت عبد المطلب	هزبرا
٥١	(السين) (خذبن لوزان) (العين)	العنس
٢٦		المرضعا
٢٦		اكتعا
٢٦		أربعا
٢٦		اجمعا
٤٤	(الفاء) (رؤبة)	والخريفا
٤٤	(رؤبة)	والصيوفا
٥٣	(القاف) (عريف القواني)	فرقه
٥٣	(عريف القواني)	رزقه
١٣٠	(الكاف) (رؤبة)	رمكا
١٣٠	(رؤبة)	زكّا
٢٧	(اللام)	تضلال
٢٧		المفصل

٧١	(أحيحة بن الجلاح)	تقيلي
٧١	(أحيحة بن الجلاح)	ظليل
	(النون)	
١٦	(مدرك بن حصن)	مصنأ
١٦	(مدرك بن حصن)	سنأ
٥١	(حميد الأرقط)	سمين
	(الياء)	
٧٠	(أبو جندب الهذلي)	جاريه
٧٠	(أبو جندب الهذلي)	عليه
٧٠	(أبو جندب الهذلي)	حقويه

فهرس انصاف الابیات مرتبة على اوائلها

(١)

- ٩٤ إذا حاص عينيه كرى النوم لم يزل (تأبط شراً)
 أولاك بنوخير وشركليهما
 ٩٠ أيام قومي والجماعة ... (الراعي النميري)

(ح)

- ٩٠ حين النزول يكون غاية مثلنا

(د)

- ١٠٥ رهط مرجوم ورهط ابن المعل (لبید)

(س)

- ١٣١ سماء الآله فوق سبع سمانيا (امية بن أبي الصلت)
 ٨٧ سود المحاجر لا يقران بالسور (الراعي النميري)

(ط)

- ٣١ طلحة الطلحات (عبيد الله بن قيس الرقيات)

(ع)

- ١٠٦ علام تقول الرمح يثقل عاتقي (عمرو بن معد يكرب)

(ك)

- ٤٧ كآبة أنها فقدت عقيلاً

- ٧٠ كان منا بحيث يعكى الإزار

- ٦٦ كائن الثريا حلة الغور منخل

- ٧١ كائن مجرّ الراسيات ذبولها (النابغة الذبياني)

- ١٢٦ كحل بيوتهم (سلامة بن جندل)

- ١١٧ كذي العريكيوى غيره وهوراتع (النابغة الذبياني)

- ٥٨ كفاني ولم اطلب قليل من المال (امرؤ القيس)

(م)

- ٨٢ ما انت جاره (الاعشى)

- ١١٠ متى كنّا لامك مقتويننا (عمرو بن كلثوم)

(و)

٩٨وتقر عيني (ميسون بنت بحدل)

٨٥ ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب (امرؤ القيس)

(ي)

٦٨ يهوى مخارمها هوى الأجدل (أبو كبير الهذلي)

فهرس الأساليب والأمثلة النحوية

٧٥	زيد في الدار قائماً	(أ)	احسن بزيد
١٨	زيداً منطلقاً ظننت	٤١	استوى الماء والخشبة
	(س)	٧٢	اضربت زيداً عمراً
٣٥	سرت حتى أدخل المدينة	٣٨	اعجبني الضرب زيد عمراً
٢٠	السعادة أحبب إليك أم الشقاء	٥٦	أعددتها أن يميل الحائط
٦٨	سلك به الطريق	٧٤	أكلوني البراغيث
	(ع)	٢٧	الذي يطير الذباب فيغضب زيد
٢٠	العسل أحلى من العلقم	٣٤	أنت أضل الناس عبداً
	(ك)	٧٧	أنت وشأنك
٣٤	كل رجل في الدار فمكرم ومحمود	٧٣	إن بك زيداً مأخوذ
٧٣	كل رجل وضيعة	٤٣	إن قريباً منك زيداً
٣٤	كل رجل يأتيني فله درهم	٤٤	إنك وزيد ذاهبان
	(ل)	١٠٦	إنهم أجمعون ذاهبون
٤٧	لحق أنه منطلق	١٠٦	(ج)
٧٢	لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها	٧٢	جاء البرد والطيالسة
	(م)	٢٤	جاءني الرجلان كلاهما
٣١	ما أكثر المقسرات	٢٥	جاءني كلا أخويك
٧٣	ما زلت أسير والنيل		(ذ)
٧٣	ما زلت وزيداً حتى فعل	٦٨	ذهب به السوق
٧٢	ما صنعت وأباك		(ر)
٥٢	مررت برجل حسن الوجه	٢٢	رأيت الحائط والجبل
٤٩	مررت رجل ملازمه رجل	٢٤	رأيت كلا أخويك
٣٥	مرض حتى لا يرجونه		(ز)
٥٢	مُطرنا السهل والجبل	٣٣	زيد الخبز آكله
٨٧	من لي إلا أبوك صديقاً	٣٩	زيد الدرهم أعطيه
	(هـ)	٣٧	زيد ضربت وضربني أباه
٦٩	هما خطآن جنابتي أنفها	٣٤ ، ١٨	زيد عمراً قصد

فهرس المثنيات

٣١	العمران	٣٢	الأبوان
٣١	القريتان	٣٢	الأفرعان
٣١	النسران	٣١	الجبلان
٣١	النيران	٣٢	الحزان
		٣١	الزهدمان

فهرس الأعلام

١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩	١٢٥	الأصمعي
١١٠ ، ١١١ ، ١١٢	١٢٥ ، ٦٩	الأعشى
١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦	٣٥	جالينوس
١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٣	٥٣	أبو جعفر النحاس
١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦	٣١	الحجاج
١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٠	٣٢	حزن بن وهب
١٣١ ، ١٣٥ ، ١٣٧	١١١	أبو الخطاب الأنخس
١٣٨ ، ١٣٩	١١١ ، ٧٥ ، ٢٤	الخليل بن أحمد
٩٦	١٢٤ ، ١١٧ ، ٧١ ، ٢٣	ذو الرمة
١٣٣ ، ١١١ ، ٠٣	٦٣	رجل من خثعم
٣٢	٤٠	الزباء
٥٧ ، ٦١	٧٠	الزجاج
أبو علي النحوي (مؤلف الايضاح) ، ١٧	٣٢	زهد بن حزن
٢٠ ، ٢١ ، ٢٢	١٢٣ ، ١٠٩ ، ٣٠	أبو زيد
٧٠	١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١	سيبويه
٣١ ، ٦٩	٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥	
٣٢	٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩	
١١٥ ، ١١٧	٣٠ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٣٧	
٤١ ، ٨٧	٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢	
١١٣	٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦	
٨٠	٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١	
١١٥	٥٢ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣	
٨٠	٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١	
٥٩	٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٠	
١١٥	٨١ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨	
١٢٩ ، ١٢٦ ، ١١٩	٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢	
١٠١	٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩	
	١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦	

فهرس البلدان والأمكنة والمواضع والجبال والمياه

أجا	٣١	عرفات	٣١، ٣٧
أذرعاع	٣١	قنسرين	١١٥
الأنبار	٣١	كبكب	١٢٦
البحرين	١١٥	الكوفة	٣١
الحصنان	١١٥	المروة	٣٧
سلمى	٣١	يبرين	١١٥
الصفاء	٣٧		

فهرس الكتب المذكورة في متن الكتاب

اصلاح المنطق	١١٩	الكامل	١٠٩
الألفاظ	١٢٦، ١٢٩	الكتاب	٣٧، ٧٦
الايضاح	١٦، ٢٥، ٣٧	المصنف (الغريب المصنف)	٣٠، ١١١
الجميل	٣٧، ٨٣، ٩١		١١٥، ١١٩، ١٢٢، ١٣٣
الحلبيات	٣٧	المقدمات إلى علم الكتاب وشرح	
الخصائص	٣٧	المشكلات على توالي الأبواب ٨، ٢٥، ٢٧،	
الشيرازيات	٣٧	٣٤، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٥٥،	
الكافي	٣٧	٦١، ٦٤، ٨٤، ٨٨، ٨٩، ٩٣، ٩٥، ١٠٥	



فهرس موضوعات الكتاب

٥	مقدمة التحقيق
٦	مؤلف الكتاب
٩	كتاب الافصاح
١٧	أقسام الكلم
٢٠	فصل : الاسم اعم من الفعل
٢١	فصل : الفعل ينقسم بانقسام الزمان
٢٢	فصل : ما اذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً
٢٤	فصل : كلا اذا أضيفت الى المضممر
٢٨	باب من أحكام اواخر الاسماء المعربة
٣٠	باب التثنية والجمع
٣٢	باب اعراب الاسماء
٣٤	باب الابتداء بالاسماء الموصولة
٣٧	باب الفاعل
٣٨	باب الفعل المبني للمفعول
٤٠	باب الأفعال التي لا تتصرف
٤١	باب نَعَم
٤١	باب التعجب
٤٢	باب كان
٤٢	باب ما
٤٥	باب إِنَّ وَإِنَّ
٤٨	باب ظننت
٤٩	باب اسم الفاعل وما أشبهه
٥٠	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
٥٢	فصل : اعراب قوله تعالى : « مفتحة لهم الأبواب »
٥٣	باب المصادر التي اعملت عمل الفعل
٥٤	فصل : اضافة المصدر الى المفعول ومعه الفاعل
٥٥	فصل : حمل النعت على موضع المنعوت جائز

٥٦	فصل : اجازة (اعجبني الضربُ زيدُ عمرًا)
٥٧	فصل : قول أبي علي : ذهبت به وقمت به
٥٩	فصل : قول أبي علي : آبيته الماء
٥٩	فصل : قول أبي علي : صار الفاعل مفعولاً
٦١	فصل : قول المازني : لا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل منها
٦١	باب المفعول فيه
٦٣	فصل : ومما استعمل ظرفاً ولم يستعمل اسماً
٦٥	فصل : معنى المبهم
٦٧	فصل : قول الشاعر : ... كما غسل الطريق الثعلب
٦٩	فصل : قول العرب : هما خطآن جنابتي أنفها
٦٩	فصل : قولهم : مناط الثريا
٧٢	باب المفعول معه
٧٤	باب المفعول له
٧٥	باب الحال
٧٧	باب التمييز
٧٨	باب الاستثناء
٧٩	باب ما جاء بمعنى (إلّا) من الكلم
٨١	باب الاستثناء المنقطع
٨١	فصل : قوله : ذكر الضرب الثاني
٨٢	باب تعيين العدد
٨٣	باب كم
٨٣	باب النداء
٨٥	باب النفي بـ (لا)
٨٦	باب النكرة المضافة
٨٦	باب الاسماء المجرورة
٨٩	باب منذ ومنذ
٩١	باب القسم
٩٢	باب الاسماء المجرورة

باب الاضافة غير المحضة

باب توابع الاسماء

باب العطف

فصل : ما لا ينصرف

باب اعراب الفعل

فصل : قول أبي علي : إِنَّ (إِذَنْ)

لا تعملُ في فعل الحال

فصل : قول أبي علي : إِنَّ الجواب يكون بعد

الفاء في خمسة مواضع

فصل : قول أبي علي : لألزمك الى أن تقضييني حقي

باب الحروف الجازمة

باب المجازاة

باب النون الثقيلة والخفيفة

* * *

فصل : قول أبي علي : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من

استقراء كلام العرب

باب الابتداء بالكلم

باب الوقف على الاسم المعتل

باب الوقف على الالف التي تكون في اواخر الاسماء

باب الحكاية

باب تخفيف الهمزة

باب تخفيف الهمزة المتحركة اذا كان ما قبلها متحركاً

باب التثنية والجمع الذي على حدّها

باب تثنية ما كان آخره همزة

باب الجمع الذي على حدّ التثنية

باب النسب

باب ما اطرّد التغير فيه من الاسماء في النسب

باب النسب الى ما كان لامه ياء او واواً وكان قبله ساكن

١١٣	فصل : قول أبي علي : وفي الاضافة الى
	عدوة عدوي كما قلت في شنوءة شنئي
١١٤	باب الاضافة الى ما يحذف منه حرف من بنات
	الثلاثة من موضع اللام
١١٥	باب النسب الى ما يحذف منه آخره
١١٦	باب النسب الى الجمع
١١٧	باب العدد
١١٨	باب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد
١١٩	فصل : رأي أبي علي في (اشياء)
١٢٠	باب المقصور والممدود
١٢٧	باب الجمع المكسر
١٢٩	فصل : جمع ما لحقته التاء من الابنية التي
	على ثلاثة أحرف
١٢٩	فصل : في تكسير ما كان على أربعة أحرف
١٣١	باب ما كان من هذه الاسماء التي على أربعة
	أحرف مؤنثاً ولم تلحقه علامة التانيث
١٣١	باب تكسير ما كان من الاسماء على فاعل
١٣٢	باب التصغير
١٣٣	باب تحقير ما حذف منه من بنات الثلاثة حرف
١٣٤	باب الإمالة
١٣٥	باب ما كانت فاؤه همزة
١٣٨	باب الادغام
١٤٠	فهرس المصادر والمراجع

فهرس الفهارس

١٤٩	فهرس الآيات القرآنية
١٥١	فهرس الأحاديث
١٥١	فهرس الأمثال
١٥٢	فهرس الأشعار
١٥٥	فهرس الأرجاز
١٥٧	فهرس أنصاف الأبيات
١٥٩	فهرس الأساليب والأمثلة النحوية
١٦٠	فهرس المثنيات
١٦١	فهرس الأعلام
١٦٢	فهرس البلدان والأمكنة والمواضع والجبال والمياه
١٦٢	فهرس الكتب المذكورة في متن الكتاب
١٦٣	فهرس موضوعات الكتاب